

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DEC /14/12

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص علوم اقتصادية

العنوان

كفاءة أنظمة الانذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في

التنبؤ بالآزمات المصرفية

—دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية—

من إعداد:

هدوكة حسية

تاريخ المناقشة: 2018/07/09

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د. بوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د. بلعجوز حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر—أ—	جامعة المسيلة	مناقشا
أ.د. بوكساني رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مناقشا
أ.د. بن زاوي عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
د. غويني العربي	أستاذ محاضر—أ—	جامعة الجزائر 3	مناقشا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد :

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور :

" بلعجوز حسين " عميد كلية العلوم الاقتصادية

على تكرمه عليا بقبول الإشراف على هذه الدراسة وعلى صبره وحلمه وتشجيعه لنا ونصحه وتوجيهه سواء في الأمور الشكلية للدراسة أو مضمونها، والشكر موصول للجنة المناقشة الموقرة، على كرم القراءة ومناقشة المذكرة.

وأشكر كل من الأساتذيين: الأستاذ **سعودي عبد الصمد** والأستاذ **سراي صالح** على كل ما قدموه لي من مساعدة.

كما أشكر في هذا المقام كل أساتذتي وزملائي عبر كل مراحل الحياة التعليمية

كما أشكر كل من ساعدني في هذه الدراسة من قريب أو بعيد .

إهداء

إلى أمي الراحلة جسداً، والحاضرة روحاً، رحمتك الله أيتها الغالية وأسكنك فسيح جناتك
وألحقنا بك وحشرنا وإياك مع الأنبياء والشهداء والصالحين
إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آمالي، إلى من كان يدفعني قدماً نحو الأمام
لنيل المطبغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي
بتضحيات جسام مترجمة في قدسيه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلى من تناخمت طفولتي معهم، وترقرقت شبيبتي منهم أخواني وإخوتي:

أمينة، مريم، عنتر واللكلوت إسحاق، أطال الله في عمرهم

إلى الذي كان سنداً لي ورفيقاً لي في دربي، في كل زمان ومكان زوجي الغالي بوعكاز رياض،

أطال الله في عمره

إلى كل عائلة هذوقة، خريف، بوعكاز

وإلى كل من يؤمن بأن بذور جناح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في

أشياء أخرى...

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل

هدوقة حسية

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

ب	المقدمة العامة
ج	إشكالية الدراسة
د	فرضيات الدراسة
د	أسباب اختيار الدراسة
د	أهداف الدراسة
هـ	أهمية الدراسة
هـ	حدود الدراسة
هـ	مصادر الدراسة
هـ	منهجية و أدوات الدراسة
و	الدراسات السابقة
م	هيكل الدراسة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المصرفية

2	تمهيد
3	المبحث الأول- الأزمة المالية وأنواعها
3	المطلب الأول- الأزمة المالية
3	أولاً- مفهوم الأزمة المالية
3	ثانياً- أسباب حدوث الأزمة المالية
4	المطلب الثاني- أنواع الأزمات المالية
4	أولاً- أزمة النقد الأجنبي
4	ثانياً- الأزمة المصرفية
4	ثالثاً- أزمة الديون
4	رابعاً- أزمات أسواق المال
5	المبحث الثاني- الأزمات المصرفية
5	المطلب الأول- تعريف الأزمات المصرفية
6	المطلب الثاني- أسباب الأزمات المصرفية
6	أولاً- الاختلالات الهيكلية الكلية
6	ثانياً- التدفقات الرأسمالية والسياسية النقدية المتبعة
6	ثالثاً- عدم تماثل المعلومات

6	رابعاً- التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة
6	خامساً- التوسع الكبير في الإقراض وانحيار أسعار الأصول
7	سادساً- تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق
8	المطلب الثالث- نتائج وتكاليف الأزمات المصرفية
9	المبحث الثالث- تجارب دولية في الأزمات المصرفية
9	المطلب الأول- التجربة التشيلية 1981 والترويجية 1991
9	أولاً- التجربة التشيلية 1981
10	ثانياً- التجربة الترويجية 1991
11	المطلب الثاني- التجربة السويدية 1991 والمكسيكية 1994
11	أولاً- التجربة السويدية 1991
12	ثانياً- التجربة المكسيكية 1994
14	المطلب الثالث- التجربة الكورية 1997 واليابانية 1997
14	أولاً- التجربة الكورية 1997
15	ثانياً- التجربة اليابانية 1997
16	المطلب الرابع- التجربة الأندونيسية 1997 و التركية 2000
16	أولاً- التجربة الأندونيسية 1997
17	ثانياً- التجربة التركية 2000
18	المطلب الخامس- التجربة الأرجنتينية 2001 و المملكة المتحدة 2007
18	أولاً- التجربة الأرجنتينية 2001
19	ثانياً- تجربة المملكة المتحدة 2007
20	المطلب الخامس- التجربة الأمريكية بالأزمات المصرفية
20	أولاً- أزمة وول ستريت 1929
21	ثانياً- أزمة وول ستريت 1987
23	ثالثاً- أزمة الرهن العقاري 2008
29	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: نظم الإنذار المبكر العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية

31	تمهيد
32	المبحث الأول- نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية
32	المطلب الأول- مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية
32	المطلب الثاني- أهداف وأهمية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية
33	المطلب الثالث- شروط بناء نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية
34	المبحث الثاني- نظم الإنذار الأكاديمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية
34	المطلب الأول- النماذج الأكاديمية السابقة
34	المطلب الثاني- النماذج الأكاديمية الجديدة

34	أولاً- النموذج اللوجستي المتعدد المتغيرات
35	ثانياً- نموذج استخراج الإشارة
36	ثالثاً- نموذج شجرة التكرار الثنائي
36	المطلب الثالث- مزايا النماذج الأكاديمية الجديدة
37	المطلب الرابع- أشهر النماذج الأكاديمية الجديدة
37	أولاً- النموذج اللوجستي المستخدم في آسيا
37	ثانياً- نموذج استخراج الإشارة المستخدم في آسيا
38	ثالثاً- نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا
40	رابعاً- النموذج اللوجستي المستخدم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	المبحث الثالث- نظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية
43	المطلب الأول- نظم التصنيف الإشرافي للبنك
44	أولاً- نظام CAMEL
52	ثانياً- نظام CAEL
52	ثالثاً- نظام PATROL
54	رابعاً- نظام ORAP
54	خامساً- نظام التقييم الهولندي
55	المطلب الثاني- نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران
56	أولاً- نظام شاشات المراقبة
57	ثانياً- نظام BAKIS
58	ثالثاً- نظام المراقبة الهولندي
59	المطلب الثالث- نظم التقييم الشامل للمخاطر
59	أولاً- نظام RATE
61	ثانياً- نظام RAST
62	المطلب الرابع- النماذج الإحصائية
65	أولاً- نماذج تقدير التقييمات أو خفض التصويت
68	ثانياً- نماذج التنبؤ بالفشل أو البقاء
72	ثالثاً- نماذج التنبؤ بالخسارة
74	رابعاً- نماذج أخرى
76	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: التنظيم البنكي و الاحترازي الجزائري

78	تمهيد
79	المبحث الأول- الأزمات البنكية التي عرفت الجزائر
79	المطلب الأول- أزمة بنك الخليفة
79	المطلب الثاني- أزمة البنك التجاري و الصناعي الجزائري

المبحث الثاني - القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر	80
المطلب الأول - التنظيم البنكي الخاص برأس المال في البنوك الجزائرية	80
أولاً - الحد الأدنى لرأس المال البنكي	80
ثانياً - معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك الجزائرية	80
ثالثاً - نسبة توزيع وتغطية المخاطر	80
رابعاً - نسبة الملاءة البنكية	81
المطلب الثاني - التنظيم البنكي المتعلق بالعناصر المالية للبنوك الجزائرية	87
أولاً - نسبة السيولة	87
ثانياً - الاحتياط الإجمالي	89
ثالثاً - مراقبة وضعيات الصرف	89
رابعاً - إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية	90
خامساً - مستوى الالتزامات الخارجية	91
سادساً - المساهمة في رأسمال المؤسسات الغير مصرفية	91
المطلب الثالث - الهيئات المعنية بوضع ومتابعة القواعد الاحترازية البنكية في الجزائر	91
أولاً - مجلس النقد والقرض	91
ثانياً - اللجنة المصرفية	92
ثالثاً - المديرية العامة للمفتشية العامة	92
خلاصة الفصل	94

الفصل الرابع : الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد	96
المبحث الأول - الطريقة والأدوات	97
المطلب الأول - الطريقة	97
أولاً - إختيار عينة الدراسة	97
ثانياً - طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات	106
ثالثاً - تحديد متغيرات الدراسة و كيفية قياسها	106
المطلب الثاني - الأدوات	106
المبحث الثاني - النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية	106
المطلب الأول - نتائج الدراسة التطبيقية	106
أولاً - أهم مؤشرات النظام البنكي الجزائري	107
ثانياً - أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية	112
ثالثاً - النظم الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية	144
المطلب الثاني - تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	151
أولاً - أهم مؤشرات النظام البنكي الجزائري	151
ثانياً - أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية	154

156		ثالثا- النظم الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية
158		رابعا- مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية
161		خامسا- تحليل و تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية للفترة المدروسة
164		خلاصة الفصل
166		الخاتمة العامة

الاقتراحات

آفاق البحث

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول نموذج الإشارة	36
2	النموذج اللوجستي المستخدم في آسيا	37
3	نموذج الإشارة المستخدم في آسيا	37
4	نموذج الإشارة المستخدم في آسيا	38
5	نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا	39
6	النموذج اللوجستي المستخدم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	40
7	النموذج اللوجستي المستخدم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	40
8	نظم الإنذار المبكر وتقييم المخاطر	41
9	متغيرات ومؤشرات نظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية	43
10	تقييمات CAMELS	51
11	المؤشر/ فئات المخاطر و النسب المستخدمة في نظم التصنيف الائتماني	55
12	المتغيرات المستخدمة في نمو نظام شاشات المراقبة لمؤسسة التأمين الفدرالية والولايات المتحدة الأمريكية	56
13	المؤشر / فئات المخاطر و النسب المستخدمة في نظم تحليل مجموعة الأقران	59
14	المؤشر / فئات المخاطر و النسب المستخدمة في نظم التقييم الشامل للمخاطر المصرفية	62
15	الميزات النسبية لنماذج الإنذار المبكر	64
16	المؤشرات المستخدمة في نماذج التقييم	66
17	المؤشر / فئات المخاطر و النسب المستخدمة في النماذج الإحصائية (التصويت/ تقدير خفض التصويت)	68
18	المؤشرات المستخدمة في نماذج التنبؤ بالفشل و البقاء على قيد الحياة	71
19	المؤشر / فئات المخاطر و النسب المستخدمة في نماذج إحصائية (فشل، بقاء، هشاشة)	73
20	هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل 1962	80
21	ترجيح المخاطر داخل الميزانية	104
22	معاملات ترجيح عناصر خارج الميزانية	105
23	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004- 2014	107
24	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة 2004- 2014	108
25	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية للفترة 2004- 2014	109
26	معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2004- 2014	110

27	هيكل الديون المتعثرة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الفترة 2005-2013	111
28	يمثل المتغيرات الاقتصادية والمالية محل الدراسة	111
29	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي	112
30	يمثل تقديرات النموذج الاحتمالي اللوجستي	114
31	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي	116
32	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي	117
33	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك التنمية المحلية	118
34	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك التنمية المحلية	119
35	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك الجزائر الخارجي	120
36	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك الجزائر الخارجي	121
37	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك البركة	122
38	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك البركة	141
39	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك سوسيتي جنرال	125
40	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال	126
41	يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي للمؤسسة العربية المصرفية	127
42	يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي للمؤسسة العربية المصرفية	128
43	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	130
44	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة للبنك الوطني الجزائري	132
45	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك التنمية المحلية	134
46	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك الجزائر الخارجي	136
47	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك البركة	138
48	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك سوسيتي جنرال	140
49	يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة للمؤسسة العربية المصرفية	142
50	يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2004-2014	148
51	يمثل تطورات كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2004-2014	148
52	يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2004-2014	148
53	يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك BEA خلال الفترة 2004-2014	149
54	يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك البركة خلال الفترة 2004-2014	149
55	يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2004-2014	149
56	يمثل تطورات كفاية رأس المال في المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2004-2014	149
57	يوضح نسبة السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2004-2014	150
58	يوضح نسبة السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2004-2014	150
59	يوضح نسبة السيولة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2004-2014	150

60	يوضح نسبة السيولة لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2004 - 2014	150
61	يوضح نسبة السيولة لبنك البركة خلال الفترة 2004 - 2014	151
62	يوضح نسبة السيولة لبنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2004 - 2014	151
63	يوضح نسبة السيولة للمؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2004 - 2014	151
64	يمثل معدل الناتج المحلي للجزائر للفترة 2004 - 2014	158
65	يمثل معدل التبادل التجاري للجزائر للفترة 2004 - 2014	159
66	يمثل معدل الفائض الاجمالي للجزائر للفترة 2004 - 2014	159
67	يمثل معدل التضخم للجزائر للفترة 2004 - 2014	160
68	يمثل معدل الصرف للجزائر للفترة 2004 - 2014	160

2. قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نموذج الإشارة المستخدم في آسيا	38
2	نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا	39
3	يمثل اجمالي حجم الودائع على مستوى البنوك التجارية العمومية والخاصة للفترة 2004 - 2014	107
4	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام من طرف البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة 2004 - 2014	109
5	هيكل القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة 2004 - 2014	110
6	شكل رقم 6: معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2004 - 2014	111
7	شكل رقم 7: هيكل الديون المتعثرة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الفترة 2005 - 2013	111
8	شكل رقم 8: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004 - 2014	115
9	شكل رقم 9: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2004 - 2014	117
10	شكل رقم 10: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك التنمية المحلية في الفترة 2004 - 2014	119
11	شكل رقم 11: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك الجزائر الخارجي في الفترة 2004 - 2014	122
12	شكل رقم 12: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك البركة في الفترة 2004 - 2014	124
13	شكل رقم 13: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في الفترة 2004 - 2014	127
14	شكل رقم 14: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للمؤسسة العربية المصرفية في الفترة 2004 - 2014	129

131	شكل رقم 15: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة 2004-2014	15
133	شكل رقم 16: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في البنك الوطني الجزائري للفترة 2004-2014	16

135	شكل رقم 17: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك التنمية المحلية للفترة 2004-2014	17
137	شكل رقم 18: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014	18
139	شكل رقم 19: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في بنك البركة للفترة 2004-2014	19
141	شكل رقم 20: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014	20
143	شكل رقم 21: يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014	21

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير لأجل من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وإذا عجزت المصارف عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه المصارف، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف، وترفض هذه المصارف منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة.

قد كانت الأزمات المصرفية نادرة نسبيا في الخمسينيات والستينيات، بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينيات، وكمثال على ذلك، أزمة الكساد العظيم في سنة 1929، والتي توالى وراءها الأزمات إلى غاية يومنا هذا، ونذكر على سبيل المثال، الأزمة التشيلية 1981 والنرويجية 1991، الأزمة السويدية 1991 والمكسيكية 1994، الأزمة الكورية 1997 واليابانية 1997، الأزمة الأندونيسية 1997 والتركية 2000، والأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة 2008.

كل هذه الأزمات المصرفية، خلفت خسائر وتكاليف عالية، مست جميع الميادين، بما فيها الميادين الاقتصادية، وعلى أثر هذا جاءت أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية، والتي تعتبر من الأدوات الدائمة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار، باحتمال تعرض المصارف لأزمات، وتعريفهم باحتمال حدوث هذه الأزمات في وقت مبكر، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية.

باعتبار الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو .

وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث، فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة، أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي، إلى اختلال في التوازن الداخلي والذي وجد صداه في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة تغذيه وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي .

نظرا لأن عبء تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع في أحد جوانبه على البنوك، وعليه أصبح إصلاح النظام المصرفي حتمية سواء " من حيث منهج تسييره وإدارته، أو من حيث المهام المرتبطة به، فالملاحظ أن قدرة هذه البنوك في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية لم تحقق النتائج المرجوة منها، فرغم أن النظام المصرفي يعتبر أهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري إلا أن مستويات الادخار المعبئة من طرف هذا الجهاز بقيت محدودة، بحيث لا يزال الكثير من الأفراد خارج نطاق العملية

المصرفية وخدماتها، أي لا تزال الكثير من الأموال طليقة في الاقتصاد دون أن يتمكن النظام المصرفي من تعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية .

كما أن ما قدمه النظام المصرفي من تمويل مباشر وغير مباشر للتنمية، ورغم أهميته إلا أنه كان يعتمد في الأساس على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية، مما ساهم في إبراز اختلالات نقدية داخلية وخارجية أثرت على الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

إشكالية الدراسة:

يمكن القول أن النظام المالي والنقدي عموما لم يستند على مبادئ حقيقية مجدية، ولم يبنى على نطاق مؤسسي ملائم ومحدد ولا على حقائق اقتصادية مسلمة، ولذلك عملت الجزائر على إيجاد وضع ملائم وسياسة فعالة وتنظيم محكم للجهاز المصرفي حتى يؤدي دوره المنوط له، ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين والتشريعات الاقتصادية بدءا " بقانون (86-12) فقانون (88-06)، وبعد ذلك جاء قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، كما عمل الجهاز المصرفي على تطوير خدماته، مواكبة للتطورات التي تعاشها الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة، ويعمل الجهاز المصرفي الجزائري، على خلق أنظمة إنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، خاصة بعد الأزمات التي عرفت ومازلت تعرفها المصارف التجارية الجزائرية .

من هنا كان اختيارنا لموضوع أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية، للوقوف على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية؟

وإن كانت هذه المشكلة الرئيسية التي يدور حولها الموضوع، إلا أنه لا ينبغي إهمال العديد من الموضوعات النقدية والمالية والاقتصادية التي تشكل الإطار العام لمفهوم الأزمات المصرفية، أنظمة الإنذار، والتي لا يمكن لأي دراسة أن تتجاهلها كمدخل لها، والإشكالية المطروحة تقودنا بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع المصرفي الجزائري، قبل وبعد سنة 2003، وما هي أهم الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والشركة الجزائرية والبنك التجاري والصناعي BCIA؟
- ما هو واقع أنظمة وأجهزة الرقابة والإشرافية في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هي أهم الأزمات التي عرفت البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هي أهم أنظمة الإنذار المبكر التي تستخدمها البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية، علاقة بمختلف الأزمات التي تعرفها البنوك الخاصة، وبمختلف الاختلاسات ومشكلة الديون المتعثرة التي تعرفها البنوك العمومية ؟
- هل ستعرف البنوك التجارية أزمات مصرفية مستقبلا؟

فرضيات الدراسة: : تقوم الدراسة على عدد من الفرضيات، حاولنا إثبات مدا صحتها وهي :

الفرضية الرئيسية:

عدم كفاءة أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية.

الفرضيات الجزئية:

1 - تمتلك البنوك التجارية الجزائرية كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة.

2 - البنوك التجارية الجزائرية لها فائض في السيولة من أجل التوظيف والاحتفاظ بها.

3 - الفائض في السيولة الذي حققته البنوك التجارية الجزائرية جعلها صامدة أمام الأزمات المصرفية.

4 - تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية يثبت جدارة الدور الإشرافي لبنك الجزائر من حيث التعليمات والقوانين التي يصدرها.

5 - عدم وجود تأثير لمتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء أنظمة الاحترازية في البنوك التجارية الجزائرية.

6 - عدم تعرض البنوك التجارية الجزائرية الخاصة لأزمات مصرفية حالية ومستقبلية.

أسباب اختيار الدراسة: تتمثل أهم أسباب اختيار الدراسة في الآتي:

1 - الدور الفعال الذي يلعبه البنك التجاري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الوسيط المالي الذي يسعى إلى البحث باستمرار عن إمكانية التوفيق والملائمة بين طاقة التمويل والحاجة إليه من جهة، وتسيير عمليات الإقراض من جهة أخرى.

2 - الميل الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة باقتصاد التنبؤ بالأزمات في المجال المصرفي .

3 - قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية الجزائرية من جانب التنبؤ بالأزمات المصرفية واختصارها على طرق إدارة المخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان ما يثري المكتبة العربية بهذه الدراسة.

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف المستوحاة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1 - تحديد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وأهميتها.

2 - التركيز على أهم تطورات النظام المصرفي الجزائري.

3 - عرض أهم القواعد الاحترازية ومؤشرات وطرق قياس كل قاعدة.

4 - تقييم الوضع الحالي للأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي للتنبؤ بالأزمات المصرفية فيها.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية بالغ الأهمية، سواء من الناحية العلمية أو العملية

1- أهمية الدراسة العلمية :

ترجع هذه الأهمية إلى كون الموضوع استعراض لجانبين هما أنظمة الإنذار المكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وكفاءة هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث يشكل هذين الجانبين والمؤسسة التي تقوم بهما (الجهاز المصرفي)، جزء من النشاط التنموي لخدمات الجهاز المصرفي، ويؤمنان شكلا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني من خلال ضمان حالة الاستقرار بالجهاز المصرفي.

2- أهمية الدراسة العملية :

تأتي هذه الأهمية من الفترة التي يغطيها البحث في الاقتصاد العالمي وهي تمثل مرحلة، تعرض هذا الاقتصاد لأزمات، والتي تتميز بالتحول وعدم الاستقرار، حيث تشكل سنوات هذه الفترة حدوث العديد من الأزمات، ومنها أزمة الاقتصاد الأمريكي 2008، وأزمة الاقتصاد الأوربي 2011.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، أما بالنسبة للجزء التطبيقي تحدت الدراسة من حيث المجال الزمني للفترة 2004-2014. والمجال المكاني للدراسة، تمثلت في:

– البنوك التجارية الجزائرية العمومية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي.

– البنوك التجارية الجزائرية الخاصة : بنك البركة، بنك سوسيتي جنرال، المؤسسة العربية المصرفية.

مصادر الدراسة: إن معطيات الدراسة المعتمد عليها لاستكمال هذه الدراسة تم تجميعها من المصادر التالية:

- 1 _ التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري.
- 2 _ معلومات متوفرة في المواقع الالكترونية للبنوك التجارية الجزائرية.
- 3 _ زيارات ميدانية لمديرية الوكالات الجهوية للبنوك التجارية العمومية والخاصة الجزائرية محل الدراسة.
- 4 _ معلومات متوفرة في المواقع الالكترونية لصندوق النقد العربي.

منهجية وأدوات الدراسة:

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة الدراسة، مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة في العلوم الإنسانية منها:

1- **المنهج الوصفي التحليلي**: لمعرفة مختلف الأنظمة المستخدمة للإنذار المبكر التي يعرضها البنك التجاري الجزائري، والكشف عن مبادئ تطبيقها.

2- **المنهج المقارن**: حيث ستم المقارنة بين الفترات الزمنية لمؤسسات عينة الدراسة، للكشف عن مختلف الركائز والقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والمفروضة على البنوك التجارية الجزائرية والمقارنة بينها وبين أهم أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة عالميا وحديثا، والوقوف على واقع التنبؤ بالأزمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، أما النماذج الرياضية والأدوات الإحصائية فقد تمت الاستعانة بها لتشكيل الجداول الإحصائية والبيانات العددية ومختلف النسب المالية، لتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية.

الدراسات السابقة: سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك بالتطرق إلى :

- دراسات باللغة العربية:

- **دراسة محمد الفتيش**، بعنوان "البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، 2000، تطرق الباحث إلى الجوانب المهمة التي لعبها صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية التي داهمت عددا من البلدان النامية، كما ناقش الأسباب التي تؤكد الحاجة إلى تقوية المقدرة التمويلية للصندوق في مجال منع الأزمات وأسباب محدودية هذا الدور.

- **دراسة محفوظ جبار**، بعنوان توقع الأزمات المالية : الأسطورة والواقع، ورقة عمل نشرت في مجلة التمويل والعلوم الإدارية، الجزائر، 2008، جاءت فرضيات الدراسة في:

- هناك إفراط ووفرة من النماذج النظرية والدراسات العملية التي تحلل الأزمات المالية.

- إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية، انطلاقا من إظهار القوة التنبؤية لنظم الإنذار المبكر المستخدمة للتنبؤ بها.

جاءت هذه الدراسة في عدة أقسام، قسم يشمل تعريفات للاستقرار المالي والأزمات المالية مع طرح مؤشرات، وقسم يناقش عملية التنبؤ بالأزمات المالية ونماذج نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمات المالية، لا يمكن التنبؤ بها ودائما تأخذ رواد السوق وصناع القرار على حين غرة، مما يجعلهم يتساءلون باستمرار "لماذا لم أفكر في هذا من قبل" هذه هي حدود الهندسة المالية في عالم العولة المالية.

- **دراسة عصماني عبد القادر**، بعنوان "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، الجزائر، 2009، انطلق الباحث في دراسته من فرضيات الدراسة:

- إن بناء أنظمة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية هو استثمار في المستقبل بحيث يضمن الاستقرار المالي، وتقليل التعرض للصدمات وظهور الأزمات.

- أنظمة إدارة المخاطر تتيح الفرص في توطيد وتطوير علاقة المؤسسة المالية بأطراف المصلحة المختلفة ليس على مستوى نشاطها فقط بل على مستوى النظام المالي سواء بالنسبة ل لأنشطة الطويلة والقصيرة الأمد .

دارت الدراسة حول مفاهيم عامة للمخاطر في المؤسسات المالية، وإلى تحليل نظري للعلاقة بين إدارة المخاطر والأزمة المالية الحالية.

توصلت الدراسة إلى أن بناء أنظمة لإدارة المخاطر يعتمد على جملة من الإجراءات المرتبطة والمتناسقة فيما بينها، وعلى إيجاد نظام متكامل لإدارة المخاطر يكون مقدمة لإدارة الأزمات.

- **دراسة علي عبد الرضا حمودي**، بعنوان " مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات"، البنك المركزي العراقي، 2009، انطلق الباحث من فرضية تحاول الإجابة على السؤال الآتي: هل المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المصرفية في العراق تشير إلى احتمالية تعرض الجهاز المصرفي للآزمات المالية؟ .

دارت الدراسة حول مفاهيم عامة للمؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الحيلة الكلية المصرفية، توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بمؤشرات الحيلة الكلية، ليتم التوسع فيها وتطويرها بحيث يمكن تقديم تقارير دورية لمواجهة احتمالات حدوث الآزمات قبل وقوعها.

- **دراسة يوسف بوخلال**، بعنوان "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية"، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 10، 2012، جاءت فرضية الدراسة إلى أن التطرق لنظم الإنذار المبكر وإلى مقومات نظام التقييم المصرفي camels، تنعكس على متطلبات الرقابة المصرفية.

دارت الدراسة حول نظم الإنذار المبكر، توصلت الدراسة إلى ضرورة بدل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي، وضرورة زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية.

- **دراسة رازي محي الدين**، بعنوان " مسببات الآزمات المالية العالمية ومنعكساتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، انطلق الباحث في دراسته من فرضيات:

- أن بنية النظام الرأسمالي العالمي الحالية تحتوي على اختلالات تساعد على خلق الآزمات المالية.

- عملية الإصلاح الاقتصادي والقانوني تساعد على التخفيف من احتمالية وحدة الآزمات المالية.

- إن للمنتجات المالية الحديثة دور كبير في تعظيم اثر الآزمات المالية، وتوصل الباحث إلى ضرورة الالتزام بضوابط عمليات الإفصاح المالي والإداري والاقتصادي.

قامت الدراسة على إظهار سلبات النظام الرأسمالي العالمي، وإلى أهم الآزمات المالية العالمية الحديثة، ومسببات الآزمات المالية العالمية.

توصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل اقتصاديات الدول التي تتسم بالضعف في الهياكل القاعدية والتخلف التكنولوجي، وإلى ضرورة وضع ضوابط قانونية، والحد من استخدام الأدوات الرأسمالية الحديثة.

- **دراسة بريس عبد القادر**، بعنوان "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جاءت فرضية الدراسة على ضرورة الاستفادة من تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات المصرفية من أجل الوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة وتلبية حاجيات العملاء وتحقيق رضاهم.

تطرقت الدراسة إلى مفاهيم حول الخدمات المصرفية وإلى جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، وتوصلت إلى ضرورة مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي وعلى تطوير التسويق المصرفي ومواكبة المعايير المصرفية الدولية، ووضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك وإنشاء وحدات للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية.

- **دراسة د- سليمان ناصر**، بعنوان المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، فرضيات الدراسة:

- لم تتم مسايرة من التنظيمات الجزائرية لتعديلات بازل 1.
 - لم تتم مسايرة من التنظيمات الجزائرية لاتفاقيات بازل 2.
 - لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الجزائرية لاتفاقية بازل 3.
- تناولت الدراسة المعايير الاحترازية المعروفة والمطبقة في العالم، وقامت هذه الدراسة على المنظومة المصرفية الجزائرية، خلصت الدراسة إلى:

- التنظيمات الجزائرية سايرت المعايير المطبقة في تقسيم مخاطر المصارف.
 - التنظيمات الاحترازية الجزائرية سايرت معايير بازل 1 بجميع تفاصيلها.
 - لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الجزائرية لاتفاقيات بازل 3، ولكن شبه مسايرة في المضمون وفي الأجل.
- **دراسات باللغة الأجنبية:**

- **دراسة Cristina Birira**، بعنوان المحددات الرئيسية للازمات المصرفية وهشاشة التنظيم المصرفي "دراسة تطبيقية لدول OECD" ورقة عمل مقدمة إلى مجلة الشؤون الإدارية معهد بولي، البرتغال 2012 وجاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- تزيد خصائص نشاط بنوك بلدان منظمة التعاون والتنمية من احتمال وقوعها في أزمات مصرفية.
 - تؤكد ظروف الاقتصاد الكلي في بلدان OECD على احتمال وقوع بنوكها في الأزمات المصرفية.
- استخدمت هذه الدراسة عدة أقسام، قسم لاستعراض ماكتب حول الأزمات المصرفية، قسم يقدم البيانات ويصف الأزمات المصرفية بدول OECD، قسم يقدم منهجية الاقتصاد القياسي لمواجهة الأزمات المصرفية بدول OECD.
- خلصت الدراسة إلى أن الأزمات المالية تميل إلى أن تحدث في الغالب في البنوك ذات مستويات عالية من الدين، كما أن نوعية النموذج الاقتصادي القياسي ومؤشر التنظيم والإشراف له دور في حدوث الأزمات المصرفية.

- **دراسة Saw Rodrigz, Piana Bonphin**، بعنوان مؤشرات الإنذار المبكر للازمات المصرفية "استكشاف أدوات جديدة"، هذه الدراسة هي عبارة عن ورقة عمل نشرت بالمجلة الاقتصادية البرتغالية، 2012، جاءت فرضية الدراسة حول انه يساهم استخدام مؤشرات الاحتمالية الديناميكية في تحسين القدرة التنبؤية لنماذج الإنذار المبكر للازمات المصرفية.

نظمت الدراسة في قسم لوصف بيانات النماذج المستخدمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية، وقسم لتحليل الدقة التنبؤية للنماذج المستخدمة في الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن مؤشر انحراف النسبة بين القروض والنتائج المحلي الإجمالي على المدى الطويل هو المؤشر الذي يعطي أداء أفضل في الإشارة، بالإضافة إلى ضرورة تبني رأس مال أعلى قبل الأزمة لتفادي وقوعها، وهذا المؤشر يكمل عدة مؤشرات قدمت من طرف لجنة بازل 2010.

- **دراسة Faouzi Abdanour et Siham**، بعنوان نموذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمشاكل المصرفية في الدول الناشئة، هذه الدراسة نشرت في مجلة الاقتصاد الدولي، عدد 114، تقوم فرضيات الدراسة على:

- ضرورة تنسيق السلطات الاحترازية بين عملية الإشراف وطرق رصد المخاطر بهدف استقرار النظام المصرفي.
- عدم قدرة نموذج الإنذار المبكر المقترح في هذه الدراسة للتنبؤ بإفلاس البنوك في الدول الناشئة.
- عمدت الدراسة في التطرق إلى دراسة نظرية حول أهم نظم الاستشراف على المؤسسات المالية، ودراسة تطبيقية على بنوك البلدان الناشئة بدراسة المخاطر القانونية والتنظيمية لبيئة المؤسسة المالية في البلدان الناشئة.
- ومن أهم استنتاجات الدراسة التي خلصت لها هذه الدراسة، هو أن نظام الإنذار المبكر المقترح في الدراسة هو الأفضل، لأنه توقع فشل البنوك محل الدراسة، كما أنه يمكن تحسين نموذج الإنذار المقترح عن طريق تضمين المتغيرات التي تصف الهيكل الإداري وملكية البنوك مع إمكانية اعتماد بنوك الدول الناشئة على طرق التحليل بالطرق اللامعلمية، واستغلال المعلومات المتاحة عن التفاعلات بين المتغيرات التفسيرية.

مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، أهمها ما يلي:

- معظم الدراسات اعتمدت في دراستها على الاستبانة، أما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسة الحالة.
- أما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدت اختلاف بين الدراسات، فالدراسات الأجنبية معظمها تضمنت عينة من مؤشرات المؤسسات الأجنبية والمحلية، على عكس الدراسات العربية التي معظمها ضمت عينة من المؤسسات المحلية، لذلك قرر أن تعتمد الدراسة الحالية على عينة من المؤسسات المحلية.
- إن الدراسات السابقة معظمها اعتمدت على استخدام أسلوب التحليل التمييزي التي هدفت إلى التنبؤ بالأزمات المصرفية وذلك اعتماداً على المؤشرات المالية، أما الدراسة الحالية، اعتمدت على دراسة التحليل بالنموذج اللوجستي، ونموذج الإشارة، وحالة البنوك التجارية محل الدراسة لمعرفة أداء أنظمة الإنذار المستخدمة في هذه البنوك.
- بعد تتبع الدراسات السابقة لوحظ اختلاف في موضوع الدراسة، حيث ركزت جل الدراسات على دراسة المتغيرات التي تؤدي إلى أزمات مصرفية، أما الدراسة الحالية ركزت على كيفية تطبيق هذه المتغيرات لمعرفة أداء أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة والإلمام بمختلف جوانب الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى النتائج والتوصيات، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، مع مقدمة وخاتمة، تناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول الأزمات المصرفية، حيث تطرقنا فيه إلى عرض مفاهيم عامة للأزمة المالية بمختلف أنواعها، بعدها تكلمنا عن الأزمات المصرفية، لتتعمق في عرض أهم التجارب الدولية في الأزمات المصرفية.

أما الفصل الثاني، عرضنا فيه نظم الإنذار المبكر العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية، وفيه تطرقنا إلى عرض أهم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، لتتعمق في عرض نظم الإنذار الأكاديمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية ونظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

عالج الفصل الثالث تطور التنظيم البنكي والاحترازي الجزائري، وفيه تطرقنا إلى نشأة الجهاز المصرفي الجزائري، كما تم التطرق إلى نظرة شاملة في إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض، ليتم استعراض الأزمات البنكية التي عرفتها الجزائر وأهم القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر.

واستكمالا للخلفية النظرية لموضوع الدراسة خصص الفصل الرابع للدراسة التطبيقية، عرضنا فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وبعدها تم التطرق إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها ومناقشة الدراسة التطبيقية وعرض أهم التوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الأزمات المصرفية



تمهيد:

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وإزدهاره، وقد شهد العقد الماضي تعرض العديد من البلدان المتقدمة والنامية إلى أزمات مالية ومصرفية، اختلفت في حدتها ومداهها تبعاً للظروف المؤسسية والهيكلية لكل دولة، كما تعرض الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 إلى أزمة مالية حادة يرجع سببها إلى عدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم وقد ترتب على هذا تعرض العديد من البنوك الكبرى في العالم لخسائر فادحة انعكست في مشاكل السيولة والاعسار المالي والافلاس، لذلك كان لابد من الاهتمام بهذه الأزمات المالية المصرفية، بإعطاء مفاهيم محددة، ومسببات هذه الأزمات في شكلها المضبوط، عليه خصصنا هذا الفصل لتوضيح المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية والمصرفية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأزمة المالية وأنواعها.

المبحث الثاني: الأزمات المصرفية.

المبحث الثالث: تجارب دولية في الأزمات المصرفية.

المبحث الأول: الأزمة المالية وأنواعها

عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة (1929 - 1933)، حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك، تلتها فيما بعد أزمات عديدة، وقبل الإشارة إليها سيتم في هذا الفصل التعريف بالأزمة بشكل عام، وأنواعها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: الأزمة المالية

تختلف الأزمات عن بعضها البعض من عدة جوانب سواء من حيث المفهوم، التصنيف أو من حيث أسباب الحدوث، فيما يلي يتم عرض هذه الجوانب:

أولاً - مفهوم الأزمة المالية⁽¹⁾: يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية : حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إعمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف. وتعرف الأزمة المالية أيضاً على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه اختيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى⁽²⁾.

كما تعرف بالانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، هذه الأصول التي قد تكون إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات، أو حقوق ملكية لرأس مال مادي أو المخزون السلعي، مثل الأسهم، أو أنها حقوق ملكية لأصول مالية، كالمشتقات المالية، وغيرها⁽³⁾.

عليه يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك الاضطرابات المفاجئة في مجموع الأصول المالية والاقتصادية

ثانياً - أسباب حدوث الأزمة المالية: عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي بسبب تدفق أموال ضخمة للداخل، يرافقه توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

قد تحدث الأزمات لأسباب أخرى عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة ومن بينها:

- **التغيرات الدولية:** كالكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.

- **المتغيرات المحلية:** معدل التضخم (أسواق السندات)، أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.

- **التغيرات التكنولوجية:** مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار⁽⁴⁾.

- **الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية.**

- **المضاربة غير المحسوبة .**

- **عدم المواءمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسة المالية:** حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الحجم النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض

¹ - عبد الهادي يموت، "الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها"، الجامعة اللبنانية، اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث، 2011، ص 12

² - إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13.

³ - أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة والنشر، ص 18.

⁴ - ماجد سلام الهادي وحاسم محمد، "مبادئ إدارة الأزمات"، الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 15.

لإمكانية التعثر والإفلاس، فمثلا حين تتيح البنوك سحب الودائع في أي وقت أو التوسع في الاقتراض طويل الأجل فهي بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة⁽¹⁾.

يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي للكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات، ويمكن مواجهة أزمات البورصة إما بالانتظار أو بالانسحاب أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية حسب المفهوم إلى أربع أنواع من الأزمات المالية والمتمثلة فيما يلي⁽²⁾:

أولاً - أزمة النقد الأجنبي: تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو تدخل البنك المركزي للدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات " الطابع القديم " أو " الحركة البطيئة " وبين الأزمات ذات " الطابع الجديد "، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة، التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة. أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن الثقة في الاقتصاد، فمناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا يؤدي إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

ثانياً - الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يعجز المصرف على القيام بالتزاماته الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرته على الاستجابة لطلبات المودعين وبالتالي تحدث ما تسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية⁽³⁾، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها أثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينيات والستينيات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالتراكم مع أزمة العملة.

ثالثاً - أزمة الديون: تحدث أزمة الديون، إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديد، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة تحدث عندما يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته وهذا قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، أو إلى أزمة الصرف الأجنبي.

رابعاً - أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات " تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية، وهذا ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، عندها يصبح اختيار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل، فيبدأ سعره بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور

¹ - سامر مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ط1، دمشق-سورية، 2008، ص35.

² - أحمد طفاح، "الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص19.

³ - هيكمل عجمي جميل، "الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 19، 2003، ص15.

يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الأزمات المصرفية

تعددت تعاريف وأسباب الأزمات المصرفية، وكذلك النتائج والتكاليف، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف الأزمات المصرفية

توجد تعاريف متعددة للأزمات المصرفية:

يمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبودات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية⁽²⁾.

ويعرفها البعض الآخر: حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة، أما النظام المالي المتين فهو ذلك النظام الذي تكون فيه معظم البنوك في حالة يسر مالي ويتوقع استمرار هذا الحال لفترة طويلة⁽³⁾.

كما يعرف *kunt* الأزمة المصرفية بأنها فترة تكون فيها معظم البنوك في حالة عدم سيولة أو إعسار⁽⁴⁾.

يتم التفرقة بين أزمة السيولة والإعسار، باعتبار أنه في حالة أزمة السيولة يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة اتجاه دائنيه حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة، بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكنه القيام بذلك في أوقات أخرى، أما الإعسار فهو أشد خطورة، فالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي⁽⁵⁾.

من التعريفات السابقة يتضح لنا أن الأزمات المصرفية تظهر عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تحطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وتفرض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان.

¹ - عبد الله إبراهيم القوي، "الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وإنعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 8.

² - Taimur Baigan in Goldfajin(1999), " Finnancial market cotagion in the Asian crisis", IMF staff papers, vol 46 N°:02, p76

³ -Mannuel Hinds(1998), " Economic Effects of Finnancial Crisis ", A world bank pobiy , Desearch woking paper 104, p43.

⁴ -Demergnc kunt et Als, " Iside the crises an empirical analysis of banking Systems in distress ", IMF wortking paper, WP /00/56 ,(2000), p35.

⁵ -Manmohan skumar et Als(2000), " Global financial crisis institution vulnerability", IMF working paper WP/00/105, p33.

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المصرفية

ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوثها يعود إلى عدة عوامل منها:
أولاً- الاختلالات الهيكلية الكلية: وهي الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتابة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الاختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية مثلاً قطاع السياحة، إضافة إلى ظهور عجز كبير في الميزانية العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

ثانياً- التدفقات الرأسمالية والسياسية النقدية المتبعة: تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى، وهنا لابد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية، ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مصرفية قريبة، ضعف الرقابة المصرفية بخصوص حركة الأموال التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية⁽¹⁾.

ثالثاً- عدم تماثل المعلومات: إن أحد أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مصرفية ومالية هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية، لديه معلومات أكثر من آخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم، وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد الخفي، حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى بسلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها⁽²⁾.

رابعاً- التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة: إن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتغيرات الكبيرة التي تحدث في الأسعار وفقدان الثقة، وذلك بالإضافة للعوامل الخارجية من تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية، والآثار المترتبة عليها حفز انتقال رؤوس الأموال وتغير أسعار الصرف فتقع البنوك في المشكلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بجانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية.

خامساً- التوسع الكبير في الإقراض وانهايار أسعار الأصول: هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة: "إن كلا من التزايد الكبير في عمليات إقراض البنوك وانحيار أسعار الأصول المالية، كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من أكبر الاقتصاديات التي شهدت نمواً كبيراً في قطاعاتها التجارية والمصرفية"، وأخيراً فإن جزء كبير من التدفقات التي تدفقت على المنطقة في التسعينات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الدول المضيفة⁽³⁾.

¹ - سلطان أبو علي، "كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات"، جريدة المدى، بيروت- لبنان، العدد 01، 1 سبتمبر 200، ص 13.

² - محمد أحمد عبد العزيز السليمي، "دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 2006، ص 18.

³ - نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، اتحاد المصاريف العربية، لبنان، 2004، ص 14.

سادسا- تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق: إذا كان معدل تزايد التزامات البنك عاليا وسريعا مقارنة بحجم البنك نسبة إلى الاقتصاد الوطني وأرصدة الاحتياطات الدولية، وإذا ما اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق، وإذا كان رأس مال البنك أو أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله، وإذا كان الاقتصاد الوطني معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة، فإنه يمكن اعتبار ذلك بمثابة وصفة لتزايد هشاشة النظام المصرفي.

سابعا- التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها: يلعب كل من العاملين دورا هاما في خلق الأزمات المصرفية لأنها تسمح بتدخل الأهداف السياسية للحكومة أو أصحاب المصالح الخاصة في كل نواحي العمليات المصرفية وتؤدي إلى تدهور معدلات الربحية والكفاءة، تخضع القروض التي تمنحها البنوك المملوكة للدولة لتوجيهات حكومية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أنشئت معظم البنوك العامة لتخصيص القروض لقطاعات معينة أو لأشخاص معينين ممن ترتبط معهم بمصالح خاصة وتكون المخاطر الناشئة عن هذه العمليات هي الافتقار للموضوعية أو الغش أحيانا في تقييم الائتمان والضمانات وما يصاحبه من مخاطر، يؤدي فشل أو تعثر عدد محدود من المقترضين إلى تعرض البنك لخسائر عالية قد تفوق حجم رأسمال البنك⁽¹⁾.

ثامنا- تحرر مالي غير وقائي: إن التحرير المتسارع والغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والقيود قد يؤدي إلى حدوث الأزمات، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة، كما أن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر الجديدة.

تاسعا- ضعف النظام المجلسي والرقابي والتنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية ومصرفية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتماني، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة ونسبتها من رأسمال المصرف.

عاشرا- تشوه الحوافز: إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية والمصرفية، لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، يجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذا السلطات الإشرافية، بأن هناك شيئا ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعا في العمل بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم⁽²⁾.

الحادي عشر- سياسات سعر الصرف: تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب أن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما نظام سعر الصرف المقيدة فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة

¹ - نيفين الحلواني، "إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004، ص4.

² - عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، الدار الجامعية، ط1، 2009، ص 6 .

العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي⁽¹⁾.

الثاني عشر- خصائص النظام المصرفي: للنظام المصرفي خصائص تجعله عرضة للهزات، ومن هذه الخصائص :

- مصارف لها رفع مالي واسع.
- مصارف تدير أموال الناس بمخاطرة.
- مصارف لها محدودية المسؤولية اتجاه المساهمين: حيث تزيد من إقبال المدراء على إدارة محافظ ذات مخاطرة عالية (المساهمين يحصلون على المداخل المرتفعة والمودعين يدفعون ثمن المخاطرة).
- مصارف قليلة السيولة: حيث تقوم المصارف بتحويل الآجال بأخذ الودائع قصيرة الأجل وتحويلها إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل (مما يقلل من سرعة تصفية المحافظ) وفي البيئة الغير المستقرة تحتاج المصارف إلى احتياطي سائل أعلى.
- مصارف لها مشاكل في السيولة : حيث تؤدي إلى هروب المودعين وبالتالي تقلل سيولة المصرف ونوعية محفظه وبالتالي استنفاد موارد المصرف، وهذا يؤدي إلى عدم ملائته⁽²⁾.

المطلب الثالث: نتائج وتكاليف الأزمات المصرفية

مما لا شك فيه أن عقب كل الأزمات مهما كانت نوعها ستخلف وراءها نتائج وتكاليف معينة لتصحيح ما خلفته تلك الأزمات، كما تترتب عن الأزمات المصرفية سلسلة من الانهيارات ويمكن حصر نتائج الأزمات المصرفية فيما يلي:

- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم.
- ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين.
- توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.
- توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها.
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، وإذا كانت لديهم استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة، مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية.

¹ - عثمان بن موسى الشيخ، "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان، ص 11.

² - سمير الشاهد، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مع التصرف"، بحوث من قرارات لجنة بازل الجديدة، إتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان، 2003، ص

المبحث الثالث: تجارب دولية في الأزمات المصرفية

تعددت تجارب دول العالم في الأزمات المصرفية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: التجربة التشيلية 1981 والنرويجية 1991

أولاً- التجربة التشيلية 1981: قبل سنوات قليلة من الأزمة، واجه الاقتصاد التشيلي تحرير مالي موازياً مع عائدات التصدير العالية، ومع الطلب الداخلي المتزايد للقروض، أدى بالبنوك إلى الاقتراض بالخارج بمعدل تبادل ثابت، وهذا ما زود الحالة الاقتصادية الأجنبية فرصة نسبة فائدة حقيقية سلبية على اقتراضات في العملة الأجنبية، وهذا ما ضاعف حجم قروض البيع تقريباً على مدى 3 سنوات وفي نهاية 1981، ومع تدهور حالة السوق الخارجية، تباطؤ نمو الاستثمارات وأسعار الأصول والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا أدى إلى ارتفاع مخاطر الائتمان بالبنوك، ليسجل في نوفمبر 1981 حالات إفلاس أولى للبنوك المحلية والمؤسسات المالية⁽¹⁾.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

- اعتبار أي قرض متأخر الدفع لمدة 90 يوماً، قرضاً معدوماً.
 - تزويد البنوك وقت إضافي لتعويض خسائر القروض.
 - فرض برنامج إعادة هيكلة الديون لشركات فعالة فقط كانت مؤهلة للاشتراك، كما تم تغطية ديون شركات السلع والخدمات المنتجة، وقدم المصرف المركزي إعانة مباشرة للمقترضين لمدة 4 سنوات .
 - قام المصرف المركزي بشراء إيرادات مابين البنوك لإعادة هيكلة القروض التجارية.
 - قامت البنوك بإعادة استثمار القروض.
- إلا أن المقترضين لم يكونوا قادرين على دفع ديونهم، وهذا ما أدى بالحكومة إلى التدخل على نحو مختلف وتقدم الحوافز للبنوك. في جوان 1982، قررت الحكومة تخفيض قيمة البيزو، لمساعدة الصناعات، إلا أن تدهور شروط التبادل الخارجي وعيى خدمة الدين الخارجي، أثار زيادة حقيقية للمشاكل الاقتصادية، وعليه قامت التشيلي بوضع برنامج حكومي تضمن:

1-1- دعم المقترضين بـ:

- فرض أسعار صرف تفضيلية: أي فرض سعر صرف تفضيلي خاص، يستعمل لتبادل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية هذا لتخفيف عبئ الدين للبيع الفردي والمقترضين بالشركات، والذين كانوا يعانون من دين كبير في العملة الأجنبية.
- إعادة هيكلة الدين: قدم هذا البرنامج في أوت 1982، ونص على إمكانية استلام المقترضين قرض من المصرف المركزي لإعادة دفع 30% من القروض المصرفية.
- إعادة دفع الدين : ينص هذا البرنامج على إعادة دفع ديون عملة المقترضين الصغار والمتوسطين في العملة الأجنبية بأخذ القرض بالعملة الوطنية، وتحويل الدين إلى العملة المحلية بسعر صرف تفضيلي⁽²⁾.

¹ - Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224

² - Sanhueza G. (2001), Chilean banking crisis of the 1980s: solutions and estimation of the costs, Central Bank of Chile Working Paper, No 104

1-2- دعم البنوك بـ:

- **الشراء المؤقت للديون المنعدمة:** جاء هذا القرار في جوان 1982 ويقتضي على أن يقوم البنك المركزي بشراء حصة من الدين المنعدم، يدفع ثمن هذا الشراء بحوالة لمدة 10 سنوات مع إبقاء 5% من الدين كل ستة شهور، ثم عدل هذا القرار في 1984 مع تخفيضات جديدة.
- **إعادة الرسملة:** يقوم المصرف في بادئ الأمر ببيع الأسهم إلى حملة الأسهم الحاليين وبعد ذلك إلى تشكيلة واسعة من المستثمرين، أما الأسهم الغير مبيعة تشتري من قبل الحكومة بنسبة لا تتجاوز 49%، وهذا ما يعرف بإعادة الرسملة، أي أن المصرف لا يمكن له بيع دين معدوم إلى المصرف المركزي إلا بعد إعادة الرسملة.
- **تصفية البنوك:** تم تصفية 43 بنك ما بين 1982 و 1986 رأسمالها قدر بـ 11% من إجمالي رأسمال مصرفي وبقروض 17% تقريبا.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: قدرت التكلفة الكلية للإجراءات الحكومية للحد من الأزمة المصرفية بـ 43% من الناتج المحلي الاجمالي، وتعلقت أغلبية التكلفة بدعم المقترضين والديون المعدومة. أما الأعمال الرئيسية التي روجت لإعادة تأهيل النظام المصرفي، تمثلت في إعادة رسملة المؤسسات المالية. يمكن اعتبار الإجراءات الحكومية ناجحة، حيث تمكنت من إعادة الثقة في النظام المالي، وأعطت البنوك وقتا للعودة إلى النشاط الطبيعي في نفس الوقت زود برنامج إعادة هيكلة الدين، سيولة جديدة كانت ضرورية للنظام المصرفي، ويمكن القول أن القطاع المصرفي التشيلي خرج من الأزمة بدون تأميم البنوك⁽¹⁾.

ثانيا- التجربة النرويجية 1991: حررت النرويج سوقها المالية برفع القيود عن قطاع الإقراض في 1984- 1985 ، الذي صاحبه تزايد طلب المستهلكين والاستثمار، حيث نما الإقراض بـ 30% في الفترة بين 1984 و 1986، أخذت البنوك في التنافس وكانت تأخذ مخاطر مفرطة في الإقراض، لكن في أواخر 1985 ومع انخفاض أسعار النفط انكمش حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% ، إضافة إلى قيام النرويج برفع أسعار فائدها، عندما رفعت ألمانيا أسعار فائدها خلال معدل التبادل الثابت، وهذا ما أدى إلى وقوع القطاع المصرفي في ضيق في 1988، إلا أنه وصل إلى قمة الأزمة في 1991، عندما فقد أكبر مصرف نرويجي معدل 90% من رأسماله، وتلتها بعدها ثلاث أكبر مصارف نرويجية بفقدان كل رأسمالهم.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: عاجلت الحكومة الأزمة المصرفية من خلال :

- 1-1 وجود صندوق ضمان البنوك، والذي أسس بناء على المساهمات الالزامية التي كانت تقدم من طرف البنوك.
- 1-2 إدماج البنوك الصغيرة والمتوسطة المفلسة في 1988- 1990 مع البنوك الكبيرة من خلال وسيط صناديق الضمان.
- 1-3 إعادة الرسملة.

1-4 صندوق الضمان CBCF⁽²⁾: حيث في 1 جانفي 1991، تقرر تأسيس صندوق ضمان بنك حكومي جديد CBCF، نظرا لعدم قدرة صناديق ضمان البنوك على حل مشاكل القطاع المصرفي، وقدر رأسمال هذا الصندوق الحكومي بـ 5 مليون كرونة بقيمة 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعمل هذا الصندوق على تقديم قروض إلى صناديق ضمان البيزو، مع

¹ Unlocking Credit: The Quest for Deep and Stable Bank Lending. (2005) ,Economic and Social Progress in Latin America Report, ISBN: 9781931003667

² Gulbrandsen K. (2005), A Norwegian perspective on banking crisis resolution. Norges Bank Conference on Banking Crisis Resolution

فوائد، إلا أنه يمكن أن تعفى من هذه الفوائد في حالات معينة، كما يمكن أن تقدم القروض إلى أعضاء مجلس إدارة صندوق CBCF، إلا أن صندوق CBCF أخذ في رفع أسعار الفائدة، وعليه ساءت حالة القطاع المصرفي، إلا أن صندوق CBCF في نوفمبر 1991 قام برفع رأسماله إلى 6 بليون، وتمكن من شراء أسهم وآلات البنوك النرويجية التي أفلس، كما يمكن أن يصبح مالك لبعض هذه البنوك إذا قامت بإعادة الرسملة.

1-5- التأميم: أتمت الحكومة 3 بنوك رئيسية، بعد انتهاء الأزمة باعت الحكومة أسهمها في البنوك بشكل تدريجي.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: كانت السياسة النرويجية ناجحة جدا :

- لا إنفاق مالي في المدى البعيد.
- لا هبوط في الناتج المحلي الإجمالي .
- كما استعملت الحكومة إحدى تقنيات الاستقرار وهي إعادة الرسملة، وهذا ما أدى إلى تأميم ثلاثة بنوك رئيسية فقط.
- لم تعرض الحكومة ضمان للأصول المصرفية.
- لم تؤسس الحكومة أي شركة لإدارة الأصول السيئة لأن عمل مثل هذه الشركات مرتفع الثمن، وتعاملت الحكومة مع هذه الأصول على أنها ليست ذلك الخطر الكبير الذي يهدد النظام المصرفي، كما حولت الحكومة مدراء المصارف من نشاطاتهم الرئيسية.
- نجحت الحكومة في إعادة الثقة بدون الاستعانة بالضمانات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التجربة السويدية 1991 والمكسيكية 1994

أولا- التجربة السويدية 1991: قامت السويد بإلغاء قيود تنظيم سوق القرض في 1985، وهذا أدى إلى نمو سريع في السندات المالية المصرفية وازدهار الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة، ونظرا لانعدام خبرة البنوك في بيئة إلغاء القيود، لم تعط أي انتباه إلى مخاطر القروض المدومة الثقة، وفي نفس الوقت اتبعت الحكومة سياسة ضريبية لتحفيز القروض، التي نمت على مدى 5 سنوات بمعدل 85% إلى 135% من الناتج المحلي الإجمالي، قد استعملت هذه القروض في العقارات والأسواق المالية، إلا أن سعر الأصل الحقيقي ارتفع بـ 125%.

بعد اختيار نظام "ودز" Betton السويد كان عندها معدل تبادل ثابت إلى المارك الألماني، وعليه قام القطاع الخاص باقتراض كبير من العملات الأجنبية بعد أن رفعت السويد قيود حركة التبادل.

واجهت السويد ازدهار الاستهلاك، وانكماش الادخار الفردي بـ 7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع التضخم وهذا ما أثر على منافسة التصدير.

قررت حكومة السويد التزام سياسة النسبة الثابتة لمحاربة التضخم، والذي انخفض من 8-10% إلى 2-3% على أقل من سنتين، لكن نسب الفائدة الحقيقية كانت في تصاعد، ومع انخفاض نسب فائدة اسمية، أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وتدهور النشاط الاقتصادي بسبب الإصلاح الضريبي الحكومي لتحفيز الادخار.

كان للاقتصاد السويدي كل أعراض فقاعة العقارات، وعليه في 1991، أبلغ المصرف السويدي الرئيسي عن خسائر كبيرة ورأسمال منخفض، اقترض من الحكومة، كما أعلنت عدة بنوك خسائر وفي 1992 وقع القطاع المصرفي في أزمة.

¹ -Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

1-1- الضمان العام لمسؤوليات المصرف: قامت الحكومة بتقديم ضمانات لحملة السهم والدائنون وشركاء تجاريون بالبنوك لحمايةهم من الأزمات إلا أنه ألغيت هذه الضمانات في 1996.

1-2- التأميم: بدأت الحكومة أولاً بتأميم البنوك الأولى الأكبر حيث ملكت 22% من الأصول المصرفية الوطنية، شكلت شركات خاصة لإدارة الديون المدومة وعزلت كل الأصول الغير أساسية (عقارات، تصنيع، بناء، خدمات)، ثم قامت الحكومة بعد ذلك بتأميم أي مصرف تعرض للإفلاس.

1-3- إعادة الرسملة: أسست الحكومة وكالات خاصة ومتخصصة لها معايير وآليات خاصة للحكم على مصرف إن كان واجب إعادة تمويله أو تصفيته، كما تشتري الوكالة الأسهم العادية، وعليه فإن حملة الأسهم في حالة الاضطرار يقدمون الطلب لإعادة الرسملة⁽¹⁾.

1-4- توسيع السياسة النقدية: بعد التحويل إلى النسبة العائمة، قام المصرف المركزي بإعادة تمويل أسعار الإقراض وهذا للحد من النتائج السلبية للأزمة .

1-5- إستراتيجية الشفافية: وبنيت على طريقتين:

الطريقة الأولى: اعتراف البنوك بخسائرها المالية، في هذه الأثناء يستعملون دخلهم الحالي لشطب مرحلة الديون المدومة، تأخذ هذه الطريقة وقت طويل لإعادة بناء الاقتصاد.

الطريقة الثانية: اعتراف البنوك بالأصول السيئة في المراحل المبكرة للأزمة، وعليه يقدم الدعم الحكومي الفوري، هذه الطريقة تأخذ فترة زمنية قصيرة لإعادة الثقة بالمصارف.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: أخذت الحكومة السويدية إجراءات عاجلة وكفؤة رداً على الأزمة، حيث أعادت الثقة في القطاع المصرفي بعرض الضمان العام، واسترجاع ثقة المصارف في العملة الوطنية بتعويض نسبة التبادل، كما ساعدت الإجراءات الحاسمة للحكومة وتأميم البنوك إلى إيقاف الأزمة في المراحل المبكرة⁽²⁾.

ثانياً- التجربة المكسيكية 1994: عرف الاقتصاد المكسيكي سنة 1985 رجوع بطئ إلى الوضع الطبيعي، بعد عشرة سنوات من الركود والتضخم المرتفع، وهذا بعد تحرير التجارة الخارجية، ثم عاد الاقتصاد الكلي إلى الاستقرار في أواخر 1987، حيث بدأ الاقتصاد في النمو بنسبة متوسطة 3.4% في 1989-1994، أما التضخم فانخفض إلى 1% سنة 1993، وهذا كله أدى إلى تدفق كبير وغير مقيد للمستثمرين الأجانب، خاصة بعد انخفاض أسعار الفائدة بالولايات المتحدة، بعدها أخذ الاقتصاد المكسيكي بالنمو بسرعة وازدهر قطاع العقارات والإقراض وفي نفس الوقت كانت المكسيك تطبق تعليمات عملية صارمة واستراتيجيات يقظة لتفادي بها البنوك مخاطر الأزمات، إلا أن المشاكل المالية ظهرت بعد الصدمة السياسية 1994، مما أدى إلى تخفيض قيمة البيزو، والذي تلي بتراكم القروض ومشاكل تسديد الديون إلى الدائنين الأجانب⁽³⁾.

¹ -Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database. IMF working paper, WP/08/224.

² - The Norwegian Banking Crisis (2004), Edited by Thorvald G. Moe, Jon A. Solheim and Bent Vale. Norges Bank.

³ - Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database. IMF working paper, WP/08/224.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

1-1- برنامج سيولة الدولار: حيث يمكن للبنوك التجارية أن تحصل على قروض الدولار من المصرف المركزي من خلال الصندوق الحكومي لحماية المدخرات، هذا البرنامج كان ممول من قبل الولايات المتحدة، ومنظمات دولية أخرى.

1-2- برنامج إعادة الرسملة المؤقت: بعد فترة قليلة من التخفيض، نسبة كفاية رأسمال نصف البنوك انخفضت إلى تحت 8%، حيث وقعت هذه البنوك في مشاكل بالتأمين، إذا كان لابد أن يصدر دين ملحق اشترى من قبل Fobaproa على هذه البنوك دفع الديون على مدى 5 سنوات، أما إذا انخفض رأسمالهم تحت القيم التنظيمية، تصبح أسهمهم في نطاق العدالة.

1-3- تقييم الخسارة: وضعت المصارف الوطنية سلطة مستقلة (CNBF) لتقييم الوضع المالي للبنوك باستعمال معايير رسمية يمكن أن تستغرق هذه العملية 4 سنوات.

1-4- شراء الدين المعدوم: كان من المستلزم تبرئة البنوك من الديون المعدومة وعليه عرضت الحكومة الآلية التالية لتشتري هذه الديون من خلال Fobaproa :

- كل البنوك يمكن أن تباع جزء من ديونها المعدومة على شرط رفع إضافة رأسمال من حملة الأسهم.
- شراء الأصول بالسعر الأصلي لها.
- أبقى البنوك سيطرتها على البنوك، ولهذا الغرض، وجب على كل مصرف أن يكون عنده صندوق خاص.
- الجزء الغير مغطى من الديون المعدومة، سيعترف بها كخسارة، التي سيتحمل المصرف نسبة 20-30 % منها، والبقية تتحملها الحكومة.

1-5- التأمين: قامت الحكومة بتأمين 12 بنك، ومعظم هذه البنوك كانت مفلسة عند التأمين.

1-6- دعم المقترضين: قامت الحكومة بإعادة هيكلة الديون، وقامت بتقديم برنامج دعم المقترضين الصغار والذي تضمن أسعار فائدة مدعومة كبيرة⁽¹⁾.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: على الرغم من الإنفاق المالي المرتفع على برامج ضد الأزمات، إلا أن البنوك لم تعد لتلعب دورها الهام في نمو الاقتصاد، بسبب الأخطاء الرئيسية للحكومة المكسيكية والتي تمثلت في :

- الفشل في تقييم الحالة الحقيقية للبنوك في مرحلة مبكرة، وعليه واصلت العديد من البنوك الغير فعالة عملها واستفادت من برامج إعادة الرسملة والدين، بالرغم من إفلاسها.
- الفشل في تزويد الحوافز الضرورية للبنوك للعمل بديونهم المعدومة وبرنامج شراء الدين المعدوم كان فاشل عموماً، بحيث لم تدر الديون المعدومة بشكل كفو⁽²⁾.

¹ -Unlocking Credit(2005), The Quest for Deep and Stable Bank Lending ,Economic and Social Progress in Latin America Report, ISBN: 9781931003667.

² -Luna-Martinez J. (2000), Management and Resolution of Banking Crises, Lessons from the Republic of Korea and Mexico. WDP 413.

المطلب الثالث: التجربة الكورية 1997 والبيانة 1997⁽¹⁾

أولا- التجربة الكورية 1997:

ما قبل الأزمة : كان النظام الكوري يعمل بشكل مثلثي غريب والممثل في :

- الحكومة تعمل بالبنوك لدعم الشركات الكبرى وتحفيز التصدير.
- الحكومة تخلق شروط مناسبة للتكتلات المركزة للتصدير.
- سيطرة الحكومة على حصص في البنوك الرئيسية، وإجبارها بتزويد القروض الرخيصة إلى Chaebols، "تكتل الشركات" وتتكلفهم الحكومة في حالة الإفلاس، وهذا ما قاد إلى:
- Chaebols كانت مثقلة بالديون.
- عدم قدرة البنوك على جذب مودعين جدد، إضافة إلى أن الشركات بدون سياسة الارتباطات لا تستطيع أن تستلم القروض، وعليه ظهرت سوق سوداء في ثلث القطاع المصرفي الرسمي.
- البنوك لا تقيم قروض أو ربحية Chaebols، علاوة على ذلك نظام الضمان المتقاطع الذي يتضمن Chaebols جعل الأمر صعبا لتقييم المخاطر، في أثناء ذلك Chaebols كانت تتجه دائما إلى مشاريع أكثر فأكثر مخاطرة، كنتيجة نشأت قروض سيئة بنسبة 20% وعليه كان القطاع المصرفي الكوري نظام خيالي، البنوك تدفع القروض، والحكومة تضمن مخاطرها. كما حررت كوريا عمليات حساب كبيرة بالعملة الوطنية، ورغم معدل التبادل الثابت، إلا أن الاقتراضات الأجنبية للبنوك الكورية كانت مرتفعة رغم عجز الحساب الجاري، وعليه كانت القطاعات المالية والخارجية خاضعة لمخاطر العملة، وبدأت البنوك الكورية بمواجهة الصعوبات في إعادة التحويل القصيرة الأجل.
- بعدها عملت كوريا على التغيير إلى سعر صرف متغير في جوان 1997.
- في أكتوبر 1997 وبسبب موجة الأزمات في جنوب شرق آسيا في 1997-1998، واجه القطاع المالي الكوري مشاكل والتي أدت إلى إفلاس Chaebols، وتعرض القطاع المصرفي لأزمة.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:⁽²⁾

- 1-1- الضمان العام لمسؤوليات المصرف: قدم هذا الضمان في 1997 إلى كل مصرف وشركات تأمين، واتحادات ائتمان ومؤسسات أخرى، وإلى فروع أجنبية أيضا، وقد ألغي هذا الضمان في 2000.
- 1-2- التقييم المناسب للخسائر والتصفية: في 1998، علقت الحكومة عمليات عديدة للبنوك، وشكلت لجنة حكومية لتقييم الخسارة المحتملة للبنوك، وقامت ببيع البنوك الواقعة أصولها في مشاكل، إلى الشركة الكورية لإدارة الموجودات.
- 1-3- التأمين: أتمت الحكومة في البداية البنكين الرئيسيين، وبعدها قامت بتأمين جميع البنوك.
- 1-4- تصنيف القروض: فرضت الحكومة معايير صارمة لتصنيف القروض، حيث تبنت المنهج الدولي لمعالجة القروض، في 1999، بدأت المنظمات المالية باستعمال المعيار المتوقع للتقييم المستقبلي للمقترض.

¹ - الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي، 2004، ص (12_14)

² - Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224.

1-5- إعادة الرسملة : قامت الحكومة بإعادة الرسملة عن طريق عرض القروض الملحقمة أو الشراء أو عرض سندات حكومية، والبنوك الفعالة هي المؤهلة فقط للمشاركة⁽¹⁾.

1-6- إعادة هيكلة ديون: قيمت الحكومة الوضع المالي Chaebols، وألزمتهم بدفع 200% لمدة سنتين بالطريقة القضائية أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية فوقعت على برنامج إعادة هيكلة الديون.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

كانت الإجراءات عاجلة وكفؤة، لكن في الحقيقة المشاكل السابقة بالاقتصاد الكوري والتي أهملت وجمعت لسنوات كلفت الحكومة أموال كبيرة⁽²⁾.

ثانيا- التجربة البانية 1997 :

عرف سوق الأسهم المالية بالبيان في 1989 هبوطا بنسبة 40% والذي أدى إلى انخفاض أسعار العقارات، وتلف قطاع تأمين القروض.

على خلاف الحالات الأخرى للأزمات المصرفية في الماضي، الأزمة المصرفية في البيان لم تبدأ فورا في سوق الأسهم المالية، حيث لفترة زمنية معينة البنوك كانت قادرة على الالتزام بالمتطلبات، والحكومة لم تتخذ إجراءات لإعادة الهيكلة.

في 1997، كان الاقتصاد البياني في حالة كساد، كانت مشاكل القطاع المصرفي مستترة، ورغم إدراك الحكومة لهذه المشاكل إلا أنها لم تتخذ أي إجراءات حاسمة، وهذا تفاديا لأي إنفاق تمويلي لمساعدة البنوك، وكذلك بالنسبة للبنك المركزي لم يتخذ أي إجراءات صارمة، بل عمل على تخفيض أسعار الفائدة فقط مع محاولات رفع رأسمال الخاص لشراء القروض السيئة، حيث كانت نسبة الشراء ضعيفة جدا مقارنة بالحجم الإجمالي للقروض السيئة، وهذا ما أدى إلى تخفيض القيمة الاسمية لأصول البنوك، وعليه قامت البنوك ببيع أصولها، ودخلت في أزمة مصرفية، والتي بدأت فعليا في 1997 بعد تعليق صفقات التأمين على الحياة، وبدأت الأزمة المصرفية بإفلاس أكبر بنوك البيان⁽³⁾ Takushoku Hokkaide .

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

1-1- الضمان العام للإيداعات.

1-2- التأمين : قامت الحكومة بتأمين أكبر بنكين يابانيين مفلسين في 1998، ثم تأمين 7 بنوك أخرى في 2002.

1-3- إعادة رسملة: في فيفري 1998، قررت الحكومة تخصيص 30 تريليون للبنوك لإعادة رسملة قضايا صب الأموال من قبل اللجنة المكلفة لاختيار البنوك المحتاجة لإعادة الرسملة، وقد اتهمت هذه اللجنة بعدم استخدامها للمعايير اللازمة للاختيار وعليه عزلت وظائفها، وتم تقديم 1.8 تريليون في مارس 1998 للبنوك الكبيرة، وبالرغم من كميات الحقن الكبيرة إلا أن سياسة إعادة الرسملة فشلت وتم تأمين العديد من البنوك.

1-4- إعادة الهيكلة: شكلت الحكومة لجنة لها سلطة للمراقبة والسيطرة على المؤسسات المالية، حيث قامت هذه اللجنة

في الأول بعملية مسح لجميع ميزانيات البنوك، ثم القيام بعملية إعادة رسملة البنوك باتخاذ إجراءات صارمة، ثم تمويل المصارف، عن

¹ Luna-Martinez J. (2000), Management and Resolution of Banking Crises, Lessons from the Republic of Korea and Mexico. WDP 413

² Rishi M. and Liberty King (2001), The 1997 Korean Banking crisis: analysis and implications

³ Kanaya A, and David Woo (2000), The Japanese Banking Crisis of the 1990s: sources and lessons, IMF Working Paper WP/00/7

طريق شراء الأسهم المفضلة القابلة للتحويل، لكي تحصل البنوك على التمويل، لابد أن تقدم * خطة عمل تحسين*، تكون هذه

الخطة خاضعة فصليا للتنقيح، كما يمكن لهذه اللجنة أن تحول الأسهم المفضلة إلى أسهم عادية وأن تؤثر على الإدارة كالمالك، كما ضوعفت الأموال لدعم القطاع المصرفي إلى 60 تريليون.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: في سبتمبر 2003 وللمرة الأولى حجم القروض السيئة وصل إلى المستوى المقبول 3.5% من الكمية الكلية للقروض، كما استأنف الاقتصاد نموه بسبب تحسين شروط التبادل التجاري، إلا أن البيان قضت أكثر من 10 سنوات لإعادة النمو، وعليه تذكر الإجراءات الحكومية البيانية في الأغلب كمثال فاشل جدا لحل الأزمة، لتأخر الحكومة في اتخاذ القرارات الصارمة لتوقيف الأزمة، مما أنتج إفلاس كبير للبنوك، وتأميمها، وخسائر اقتصادية ضخمة⁽¹⁾.

المطلب الرابع: التجربة الأندونيسية 1997 والتركية 2000

أولا- التجربة الأندونيسية 1997: استكملت أندونيسيا تحريرها المالي في 1988، كما رفعت كل القيود الرئيسية على النشاط المصرفي وعليه تبنى المصرف المركزي في 1991 سياسة نقدية صارمة، أدت إلى نمو أسعار الفائدة. وقد أدت القروض الداخلية ومعدل التبادل الثابت المرتفع بالبنوك إلى الاقتراض من الخارج، وهذا ما يعرض الاقتصاد إلى مخاطر العملة .

في جويلية 1997 انفجرت الأزمة الآسيوية والتي أصابت اندونيسيا أيضا، مما أدى إلى اهتزاز الثقة في النظام المالي، سبب هروب رؤوس الأموال من البلاد وانخفاض العملة، إلا أن المصرف المركزي شدد السياسة النقدية والذي أدى إلى أزمة سيولة، ووقوع البنوك في مشاكل متراكمة.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: في أكتوبر 1997، قدمت الحكومة الأندونيسية طلب مساعدة من FMI قدر بـ 10 مليون دولار، من أجل برنامج الاستقرار الاقتصادي، وفي نوفمبر، بعد الاتفاق على برنامج الاستقرار مع FMI انطلقت أندونيسيا في برنامج إعادة تأهيل النظام المصرفي والمتمثل في:

1-1- إغلاق المصارف : في المرحلة الأولى من الأزمة تم إغلاق 16 بنك صغير، وهذا دون الكشف عن معايير الإغلاق، إلا أن عملية الإغلاق أوقفت واستبدلت بتقديم ضمان إيداع جزئي.

1-2- إعادة بناء النظام المصرفي : أعلن برنامج الضمان العام على الإيداعات في بداية 1998 وأشرفت عليه وكالة إعادة هيكلة البنوك (IRB).

1-3- تصفية البنوك: اشترت IRB في أبريل 1998، 7 بنوك كبيرة والتي تحصلت على 72% من حقن السيولة المصرفية المركزية، استبدلت إدارتهم⁽²⁾.

1-4- إعلان معايير إغلاق أو شراء المصارف : في ماي 1998 استقال الرئيس الذي حكم البلاد لمدة 33 سنة، هذا ما أدى إلى معاناة الاقتصاد من أزمة سياسية، أدت إلى تخفيض العملة الوطنية 85% في جوان 1997، وصل التضخم في 1998 إلى 60% كما تم امتلاك 30% من أكبر بنوك أندونيسيا من طرف أبناء الرئيس.

¹ - Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224.

² - Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224.

الفصل الأول مفاهيم عامة حول الأزمات المصرفية

في 1998 كانت أغلبية البنوك مفلسة تقنيا، وقد اشترت IRB 55% من هذه البنوك، كما قامت بإعادة الرسملة، كما صنفت البنوك إلى 3 أصناف:

- **صنف A:** بنوك قادرة على الوفاء بنسبة تغطية مخاطر RCR أكثر من 4%.
 - **صنف B:** بنوك مع RCR قادرة على الوفاء بنسبة 4-25 % وهي البنوك التي استهدفت لإعادة الرسملة.
 - **صنف R:** بنوك مع RCR قادرة على الوفاء بنسبة أقل من 25%، وقد أعطيت وقت لجمع رأسمال والتأهيل إلى الصنف B، وفي حالة إخفاقها تغلق.
- بالرغم من إعلان معايير التصنيف، إلا أن عملية إعادة الرسملة كانت بطيئة جدا، كما تجاوزت إعادة الرسملة في بعض البنوك، وهذا ما دعا إلى مطلب جديد للأموال، أما في 1999، أندونيسيا نسقت خطة استقرار جديدة مع FMI بتطبيقه أدى إلى توقيف انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن حل الأزمة كلف 50% من الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:** بالكاد نجحت الإجراءات الحكومية لحل الأزمة، ويعود السبب الرئيسي لفشلها إلى فساد النظام واستعمال ممارسات الكسب الكبيرة والتي أدت إلى :
- في مرحلة تصفية البنوك وإغلاق البنوك الأضعف، تسببت خسارة عامة من الثقة في البرنامج.
 - أما مرحلة إعادة رسملة البنوك التي غالبا ما كانت مفلسة، أعطت تكاليف عالية جدا إضافة إلى تقليل FMI من تقدير مقياس الأزمة، بسبب عدم توقع أزمة سياسية تؤثر بالسلب على الاقتصاد⁽¹⁾.
- ثانيا- التجربة التركية 2000 :** سبقت الأزمة المصرفية في تركيا بالتحريك المالي، مع غياب خبرة المصارف والسياسة الضريبية المستقرة.

استعملت تركيا سياسة معدل التبادل الثابت لمحاربة التضخم في بيئة العجز في الميزانية المالية، والتي أدت إلى زعزعة الاقتصاد والتي لم يقدر النظام المالي الوطني على صده، وعليه زاد سعر الفائدة بشكل ملحوظ، وزاد عبء الدين الرسمي.

وضعت البنوك التركية وسائل ائتمان قصيرة الأجل وهذا من البنوك الأجنبية، كما وقد استخدمت السندات الحكومية كتأمين على تلك الصفقات، مما أدى إلى زيادة أسهم الأصول في USD من 26% إلى 8% في 1999، وأسهم المسؤوليات في USD من 25% إلى 48%، عليه وفي سنة 2000 زال العجز في الميزانية المالية، تم استرجاع الثقة في العملة الوطنية والنظام المصرفي لبعض شهور لتليها موجة هروب رؤوس الأموال، وظهور الأزمة.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

1-1 ضمان على المسؤوليات المصرفية: في سنة 2000، غطى الضمان كل مسؤوليات البنوك، ما عدى إيداعات حملة الأسهم.

1-2 برنامج إعادة هيكلة المصرف: في ماي 2001 تبنت الحكومة هذا البرنامج المنسق مع FMI والبنك الدولي وتضمن عدة بنود منها:

- تخفيض عدد الموظفين وكمية فروع المصارف.
- مشاركة البنوك في صندوق تأمين الودائع المصرفية.

¹ -Pangestu M. (2003), The Indonesian bank crisis and restructuring: lessons and implications for other developing countries, G-24 Discussion Paper.

-

دمج 12 بنك، وبيع 5 بنوك إلى مستثمرين أجانب⁽¹⁾.

1-3- حل مشكلة القروض السيئة: في نهاية 2001، تم إتباع برنامج * نظرة اسطنبول * وتأسيس شركة إدارة الموجودات. تمثل برنامج * نظرة اسطنبول * في إنشاء اتفاقية بين المصرف المركزي والبنوك لإدارة القروض السيئة، حيث اشترى المصرف المركزي القروض السيئة من البنوك وتفادى إعادة هيكلة ديون المقترضين.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: كلفت الإجراءات الحكومية تكاليف عالية جدا، أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن عموما تطبق الإجراءات، أعاد هيكلة البنوك التركية، وحسن في معدلات النمو.

المطلب الخامس: التجربة الأرجنتينية 2001 والمملكة المتحدة 2007

أولا- التجربة الأرجنتينية 2001: في 1991، بعد المحاولات العديدة الفاشلة لكبح التضخم، أخذت الأرجنتين خطوة لم يسبق لها مثيل وقدمت تعديلات في الدستور، كما منع المصرف المركزي أية تعديلات في السياسة النقدية، ما عدا استبدال البيزو بالولايات المتحدة إلى الدولار، وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض التضخم لكن العجز المتزايد في الميزانية المالية ألزم الحكومة على التمويل بالقروض الخارجية، والاقتراض من البنوك، كما قامت البنوك بتمويل عملياتها من خلال وسائل الائتمان من البنك الدولي، وعليه أصبح النظام المالي عرضة لمخاطر العملة، في نفس الوقت، التطورات الخارجية كانت غير مناسبة:

- أضعف استبدال البيزو إلى الدولار منافسة التصدير الوطني.
- أزمة 1998 في روسيا والبرازيل، سببت عجزا في تدفق رأسمال إلى الأرجنتين .
- الحالة السياسية الغير مستقرة للأرجنتين، أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي.
- طلب الأرجنتين قرض من FMI في سبتمبر 2001⁽²⁾.

طبقت الأرجنتين في نوفمبر 2001 برنامج إعادة هيكلة الديون ذات السيادة، حيث تم دفع القروض إلى الدائنين المحليين، بينما الجزء الأعظم للدين ذو السيادة للدائنين الأجانب لم يدفع، وهذا ما أدى إلى وقوع النظام المصرفي في أزمة في نوفمبر 2001 بسبب تحويل 20% من إيداعاته الكلية.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية : اتخذت الحكومة الأرجنتينية إجراءات جديدة لمنع تدفق رأسمال من البنوك منها:

1-1- وضع حدود على السحب من الحساب المصرفي.

1-2- منع البنوك من منح قروض بالبيزو .

1-3- التقييد على التدفق الحسابي الكبير.

سببت هذه الإجراءات سخط شعبي وأزمة سياسية، حيث تم تحويل 5 رؤساء في 3 أسابيع، وفي 2002 تبنى آخر رئيس رزمة من الإجراءات التمييزية، تمثلت في :

- تخفيض الدين ذو السيادة.
- استبدال معدل التبادل الثابت إلى العائم.

¹ -Lessons from the crisis in Argentina. (2003), IMF, prepared by the Policy Development and Review Department.

² - Blejer M. (2006), Some lessons from the recent financial crisis in Argentina (2001/02)/ Seminar on Crisis Prevention in Emerging Markets, Singapore.

- تجميد الودائع لأجل وإيداعات الولايات المتحدة المحددة بالدولار.
- ظهور Pesoization، أحد أكثر السياسات الثقيلة للأعمال المصرفية الأرجنتينية، والذي احتوى العديد من الإجراءات منها، تحويل الإيداعات إلى البيزو تحت سوق واحد.
- في 2003، منح FMI قرض آخر للأرجنتين تحت برنامج * تحسين الاقتصاد الوطني*، وبما أن البيزو رخيص وشروط التجارة الخارجية مناسب (سعر الصويا عالي ومتزايد الطلب من الصين)، ساعد الأرجنتين في التغلب على الأزمة في المدى البعيد⁽¹⁾.

2- تقييم الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية: يمكن تقسيم مراحل الإجراءات إلى ثلاث:

مرحلة 1: في 2001 اختارت الأرجنتين التمسك بسياسة النسبة الثابتة، مدعومة من قبل FMI، وتطبيق سياسة ضريبية ضيقة كل هذا أدى إلى أزمة مصرفية في نوفمبر 2001.

مرحلة 2: في 2001-2001 أخذت الحكومة إجراءات لمنع تدفق رأسمال، وقامت بدعم المقترضين، وقد أضافت هذه الإجراءات تقصيرا على الالتزامات ذات السيادة، وزيادة الضغط على البنوك والاقتصاد الوطني، كما أن سياسة المصارف الوطنية المساندة، أدت إلى أزمة سياسية.

مرحلة 3: ساعد القرض المقدم من FMI للأرجنتين، وتحسن شروط التبادل التجاري في تحسن ونمو الاقتصاد.

ثانيا- تجربة المملكة المتحدة 2007: ظهرت المشاكل الأولى في القطاع المصرفي البريطاني، عندما اندلعت أزمة الرهن في الولايات المتحدة الأمريكية، خسارة الثقة في مؤسسات الرهن أدت إلى نقص السيولة في بنك الصخرة الشمالية، دائن الرهن الأكبر في بريطانيا العظمى، تلتها أزمة مصرف المودعين.

1- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية:

1-1- التأميم: في 2007، واجه بنك الصخرة الشمالية مشاكل في السيولة، حيث لجأ لطلب قرض من البنك المركزي، كما أعلنت الحكومة في سبتمبر ضمان يغطي كل إيداعات مصرف الصخرة الشمالية، إلا أن في جانفي 2008، ديون الصخرة الشمالية إلى المصرف المركزي وصل إلى 27 بليون، مما أدى إلى تأميمه في فيفري، وتم أيضا تأميم بنك برادفور دو بينغلي، عملت الحكومة على تأميم جميع البنوك الرئيسية في البلاد⁽²⁾.

1-2- برنامج بند السيولة: في أبريل 2008، فتح المصرف المركزي نافذة سيولة أخرى بإعلان تبادل سندات مالية عالية النوعية مدعومة برهن للورقة الحكومية لمدة 3 سنوات، ثم تبادل قروض بالسندات الحكومية لمدة 3 شهور، ثم تبادل قروض بالأصول لفترة غير محدودة.

1-3- برنامج النافذة المخفضة للسيولة الجديد: أكتوبر 2008: طبق في مدة أقصاها 30 يوم وتضمن تشكيلة واسعة من الأصول.

¹ -Laeven L. and Fabian Valencia (2008), Systemic banking crises: a new database. IMF working paper, WP/08/224.

² - HM Treasury(2009), Statement on the Government's Asset Protection Scheme, February , PN/18/09.

1-4- إعادة الرسملة: في أكتوبر 2008.

1-5- برنامج حماية الثروة فيفري 2009: حيث يمكن للبنوك أن تأخذ أصولها مضمونة ضد الخسائر، اعتمادا على نوع الأصول، ويتضمن البرنامج:

- ضمانات على القروض المتعلقة بالشركات، قروض الشراء، قروض التجارة والسكن.
- تقسيم الخسائر المحتملة إلى قسمين، يتقاسم المصرف والمصرف المركزي الخسارة بنسبة 1.9%، أما الباقي فيتحملة المصرف.
- للمشاركة في البرنامج على البنوك أن تزود الخزانة بالمعلومات الضرورية لتقييم مخاطر الأصول التي ستغطي الضمان⁽¹⁾.

المطلب الخامس: التجربة الأمريكية بالأزمات المصرفية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، سيتم التعرض لأشهرها كالاتي⁽²⁾:

أولا- أزمة وول ستريت 1929 " الكساد العظيم ": بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك وذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر التي سببت أهم مميزات من خلال:

1- مظاهر الأزمة: أدى الرخاء الاقتصادي بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية فزاد ذلك من حدة الديون، واعتمادا على الفكر الكلاسيكي، فإن الآراء الاقتصادية تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له. نتيجة للأوضاع المذكورة انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، مؤدية إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية، حتى بالنسبة لأضعف الشركات، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنهم، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين شركات سمسرة، وأسر أمريكية.

استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وزادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأفطار الأوربية برأس المال الأمريكي، هكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام باستثمارات إضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون \$ سنة 1923 إلى 10000 مليون \$ سنة 1929⁽³⁾. كانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد، لكن فجأة انهارت الأسواق المالية الأمريكية، إذ هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنح إلى الهبوط السريع، وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة، فاستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على استخدام القوة الشرائية، وفي نفس السنة ارتفعت البطالة إلى 8% بعدها كانت 0.9% عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25.1 بالمائة سنة 1933

¹ - http://www.fsa.gov.uk/pages/Library/Communication/Statements/2009/aps_detail.shtml بتاريخ 2013-09-30

² - <http://www.treas.gov/press/releases/tg40.htm> بتاريخ 2013-04-20

³ - <http://www.treas.gov/press/releases/tg40.htm> بتاريخ 2013-06-20

أما بالنسبة لمؤشر الأسهم الأمريكية داوجونز، واصل الهبوط طيلة 71 يوما، وقد سجل أعلى سعر بقيمة 386.1 نقطة، وأدنى سعر عند الهبوط كان 195.4 نقطة، أي بنسبة انخفاض 49.38% طيلة 71 يوما فقط.

2- خصائص الأزمة: في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الطلب على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.
- شدة هذه الأزمة وقوة تأثيرها، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك بـ 2.6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1932.

3- آثار الأزمة على الدول الصناعية: أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث تراجعت أسعار العملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933، أما في فرنسا، فمن 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

كان لهذا الانخفاض انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، تبع ذلك ارتفاع في المعادلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي إنجلترا، انخفضت الأرباح من 20 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75.8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفض إلى 72 مليون مارك عام 1932⁽¹⁾.

تعطي هذه المؤشرات فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمداخيل الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة لكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون \$ عام 1928 إلى 1.6 مليون \$ سنة 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في إنجلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933، فضلا عن انخفاض أسعار المنتجات ما بين سنتي 1929 و1933 بـ 45.7%.

بصفة عامة فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (وم أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ 74% مقارنة بحجمها العادي⁽²⁾.

ثانيا- أزمة وول ستريت 1987: كانت البنوك الأمريكية في طليعة البنوك التي خاضت مضمار الاندماجات، وذلك ضمن حمى

¹ - 18-06-2013 تاريخ <http://www.scribd.com/doc/10940608/0116TARP>

² - محمد الخضر بن حسين، "الأزمات الاقتصادية فعلها ووضائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، ترجمة أمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995، ص 23.

الاندماجات التي قادتها المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، والتي بلغت خلال الفترة 1985 حتى 2002 نحو 19 ترليون دولار منها 40% تمت في صناعة الخدمات المصرفية وذلك بغية التغلب على مشكلاتها، أولهما تعثر تلك المؤسسات بسبب تعثر القروض العقارية، وكذلك تعثر القروض الممنوحة من تلك البنوك في الدول النامية، فضلا عن تحقيق الطموح نحو النمو والتوسع والصعود سريعا إلى القمة التي لا تتسع إلا للقليل من ذوي القدرات التنافسية العملاقة.

1- أهم أسباب أزمة الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة سنة 1987:

1-1 الإسراف في التمويل العقاري في بداية عقد الثمانينات، حيث قامت مؤسسات الادخار والإقراض التي تقوم بهذا النوع من التمويل بمنح قروض لآجال طويلة تصل إلى 30 سنة بأسعار فائدة محددة، ومع تغيير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات لخسائر، وذلك في ظل ضعف الإشراف والرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسات.

1-2 تراجع أرباح البنوك الأمريكية وتحقيق جانب منها للخسائر، وذلك بسبب تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة والناجمة عن إفراطها في الإقراض للدول النامية، وما يشوب تلك القروض من مخاطر مرتفعة مع تعثر جانب كبير منها بخلاف تعثر القروض العقارية.

1-3 تحرير القطاع المصرفي من بعض القيود، تزامن ذلك مع ارتفاع حدة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي، فضلا عن انعكاسات المتغيرات العالمية وأهمها أزمة الودود التي شهدتها العالم مطلع الثمانينات من القرن الماضي⁽¹⁾.

2- مظاهر أزمة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة سنة 1987:

الارتفاع المستمر في عدد البنوك المتعثرة والتي بلغت نحو 1780 و حدة مصرفية خلال الفترة من 1934 إلى غاية 1989، كما تعرضت نحو 11% من مؤسسات الادخار والإقراض البالغ عددها 3147 مؤسسة للإفلاس عام 1987.

تراجع أداء الجهاز المصرفي، حيث انخفضت الأرباح المحققة بالبنوك من 9.5 بليون دولار إلى 0.3 بليون دولار عام 1987، كما أعلنت تسعة من أكبر بنوك تكساس إفلاسها في ذات العام، بالإضافة إلى إفلاس 109 مؤسسة ادخار وإقراض عاملة، إجمالها 281 مؤسسة في ذات الولاية.

3- الجهود الحكومية لعلاج أزمة الجهاز المصرفي:

- دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والادخار FSLIC مع مؤسسة التأمين على الودائع FDIC في 1989، مع زيادة رأسمال المؤسستين ليصل إلى نحو 11 بليون دولار.
- في ذات العام تم إصدار وتقوية وعلاج المؤسسات المالية.
- منح قروض قدرها 50 بليون دولار لمؤسسة إعادة الهيكلة، وذلك لإصلاح الوحدات المصرفية المفلسة وذلك للمساعدة في القيام بدورها.
- قامت المؤسسات بشراء أصول وخصوم البنوك المفلسة وتصفية جانب منها مع دفع قيمة الودائع المؤمن عليها.
- تفعيل إجراءات الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل مع مواجهة عدم كفاية رؤوس الأموال من خلال قيام المؤسسة بحفز البنوك على المزيد من الاندماجات الطوعية⁽²⁾.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، " الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "، مرجع سابق، ص 197.

² - عبد المطلب عبد الحميد، " الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية "، مرجع سابق، ص 199.

ثالثاً- أزمة الرهن العقاري 2008⁽¹⁾: صنعت أزمة الرهن العقاري الحدث الأبرز في وسائل الإعلام العالمية، حيث سيطرت على التحليلات الاقتصادية والمالية للخبراء، مما زاد من انتشار حالات الذعر وتنامي القلق لدى الرؤساء والوزراء والمسؤولين والقائمين على المؤسسات المالية والبورصات، أصحاب الودائع والمقترضين من البنوك والمتعاملين معها، المستهلكين المهددين بارتفاع الأسعار، العمال المهددين بفقدان وظائفهم، والفقراء والمساكين الذين يعيشون على الإعانات والصدقات، فلقد أكد العديد من الاقتصاديين والباحثين على أن هذه الأزمة هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933)، وإن كانت تختلف عن أزمات الأسواق الناشئة التي اجتاحت المكسيك وتايلند وكوريا الشمالية واندونيسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين في الفترة (1994-2001)، وسيتم مناقشة هذه الأزمة في العناصر التالية:

1- التعريف بأزمة الرهن العقاري 2008: جاءت أزمة الرهن العقاري في الوقت الذي يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة اقتصادية طاحنة، سواء على مستوى الاقتصاد النقدي، أو على مستوى الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يراجعون مسألة المكاسب التي يمكن أن تأتي بها العولمة، وقد بدأت أزمة 2008 في الولايات المتحدة بانفجار أزمة الرهن العقاري، التي أدت إلى حالة من الركود في القطاع العقاري، وتعرثر البنوك وحدثت أزمات في البورصات الأمريكية⁽²⁾.

- **تعريف صيغة الرهن العقاري:** تتمثل صيغة الرهن العقاري في أن يتم التعاقد بعقد ثلاثي الأطراف بين مالك العقار، والمشتري والممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين، ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10% مثلاً)، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل (مابين 15-30 سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في العامين الأولين ثم تزداد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكة، له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن⁽³⁾.

- **أزمة الرهن العقاري:** قامت المؤسسات المالية والمصارف بإقراض أموال (عقارية) لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية حصول أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الدولة (الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع) إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

طلب من الأسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفية من الضرائب، ثم في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين علماً أن الأسر التي قامت بالإقراض لشراء العقارات والسكنات استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110% من قيمة العقار، أضف إلى ذلك رسم إضافي للمخاطر، أعلى بكثير من نسب الفوائد⁽⁴⁾.

بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض وتشكل هذه النقطة أول مشكل طرح، أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد ملايين الدولارات من القروض.

¹ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، 2003، ص233

² -Demerguc Kunt et Als(2000), "Iside the crisis an empirical analysis of banking systems in distress", IMF working paper, WP/00/56, P13.

³ -Gopdon Brown(2010), "Beyord the crash-umabridged audiobook", compact disk, December, P 08.

⁴ -John Bb. Taylor(2008), "the financiaal crisis and policy respouses", Wworking paper, November, P 12.

قامت المؤسسات المالية بإقراض الأسر المالكة للعقارات - الفئة السابقة تريد شراء عقارات - مقابل ضمان العقار، لكن منذ بداية 2008 شهدت سوق الأملاك العقارية ركوداً وتراجعت أسعار العقارات والمساكن في و.م.أ، حينها طلبت البنوك من الأسر تسديد ديونها، إلا أن آلاف الأسر أضحت عاجز عن تسديد ديونها، بينما فقدت القروض الممنوحة من قيمتها، والنتيجة أن الأسر العاجزة خفضت استهلاكها وتراجعت قدرتها الشرائية، فأصبحت العديد من الشركات والمؤسسات بالعجز فقامت بتسريح مكثف للموظفين والعمال، إذ ارتفعت نسب البطالة في أوت وسبتمبر 2008 بصورة قياسية، مع عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية التي تقوم لحجزها لانعدام من يشتريها، فإن البنوك أضحت تعاني من نقص في السيولة المالية وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وأصبحت مهددة بالإفلاس⁽¹⁾.

قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها أي إصدار سندات وتحويلها إلى منتج يمكن بيعه أو شراءه في البورصة، فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر البورصة خاصة صناديق الاستثمار، ولكن حينما كانت قيمت الديون في البداية عالية كان الطلب عليها، لكن السندات مع بروز المشاكل فقدت من قيمتها، بدأت صناديق الاستثمار تسعى إلى التخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري وهو العامل الثالث لتفادي العجز قامت صناديق الاستثمار ببيع سندات كانت بحوزتها وليس لها علاقة مع القروض الرهنية، فقدت هذه السندات والقيم أيضاً قيمتها، في وقت أضحت البنوك تعاني نقص في الموارد المالية، لأن الصناديق اشترت السندات من البنوك بالتالي سحبت منها أموالاً كبيرة، وأضحت البنوك تعاني من نقص الأموال والسيولة. مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولكن البنوك أضحت ترفض الإقراض لغيرها واتسعت رقعت البنوك التي تعاني، مما ساهم في بروز أزمة في النشاط المالي، ولتفادي اتساع رقعته بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك لكن الوضع ازداد سوءاً⁽²⁾.

بدأت مضاربة كبيرة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليين في بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ماساهم في انخفاض قيمة السندات، ولا تزال قيمة الأسهم والسندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعاً. أدت هذه العوامل إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنك وشركة تأمين أمريكية وأوروبية، وتسجيل تباطؤ في الاقتصاد، مع تسريح آلاف العمال في و.م.أ وأوروبا وارتفاع نسب التضخم، وتراجع عدد مناصب العمل، مما أثر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة، وبرز حلقة مفرغة بين تراجع الطلب وارتفاع البطالة والتضخم⁽³⁾.

2- أسباب أزمة الرهن العقاري 2008 : على اعتبار أن نواقيس الخطر دقت منذ أن بدأت أزمت قروض الرهن العقاري منذ عام 2007، وظلت تعمل لتفويض سوق المساكن، والذي يمثل أحد الركائز الهامة للاقتصاد الأكبر في العالم، فإن الآراء اختلفت حول الأسباب والمراحل الحقيقية للأزمة الناتجة عن التخلف عن تسديد القروض العالية المخاطر.

2-1 - بدأت الأزمة مع انتعاش ورواج سوق العقارات الأمريكية في الفترة ما بين 2001-2006، مما شجع البنوك والشركات الإقراض على اللجوء إلى تمويل عقاري مرتفع المخاطر، حيث تم منح قروض لشراء المنازل دون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة بسيطة لمدة سنتين ثم تزداد بعد ذلك .

¹ - كورتل فريد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربية، مجلة روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 12، العدد الثاني، 2008، ص 18.

² - إلياس سبابا، "الأزمة المالية العالمية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية لبنان، 2008، ص 3.

³ - مسعود درخشان، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، الأسباب والمعالجات، دار آراس للطباعة والنشر، عراق، ط 1، ص 18.

- 2-2-** بعد ذلك قامت المؤسسات المالية الكبرى ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات دين، وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول، أي أعادت إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد مرات متتالية .
- 2-3-** بعدما تشبعت السوق العقارية وضعف الطلب على العقارات انخفضت أسعار المنازل، وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها أو رهنها أو الحصول على قروض جديدة، توقفوا عن سد أقساط القروض العقارية وفوائدها هنا بدأت أسعار السندات في الانخفاض واتجه حملتها إلى بيعها بالخسارة⁽¹⁾.
- 2-4-** ظهرت ملامح الأزمة بوضوح مع بداية سنة 2007، وذلك مع تزايد حالات وقف المقترفين عن الدفع وزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع، وبروز ظاهرة استيلاء المقترضين على العقارات وكثرة المنازعات بين المقترضين والبنوك.
- 2-5-** عجزت بعض البنوك عن مواجهة عمليات سحب الأموال وتمويل المؤسسات والأفراد فأعلنت إفلاسها وفي المقابل انخفضت أسهمهم، وأسهم شركات الاستثمار العقاري فأدى ذلك إلى انهيار الأسواق المالية وهدد بحدوث كساد اقتصادي⁽²⁾.
- 3- مراحل أزمة الرهن العقاري 2008:**

المرحلة الأولى - مرحلة الركود الاقتصادي: وجدت كافة القطاعات الاقتصادية الأمريكية أن لديها مخزون كبير من أجهزة ومعدات الكمبيوتر الحديثة والتي تكفي حاجتها لسنوات قادمة، فبدأت بتقليص إنفاقها على قطاع تكنولوجيا المعلومات على مدى السنتين 2000/2001، ونتيجة للانخفاض الكبير في الطلب في قطاع تكنولوجيا المعلومات، حدثت فقاعة الأسعار في ذلك القطاع، انهارت على أثرها أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تفاقم الوضع سوءاً، فواجهت على أثرها الولايات المتحدة الأمريكية تباطؤ كبير في النمو، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.7 % عام 2000 إلى 0.8 % عام 2001، بالمقابل انخفضت معدلات التضخم مقاسة بمعدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) من 3.4 % عام 2000 إلى 2.8 % عام 2001، واستجابة لتوقعات الاقتصاديين وتوقعات البنك الاحتياطي الفيدرالي باحتمال حدوث ركود اقتصادي عام 2001، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من عشرة مرات خلال عام 2001 لوحده، حتى وصل إلى 1.75 % في شهر ديسمبر لعام 2001 وكان ذلك أدنى مستوى له منذ عام 1961⁽³⁾ تبعاً لذلك انخفضت أسعار الفائدة السوقية استجابة لانخفاض سعر الفائدة الرسمي.

المرحلة الثانية - مرحلة تحول الاستثمار والإنفاق لصالح القطاع العقاري: نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة لمستويات كبيرة ولانفجار فقاعة أسعار تكنولوجيا المعلومات وتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار، فقد شجع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل والعقارات، فحصل ارتفاع كبير في الطلب على العقارات.

المرحلة الثالثة - مرحلة الإقراض والبيع لمقترضين ذوي مخاطر عالية ودخل منخفض ودون توثيق: إن الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار المنازل والعقار وحالة الازدهار والانتعاش في سوق العقار، أحدثت تفاقماً لدى المستثمرين والشركات

¹ - نيل حشاد، "الأزمة المالية العالمية 2008، الانعكاسات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي"، الاتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مجلد 1، ط 1، بيروت-لبنان، 2008، ص 15.

² -Dr- Kevin Greenidge, " Financial crisis 2008- what has been and should be the nature of the response by countries ", Wworking paper, P 18.

³ -Reinhart Carmen. M and Kenneth S.Rogoff(2008), " Is the 2007 U.S subprime crisis so different ? ", Aamericaan review Vol -98, No. 2, P 30.

العقارية، كانت من بين العوامل التي شجعت الشركات العقارية والجهات المقرضة الأخرى على تخفيض الإقراض، وتقديم المزيد من الإقراض لفئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة والدخول المحدودة والسجل الائتماني الغير معروف، وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المقترضين كانت من الجيل الأول للمهاجرين الجدد، والعائدين من الحروب وذوي الدخل المحدود، كما تشير الدراسات إلى أن 60 % من القروض التي قدمت عام 2006 كانت على أساس الدخل المعلن و 90 % من هذه القروض المقدمة على أساس الدخل المعلن تم المبالغة فيها بأكثر من 50 %، وحصل ما يعرف بالاحتيايل العقاري، حيث تشير تقارير الاحتيايل العقاري أن نسبته ارتفعت بحوالي 1411 % بين عامي 1997 و 2005، وعلى إثر ما سبق توسعت نسبة المقرضين من ذوي المخاطر العالية بشكل سريع، وكانت القروض المقدمة من شركات الوساطة العقارية تعادل أكثر من 80 % من قيم العقار الجديدة، ومن العوامل الأخرى التي شجعت على تقديم القروض لمقترضين مرتفعي المخاطر نذكر:

- سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعطت الأولوية لإسكان التمليك، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولاً، وتقديم الحوافز الضريبية للمقترضين ثانياً، فمن المعروف أن مؤسسات تمويل الإسكان التي أنشئت في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي خلال حقبة ما يسمى NEW DEAL، كانت موجهة لزيادة التمويل وتوفير المنازل المستقلة، وذلك عن طريق تقديم قروض إسكان طويل الأجل (20-30 سنة) وبفائدة ثابتة.
- عملية تملك المنازل مخفزة بمنافع للمقرضين والمقترضين نذكر منها:
- اقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة.
- اقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفيدرالية⁽¹⁾.
- بدأت الحكومة منذ عام 2006 تقتطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة.
- كل هذه الحوافز الضريبية لم تعمل على زيادة نسبة ملكية المنازل، بل شجعت المقترضين على الاستثمار بمنازل أكبر وأكثر تكلفة.
- تحرير النظام المالي وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الائتمان بالإضافة إلى الجهود التي اتبعت في عقد الثمانينيات لتخفيف عمليات التمييز العنصري الاقتصادي في الإقراض، ففي عام 1980 أقر الكونغرس الأمريكي قانون الرقابة النقدية وتحرير مؤسسات الودائع وإنهاء قيود الربا الفاحش على أسعار فائدة القروض العقارية.
- المرحلة الرابعة- مرحلة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار فائدة متغيرة:** نظراً لارتفاع نسبة العمولة للعاملين في القطاع العقاري والشركات العقارية عمد الكثير من العاملين في أقسام المبيعات والتسويق في تلك الشركات إلى إخفاء حقيقة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار فائدة متغيرة.
- أ- فقد ارتفع عدد القروض المصدرة بشكل واضح خلال السنوات 2001-2003 وتراجع بعد ذلك نتيجة لارتفاع عدد القروض المتعثرة التي تم توريقها وبيعها في الأسواق المالية.
- ب- استحوذ قروض الهيبرد (HM) إلى حوالي نصف القروض عالية المخاطر.
- ج- أصبح نوع الإقراض بفائدة ثابتة FRM أقل شيوعاً في سوق الإقراض عالي المخاطر بمرور الوقت، وعاد ليستحوذ على أقل من 20 % من إجمالي عدد القروض عامي 2005 و 2006، بالمقابل كانت معظم القروض العقارية المقدمة

¹ - (Unctad and Hochschule Fir 2008)، Berlin, P 19. « The financial and economic crisis of 2008-2009 » ،

ح- في سوق الإقراض خالي المخاطر من نوع الفائدة الثابتة، حيث شكلت حوالي 60- 90 % خلال الفترة 2001- 2006.

د- قفزت حصة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المعروضة بـ balloon عام 2006 لتصل نسبتها من إجمالي القروض عالية المخاطر إلى 25.2 % مقابل 0.8 % عام 2003، وهذه القروض تتطلب عادة دفع دفعة كبيرة في نهاية القروض. نتيجة للضغط التضخمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2005 و2006، حيث وصل إلى حوالي 3.4% و3.2% على التوالي، ارتفعت أسعار الفائدة، فتضاعفت مشكلة القروض العقارية وأصبحت غير ممكنة الاحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخول المتدنية وذوي المخاطر العالية وبدأت تظهر حالات التخلف عن السداد⁽¹⁾.

المرحلة الخامسة- مرحلة ارتفاع حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهونات العقارية: ارتفعت حالات التخلف عن السداد في القروض العقارية وحالات الحجز على الرهونات العقارية من قبل الجهات المقرضة، فكما تشير الرسوم البيانية أدناه، فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع الملحوظ عام 2001 لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز حيث وصلت إلى ما نسبة 16- 20 % لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة والتي سجلت نسبة أقل من 12 % خلال الفترة 2001- 2006 .

هذا الأمر أدى بالشركات العقارية إلى أن تخسر أموالها، وقد صاحب ذلك ارتفاع حالات الحجز على الرهونات في السنوات 2007/2008 وخاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

المرحلة السادسة- مرحلة حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقار: مع ازدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة الانتعاش في أسعار المنازل إلى نهايتها وبدأت أسعار المنازل بالانخفاض السريع، فحدث انفجار في فقاعة أسعار العقار، مما فاقم الأمر سوء أن انخفاض أسعار المنازل تصاحب بحالة انتعاش في عملية بناء المنازل الجديدة، ومن هنا برزت نماذج التمويل المعروفة بعمليات التسديد أو توريق الديون.

المرحلة السابعة- مرحلة تسديد الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية : عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل CDs و MBS وهي سندات مرهونة بالعقار، قامت ببيعها لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية، فخلال الفترة 2001- 2006 بلغت نسبة القروض العالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعت إلى مستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60%- 80% وكانت عملية التسديد بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.

¹ -Unctad and Hochschule Fir(2008), « The financial and economic crisis of 2008-2009 », Berlin, p 20,reference private.

المرحلة الثامنة- مرحلة قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك قوية: نظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي وليمان براذرز، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA)، وعندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان، بالمقابل فإن العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم سجلت خسائر كبيرة⁽¹⁾، قدرت بمليارات الدولارات نتيجة لامتلاكها لتلك الأوراق المالية المدعومة بالعقار، كما أن شركات التأمين التي كانت تؤمن أعداد ضخمة من الديون العقارية واجهت خسائر مرتفعة أيضا.

نظرا لأن العديد من البنوك خسرت أموالا، وتدهورت حسابات ميزانيتها، فلم تعد تحتل تقديم قروض لبنوك أخرى، فأدى ذلك إلى ظهور نقص في السيولة في الأسواق المصرفية، وهي ما تعرف بالأزمة المصرفية.

تم الإعلان في 14 سبتمبر 2008 عن إفلاس مؤسسة مالية عريقة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي بنك ليمان براذرز وهذا أدى إلى حالة شديدة من الذعر المالي ترتب عليه التوجه الواسع للمتعاملون في البورصة ببيع أسهم بنوك الاستثمار والبنوك التجارية التي يملكونها، فانخفضت أسعار الأسهم وتسارعت الانخفاضات نتيجة عمليات بيع أسهم تلك البنوك على المكشوف، كما جاء في الرسم البياني أدناه، وجاءت ما تعرف بالأزمة المالية 2008 أو أزمة الرهن العقاري. 2008

4- الإجراءات الحكومية لعلاج الأزمة المصرفية : أثناء الأزمة، النظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حاول دعم سيولة النظام المصرفي وأصدر مجموعة من الآليات التي تزود السيولة كبديل لمختلف الأصول، كما أصدر برنامج TIRF، الذي قدم إعادة تمويل لديون المستهلك ومشاريح الأعمال الصغيرة، كما قامت الحكومة بتطبيق برنامج TIRB، في أكتوبر 2008، وهو برنامج إنقاذ الأصول الواقعة في مشاكل وتضمن⁽²⁾:

- تخفيض أكثر من 250 بليون دولار لشراء أفضل أسهم البنوك، واستفاد منه بنك مورغان تشيس ومورغان ستانلي وغولدمان ساكس وتم مدة الشراء 5 سنوات، كما يمكن الشراء ثانية لمدة 3 سنوات.
- نفذت الحكومة خطة الاستقرار المالي في فيفري 2009، حيث قامت بعدة إجراءات مالية لدعم الاقتصاد الأمريكي.
- نفذت الحكومة إعادة الرملة للمصارف.
- قامت الخزينة الأمريكية بإصلاح القطاع المالي بتطبيق التغييرات التالية:
- حماية مصالح المستهلكين.
- إعادة شراء السندات المالية.
- توسيع برنامج TIRF لضم كل الأصول المؤهلة.
- تمويل الاستثمار المشترك بسندات مالية مدعومة.
- اتخاذ إجراءات لمنع غسيل الأموال والتهرب من الضريبة.
- تمويل سوق العملة للعمل على نموه وتحسينه.

¹ - مسعود درخشان، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، الأسباب والمعالجات، دار آراس للطباعة والنشر، عراق، ط 1، ص 22.

بتاريخ 18-04-2013 http://www.treasury.gov/press/releases/reports/ppip_fact_sheet.pdf - 2

خلاصة الفصل:

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث خلال الـ 80 عاما الأخيرة أي منذ الكساد العالمي الكبير عام 1929م، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد الزداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية كان لها انعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته الاقتصادية العالمية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي، لقد بدأت الأزمة بعد انهيار البنوك الكبرى، كما من الممكن أن نلاحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم من بين تلك الأزمات، هذه الأزمة ليست الأولى من نوعها فقد سبقتها العديد من الأزمات التي تعرضت لها العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية، كما ولجحت العديد من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية، كان أشدها الأزمة المصرفية التي ضربت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997 - 1999 وهذه الأزمات اختلفت في حدتها ومداهما تبع للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة، تكبدت البلدان التي أصابته خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والإحتياطيات الدولية، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل، لذا كان لابد من الإهتمام بهذه الأزمات، فتناولنا خلال هذا الفصل مفهوم الأزمة المالية وأسباب حدوثها وأنواعها، وتعريف الأزمات المصرفية، مع تبيان أسباب هذه الأزمات، التي تعددت فمنها من كانت داخلية تخص الجهاز المصرفي بحد ذاته ومنها من كانت خارجية أي خارج الجهاز المصرفي وتؤثر عليه.

تعرضنا إلى نتائج وتكاليف الأزمات المصرفية، وعرفنا تجارب دولية في الأزمات المصرفية، حيث تعرضنا إلى التجربة الصينية في إصلاح الأزمة المصرفية، فعرفنا مظاهر هذه الأزمة وأسبابها ومختلف الحلول المستخدمة للتحكم في هذه الأزمة. تعرفنا إلى تجارب دول جنوب شرق آسيا، فعرفنا أسباب الأزمة المصرفية في هذه الدول، ثم تعرضنا إلى أهم أسباب الأزمات التي تعرضت لها دول أمريكا اللاتينية وأسباب أزمة الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة و الجهود الحكومية المستخدمة لعلاج أزمتها في الجهاز المصرفي.

الفصل الثاني

نظم الإنذار المبكر العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية



تمهید:

لقد عرفت القواعد الاحترازية الخاصة بالبنوك تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العوالة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، أشـارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان، بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية.

الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية، التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة، والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها CAMELS إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للمؤسسات الدولية، سنحاول في الفصل التالي مناقشة كل ما سبق من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

المبحث الثاني : نظم الإنذار الأكاديمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية .

المبحث الثالث : نظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية .

المبحث الأول: نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية

تركزت معظم الدراسات السابقة في الأزمات المصرفية على تقييم مخاطر المؤسسات المالية، محددة مؤشرات سلامة البنوك، ومع ذلك، فإن الفشل المصرفي على نطاق واسع في الأزمات الأخيرة ولد قلق كبير في تصنيف محددات الأزمات المصرفية النظامية وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بأهمية بيئة الاقتصاد الكلي، وصحة النظام المالي في أداء المؤشرات المالية لهذه البنوك، وكلها تدخل ضمن ما يعرف بأنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية

هي النظم التي تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر، وذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي، والقدرة على رصد السلامة المالية، بوجود مؤشرات التي تستخدم كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي.

كما يمكن تعريف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية على أنها "تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضعف السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما، لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة المصرفية في البلد المعني⁽¹⁾.

كما يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وتركز هذه النماذج على التقلبات الخارجية، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التحريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير، بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة⁽²⁾.

يرى بيكمان 2006، أن لعالم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية خمسة أبعاد وهي متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة وطريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي⁽³⁾.

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن تعريف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية على أنها مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية تدمج لتطبيق في نموذج اقتصادي قياسي.

المطلب الثاني-أهداف وأهمية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية:

تنبع أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لازمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة كما تساعد نظم الإنذار المبكر على ما يلي:

- وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا وفي الموقع؛

¹ -Berg, Andrew, E. Borensztein, G.M. Milesi-Ferretti, and C. Pattillo (1999), "Anticipating Balance of Payments Crises--The Role of Early Warning Systems." IMF Occasional, Papers 186.

² -Barr R.S. et Siems T.F. (1994), "Predicting Bank Failure Using DEA to Quantify Management Quality", *Financial Industry Studies Working Paper*, Federal Reserve Bank of Dallas, p129.

³ -Barr R.S., Seiford L.M. et Siems T.F.(1994), "Forecasting Bank Failure : A Non Parametric Frontier Estimation Approach", *Recherches Economiques de Louvain* 60 (4), pp. 417-429.

- تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة والجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية؛
- حاجة المشرفون لهذه النظم لفهم بيئة المؤسسات المصرفية من اجل تقييم كاف للمخاطر؛
- وجود ضائقة مالية شديدة يمكن أن تثبط من فعالية أدوات الاقتصاد الكلي القياسية وعليه لابد من وجود هذه النظم
- تحسين ضمانات ضد الأزمة المالية، لتعزيز اطر الحيطرة الحالية؛
- نهج الإشراف في هذه النظم تركز على الجوانب التحوطية الكلية للإشراف من خلال استخدام الماكرو تحوطية؛
- تسعى هذه النظم للتنبؤ باحتمال وجود أزمة التي تحدث ضمن أفق زمني محدد، خلال ثلاثة أشهر، ستة أشهر أو اثني عشر شهرا من سنة التردد⁽¹⁾؛
- هذه النظم هي مكمل للمراقبة والإشراف في الموقع وليست بديلة؛
- تستخدم هذه النظم لرصد الوضع المالي في فترة مابين دورات الفحص؛
- تعمل هذه النظم على تحديث معلومات الإشراف على العمليات عند الحاجة؛
- تعمل هذه النظم على المراقبة والإشراف في الموقع وخارج الموقع.

المطلب الثالث-شروط بناء نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية:

تصميم نظم الإنذار المبكر للازمات المصرفية يتطلب تعريف نطاق النظام المصرفي، وبعض المفاهيم والقضايا المنهجية، واستنادا إلى نطاق الاختيار، يجب أن تحتوي نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية عل تعريف دقيق للازمات أو فشل البنك، ومن المهم أيضا تحديد ما هي النتائج المطلوبة والمحتملة لهذه النظم، سواء كان مطلوب إجراء تقييم لضائقة النظام المصرفي أو فقط إشارة للازمات المحتملة، وإذا كان النظام لديه القدرة على توليد توقعات توقيت الأزمة وحدتها، ومن الملاحظ أنه يتم تعريف الأزمة كحدث ثنائي، في حين أن مؤشر الشدة المصرفية يمكن أن يتخذ سلسلة متصلة من القيم.

بالإضافة إلى تعريف واضح لنطاق النظام المصرفي والأحداث للتنبؤ، يتطلب بناء نظم الإنذار المبكر آلية لتوليد التنبؤات، بما في ذلك مجموعة من المتغيرات التفسيرية وعلى طريقة منهجية للحصول على التنبؤ من هذه المتغيرات، وينبغي لاختيار المتغيرات التفسيرية الاعتماد على النظرية الاقتصادية الخاصة بالهشاشة المالية للبنك والمتمثلة في:

- 1- **كفاءة السيولة:** هذه الوظيفة تجعل البنوك عرضة لازمات السيولة، وبالتالي لابد من توفر مجموعة من المتغيرات التفسيرية، التي لابد أن تشمل تدابير ضد مخاطر السيولة.
 - 2- **مخاطر البنوك:** وتشمل مخاطر ممارسة المشاريع الاستثمارية المختلفة.
 - 3- **المتغيرات التي يمكن أن تدرج مخاطر الائتمان.**
 - 4- **مشاكل الوكيل والتنظيم والإشراف الغير مكتمل، التامين على الدوائع، ازدهار تدفق رأس المال، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية الجزئية، وأيضا زيادة مخاطر السوق في النظام المالي.**
- من الممكن أن تشمل نظم الإنذار على متغيرات تهدف لقياس جذور المشكلة أو عواقبها في ميزانية البنوك، وأيضا دور تغيير النظام في زيادة ضعف النظام المصرفي، والذي لديه قدرة تفسيرية قوية في الأزمات المصرفية.

¹ -Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart (1999), "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems", American Economic Review 89(3).

اختيار المتغيرات التفسيرية للتنبؤ بالأزمات المصرفية مقيّد بشدّة بمدى توفر البيانات المطلوبة ودقتها، في الأخير يجب تقييم كفاءة أي نموذج للإنذار المبكر في دقة التنبؤ.

المبحث الثاني- نظم الإنذار الأكاديمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية :

هناك تاريخ طويل فيما يخص أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، والتي تستخدم فقط البيانات خارج الموقع، ويتم شرحها في:

المطلب الأول -النماذج الأكاديمية السابقة:(1)

في 1966 تم تنفيذ تحليل النسب المالية للتنبؤ بالإفلاس وتم اعتماد النسب التالية، التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل إلى مجموع الديون، التدفقات النقدية إلى مجموع الديون، وتم تحديد نسبة فاصلة والتي في حال ما كانت هذه النسب المالية أعلى منها، تصنف البنوك ضمن احتمال عدم الفشل، ثم في 1968 تم استخدام أداة z-score، وذلك باستخدام الخوارزمية التنبؤية، على أساس 5 نسب مالية رئيسية، رأس المال إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، أنصاف القيمة السوقية (القيمة الدفترية) إلى إجمالي الديون، المبيعات إلى إجمالي الأصول، ثم تم استخدام أداة zeta في عام 1977، ثم نموذج المقامر في 1981، ويستند على فكرة بسيطة من الناحية النظرية هو أن المقامر يبدأ اللعبة مع كمية عشوائية من المال، ففي حالة حصوله على دولار مع احتمال P، أو يفقد الدولار مع احتمال 1-P، وعليه ينظر للشركة كالمقامر، ويحدث الإفلاس عندما تسقط القيمة الصافية للشركة إلى الصفر.

المطلب الثاني -النماذج الأكاديمية الجديدة:

بالإضافة إلى النماذج المذكورة، فانه يشيع استخدام في دراسات توقع الفشل، نماذج مختلفة من اللوغارتمية والاحتمالية منذ 1985، وتعرف بالأنظمة الأكاديمية الجديدة التي يتم توضيحها فيما يلي:

أولا-النموذج اللوجستي المتعدد المتغيرات:(2)

يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة المالية X كمدخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام نهج المقدر اللوجستي، المناسب للإجابة على السؤال "ما هو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة".

حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيري، فاحتمال وقوع أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطى قيمة النموذج اللوغارتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك(3).

$$\text{Prob}(y_{it}=1)=F(BX_{it})=\frac{e^{bx_{it}}}{1+e^{bx_{it}}} \dots\dots\dots 1$$

¹ -Altman E. I., Haldeman R.G. et Narayanan P. (1977), "Zeta Analysis A New Model to Identify Bankruptcy Risk of Corporations", *Journal of Banking and Finance* 1, pp. 29-54.

² -Barell, R., E. P. Davis, D. Karim and I. Liadze, (2010), Bank regulation, property prices and early warning systems for banking crises in OECD countries. *Journal of Banking and Finance*, 34: 2255-2264.

³ -Davis, E. Philip and Karim, Dilruba (2008), "Comparing Early Warning Systems for Banking Crises". *Journal of Financial Stability*, Volume 4, Issue 2, pp 89 – 120.

حيث:

y_{it} : تمثل أزمة مصرفية، i : تمثل البلد، t : تمثل اتجاه المعامل، B : تمثل الوقت، X_{it} : تمثل اتجاه المتغير التفسيري، $F(BX_{it})$: تمثل التوزيع التراكمي السوقي.

ولتقدير مقياس احتمالية أزمة مصرفية يتم بتبسيط المعادلة السابقة إلى⁽¹⁾

$$\text{Log}_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T [(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it})) + (1 - Y_{it}) \log_e (1 - F(\beta' X_{it}))]$$

حيث تعطي المعادلة تأثير ثابت هامشي من X_i على احتمال الأزمة، وبما أن العلاقة ضمنية غير خطية، تعطى تأثير X_{it} على Y_{it} من احتمال وقوع الأزمة من عدم وقوعها⁽²⁾.

ثانياً- نموذج استخراج الإشارة⁽³⁾:

هو نظام غير معلمي، يتبع سلسلة زمنية منفرد X قبل وأثناء نوبات الأزمة للرد على السؤال "هل هناك إشارة S لازمة في المستقبل أو لا"

فإذا كان سلوك متغير المدخلات المعرف كمياً شاذ، واستمر في التحرك من السكون إلى نشاط غير طبيعي، هذا سينبؤ بحدوث أزمة

ويتم تقدير نموذج استخراج الإشارة وفق المعادلة⁽⁴⁾:

$$\{ S_i^j = 1 \} = \{ | X_i^j | > | X^{*j} | \} -$$

or -

$$\{ S_i^j = 0 \} = \{ | X_i^j | < | X^{*j} | \} -$$

حيث:

I : مؤشر المتغير الوحيد، j : بلد معين، S : متغير الإشارة، x : مؤشر، X_{ij} : هو رمز متغير المؤشر ويتعلق بالمؤشر i والبلد j : X^{*j} : العتبة، S_{ij} : متغير الإشارة يتعلق بالمؤشر i والبلد j .

يتم استخدام البيانات كلوحة لاشتقاق عتبة لكل متغير، والذي يميز بين السلوك العادي والشاذ، وتختلف علامة الاتجاه اعتماداً على ما إذا كان المؤشر علوي أو سفلي، ومن هنا المتغيرات والعتبات في المعادلتين 3 و 4، يتم التعبير عنها بالأرقام المطلقة، ونتمكن من الحصول على سلسلة زمنية من إشارة أو لا إشارة، ثم يتم فحص هذه السلسلة من الأحداث الفعلية، بناءً على قدر من الدقة التنبؤية، وهناك أربعة اتجاهات محتملة وفق الجدول التالي:

¹ -Demirgüç-Kunt, A. and E. Detragiache, (2000), Monitoring banking sector fragility: A multivariate logit approach. *World Bank Economic Review*, 14: 287-307.

² -Berkson, J. (1951), "Why I prefer Logit to Probit". *Biometrics*, 7, 327-339.

³ -Bussiere, M. and M. Fratzscher (2006), Towards a new early warning system of financial crises. *Journal of International Money and Finance*, 25: 953-973.

⁴ -Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine (2004), Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington.

جدول رقم 1: جدول نموذج الإشارة

لا أزمة	أزمة	
B	A	إشارة
D	C	لا إشارة

المصدر : Davis, E. Philip and Karim, Dilruba (2008), reference a ,p45.

إذا كان المؤشر يشير إلى أزمة والذي يرتبط مع الأزمة الفعلية، تدل النتائج على A، وإذا لم يقابل أزمة في الواقع تدل النتيجة على B، وإذا لم يكن هناك إشارة تنبعث من المؤشر ولكن كانت هناك أزمة تسمى النتيجة C، وإذا لم يكن هناك إشارة، وكانت هناك أزمة، تسمى النتيجة D، وبالتالي المؤشرين A وD هما المؤشران المثاليين للدلالة على وجود أزمة أما C فيمثل فشل في التنبؤ بالأزمة فهو خطأ من النوع الأول، وB يولد إنذار كاذب، وبالتالي خطأ من النوع الثاني، وبالتالي على قدر الإشارات يمكن بناء إشارات التنبؤ بالأزمات، واستنادا إلى نسب الخاطئة يمكن الإنذار بأزمات أو غيابها

هناك معايير مختلفة، لتقليل من نوع الخطأ الأول أو الثاني، والتي تعكس رغبات صناع السياسة أو المؤسسة الخاصة، وهذا باستخدام نظم الإنذار المبكر، وباستناد إلى المفاضلة بين نوع الخطأ الأول والخطأ الثاني، والتي هي من وظائف العتبة، فانتقاء عتبة للسماح بمزيد من الأزمات، يشير بالضرورة احتمال الإنذارات الكاذبة، وصناع السياسات يهتمون بتفادي الأزمات مهما كانت تكاليفها، فقد يختارون لتقليل نوع الخطأ الأول حتى لو كان سيتبع بتدخلات لا لزوم لها بسبب أخطاء أكثر من النوع الثاني، على سبيل المثال في نماذج أزمة العملة، المستثمرون في القطاع الخاص ومع مواقف تنطوي على كمية كبيرة من مخاطر أسعار الصرف، قد يفضلون عتبات أوسع، مما يتيح لهم الوقت لاتخاذ مواقف استثمارية بديلة، من جهة ومن جهة أخرى، فإن صناع السياسات مع نظم مالية مستقرة نسبيا قد تفضل تجنب خطأ النوع الثاني، لان تدخله غير مبرر له

ثالثا-نموذج شجرة التكرار الثنائي:

يستخدم هذا النظام مجموعة من برامج الملكية المعروفة باسم "CART" لبناء هذا النظام. نظام شجرة التكرار الثنائي يعمل على تحليل عينة من البيانات للكشف عن قيمة معينة للمتغيرات التفسيرية، أفضل من أن يفسر المتغير التابع نظريا، خوارزمية برنامج "CART" يتم إيجادها من خلال تقسيم كل القيم الممكنة لجميع المتغيرات التفسيرية للعثور على أفضل عتبة بين الأزمات وغير الأزمات عبر العينة بأكملها، وبعد الحصول على العتبة الأولية، يتم تطبيق نفس الإجراء بتقسيم الملاحظات الموجودة في المتغيرات التابعة، وبذلك سيتم إنشاء نظام شجرة التكرار الثنائي، يتم الاختيار بين اثنين من شقي العتبة، على أساس قدراتهم النسبية، وذلك وفق المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$ITR - PLI(TL - PRI(TR)) = \Delta i(SKT)$$

المطلب الثالث - مزايا النماذج الأكاديمية الجديدة :

تتميز مجموعة من المزايا هي كالتالي:

- هي نماذج مناسبة بشكل مثالي للتنبؤ الثنائي (أزمة مصرفية = 1، لا أزمة مصرفية = 0)، باستخدام المتغيرات التفسيرية المتعددة، المحددة على أساس القيم النظرية أو الملاحظات أثناء الأزمات المصرفية؛

¹ -Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine(2004), Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington.

- تستخدم هذه النظم نماذج حدودية، وتولد فترات من الثقة، تتعلق بقيم المتغيرات وأهميتها، كما يمكن استخدام بيانات عالية التردد؛
- نظام اللوغارتمي هو الأنسب للاستخدام كنظام إنذار مبكر عالمي، في حين نظام استخراج الإشارة هو النظام الأكثر ملائمة كنظام إنذار مبكر خاص بكل بلد؛
- نظام شجرة ثنائي التكرار، قادر على اكتشاف تفاعلات المتغيرات غير الخطية، مما يجعلها تطبق بصورة خاصة، مجموعات كبيرة من البيانات، حيث تكون ضرورية لتوليد ما يكفي من الملاحظات عن الأزمة المصرفية، والعوامل المتعددة لتحديد فشل البنوك؛
- نظام شجرة ثنائي التكرار، يفرض الحاجة لمحدد توزيع إحصائي متعدد المتغيرات التفسيرية، وليس من الضروري أن تتحمل المتغيرات، إتباع توزيعات متطابقة، وكل متغير يتبنى نفس التوزيع؛
- هذه النظم تحدد آثار عتبة الأزمة التي تمارسها بعض المتغيرات غير خطية التي يمكن أن تولد القيم الشاذة في البيانات؛
- نظام شجرة ثنائي التكرار، يمثل نموذج بديهي للتفسير، حيث يتم تقسيم القيم الحدية للمتغيرات تباعا والتي تعتبر كمساهم مهم في أزمات المصرفية.

المطلب الرابع- أشهر النماذج الأكاديمية الجديدة :

أولاً-النموذج اللوجستي المستخدم في آسيا: الجدول التالي يوضح أهم المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج

جدول رقم 2: النموذج اللوجستي المستخدم في آسيا

Variable	Coefficient	z-Statistic	Coefficient	z-Statistic
DCRED(-1)	-0.033902	-2.091298	-0.032416	-2.046609
GDPPC(-1)	-0.000246	-3.451172	-0.000235	-3.535303
FISCY(-1)	0.010451	0.153806		
INFL(-1)	-0.037791	-1.212934		
RIR(-1)	0.114829	2.528462	0.113567	2.612414
DEPREC(-1)	0.053493	2.724725	0.044323	2.712526
DCREDY(-1)	0.022844	2.971898	0.021231	2.959820
DTT(-1)	0.007492	0.322193		
DGDP(-1)	-0.261366	-3.853235	-0.276748	-4.192324
M2RES(-1)	-0.000549	-2.232728	-0.000536	-2.190088

المصدر: Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine (2004), RA.P35

ثانياً-نموذج استخراج الإشارة المستخدم في آسيا: والجدول والمنحنى الموالي يوضحان هذا النموذج

جدول رقم 3: نموذ الإشارة المستخدم في آسيا

	Real GDP growth	Fiscal surplus/GDP	Depreciation
% crises correct	10	8	6
% no crises correct	99	98	98
% total correct	65	64	62

المصدر: Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine (2004), RA.P35

شكل رقم 1: نموذج الإشارة المستخدم في آسيا

Expectation-Prediction Evaluation for Binary

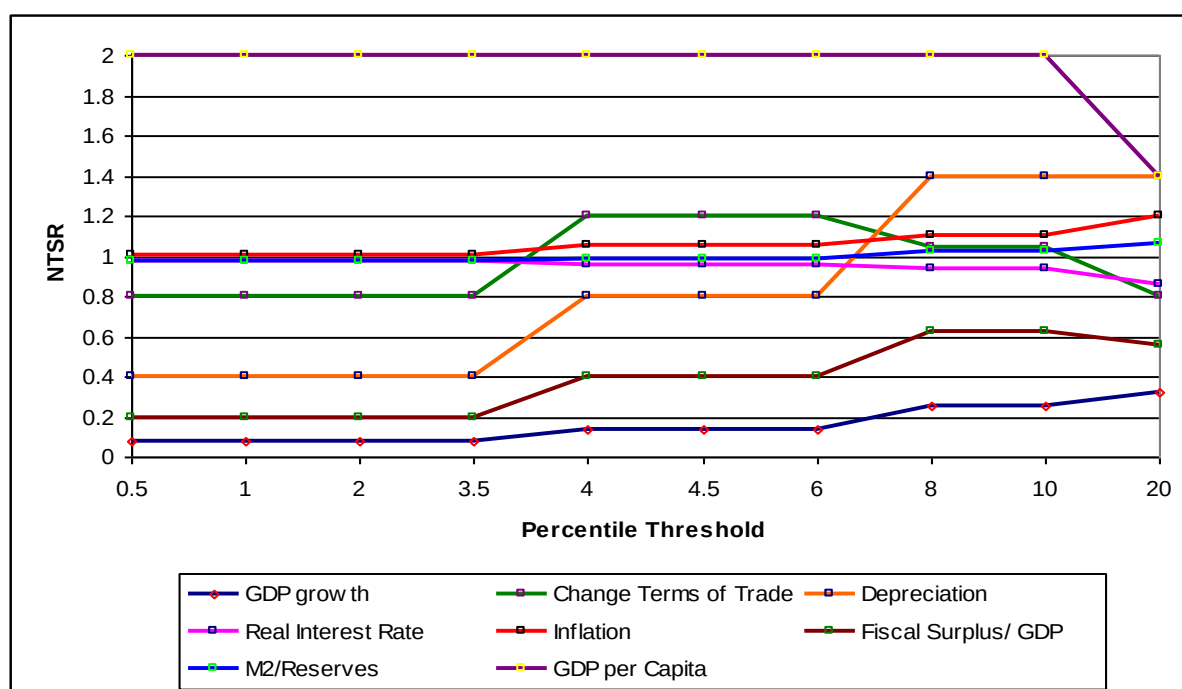
Specification

Equation: IND_STAND

Date: 12/03/09 Time: 19:46

Success cutoff: C = 0.25

	Estimated Equation		
	Dep=0	Dep=1	Total
P(Dep=1)<=C	80	7	87
P(Dep=1)>C	34	41	75
Total	114	48	162
Correct	80	41	121
% Correct	70.18	85.42	74.69
% Incorrect	29.82	14.58	25.31
Total Gain*	70.18	-14.58	45.06
Percent Gain**	70.18	NA	64.04



المصدر: Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine(2004) ,RA.P35

ثالثاً- نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا: والجدول والمخطط الموالي يوضحان أهم المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج¹

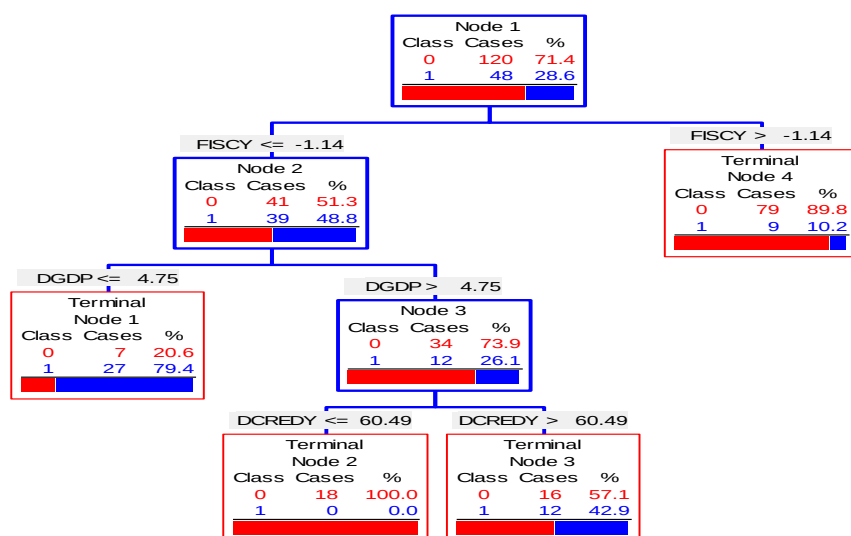
¹ E Philip Davis NIESR and Brunel(2009), **EARLY WARNING SYSTEMS FOR BANKING CRISES**, *Course on Financial Instability at the Estonian Central Bank, 9-11 December– Lecture 7.*

جدول رقم 4: نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا

	Asia		
	Logit	Signal Extraction	Tree
Real GDP Growth	✓	✓	✓
Real Interest Rate			
Inflation			
Fiscal Surplus/ GDP		✓	✓
M2/ Foreign Exchange Reserves	✓		
Real Domestic Credit Growth	✓		
Real GDP per capita	✓		
Domestic credit/GDP	✓		✓
Depreciation	✓	✓	
Terms of Trade	✓	✓	
Current account/GDP			
External short term debt/GDP			

المصدر: Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, 2004 ,RA.P35

شكل رقم 2: نموذج شجرة التكرار الثنائي المستخدم في آسيا



المصدر: Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine(2004) ,RA.P35

رابعاً-النموذج اللوجستي المستخدم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) :والجدول الموالي يوضح أهم المتغيرات المستخدمة في النموذج
الجدول رقم 5: يبين النموذج اللوجستي المستخدم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Box 1: List of Variables (with variable key)	
Variables used in previous studies: Demircuc-Kunt and Detragiache (2005); Davis and Karim (2008).	1. Real GDP Growth (%) (YG)
	2. Real Interest Rate (%) (RIR)
	3. Inflation (%) (INFL)
	4. Fiscal Surplus/ GDP (%) (BB)
	5. M2/ Foreign Exchange Reserves (%) (M2RES)
	6. Real Domestic Credit Growth (%) (DCG)
Variables introduced in this study.	7. Liquidity ratio (%) (LIQ)
	8. Unweighted capital adequacy ratio (%) (LEV)
	9. Real Property Price Growth (%) (RHPG)

	Asia
% crises correct	46
% no crises correct	90
% total correct	84

المصدر : E Philip Davis NIESR and Brunel RA.PP36

المبحث الثالث - نظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية :

هي من النماذج والنظم التقليدية التي تعمل على تقييم الصعوبات المالية للبنوك، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع عمل المشرفين على النظام المصرفي ووكالات التصنيف، والنظام الأكثر معرفة هو مايسمى CAMEL، وهو من أنقى أشكال الرقابة والإشراف في الموقع.

كما أن نهج التقييم ونظم الرقابة المصرفية تختلف من بلد إلى بلد، فنهج تقييم المخاطر الرقابية والإنذار المبكر تختلف أيضاً في مجالات مختلفة تبعاً لعوامل كل بلد، وتشمل هذه العوامل مدى ونطاق الإشراف في الموقع، والرصد خارج الموقع، ومدى وطبيعة وموثوقية التقارير التنظيمية، وتوفر مصادر أخرى موثوقة للمعلومات، وتوفر البيانات التاريخية عن فشل البنك، في ظل مستوى التقدم التكنولوجي، وتوفر الموارد البشرية اللازمة من الميزانية، فانه من الممكن، تجميع مختلف النظم تحت أربع فئات واسعة من النهج الرسمية، وهي كالتالي⁽¹⁾:

أولاً: نظم التصنيف الإشرافي للبنك

ثانياً: نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران

ثالثاً: نظم التقييم الشامل للمخاطر المصرفية

رابعاً: النماذج الإحصائية

¹ -Borio, C. & Drehman, M. (2009b), "Assessing the risk of banking crises – revisited". *BIS Quarterly Review*, March, pp. 29-46.

نقدم لمحة عامة عن ملامح كل فئة في الجدول 1 و 2
الجدول رقم 6: يبين نظم الإنذار المبكر وتقييم المخاطر

نوع النظام	سنة التنفيذ	النظام	الهيئة العامة للرقابة	بلد
خارج الموقع -نظام تصنيف البنك-	1997	ORAP منظمة وتعزيز العمل الوقائي	اللجنة المصرفية	فرنسا
نموذج الإنذار المبكر - بالخسارة المتوقعة	1997	SAABA نظام دعم وتحليل		
نظام تحليل النسبة المالية ومجموعة الأقران	1997	BAKIS BAKred نظام المعلومات	الألمانية مكتب الرقابة الاتحادية	ألمانيا
نظام التصنيف والاشراف خارج موقع البنك	1993	PATROL	بنك إيطاليا	ايطاليا
نموذج الإنذار المبكر -لتوقع الفشل وتوقيت الفشل	مخطط	نظام للإنذار المبكر		
نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة	1999	(RAST)المخاطر أداة دعم التحليل	بنك هولندا	هولندا
نظام تحليل النسبة المالية ومجموعة الأقران	مخطط	نظام المراقبة		
نظام لتقييم المخاطر المصرفية الشاملة	1998	RATE لتقييم المخاطر، وأدوات الإشراف والتقييم	هيئة الخدمات المالية	المملكة المتحدة
نموذج الإنذار المبكر	وضع في 1995 ولم ينفذ	TRAM لتعديل النسبة التقنية	بنك إنجلترا	
تصنيف الفحص في الموقع	1980	CAMELS	كل السلطات الاشرافية الثلاثة	الولايات المتحدة
تحليل النسب المالية	1980	فرد شاشات الرصد البنك	النظام الاحتياطي الفيدرالي	
نموذج الإنذار المبكر - اتقدير التصنيف	1993	SEER نظام للتقييم		
نموذج الإنذار المبكر لتوقع الفشل	1993	SEER لتصنيف المخاطر		
نظام التصنيف والاشراف خارج موقع البنك	نفذ في 1985 وسحب في ديسمبر 1999	CAEL	FDIC	
نموذج الإنذار المبكر البسيط -تتبع النمو المرتفع للبنوك -	منتصف 1980 والمكرر مؤخرا	GMS نظام رصد النمو		
نموذج الإنذار المبكر -تقديرالتصنيف-	1995	SCOR CAMELS تصنيف احصائية خارج الموقع		

الفصل الثاني نظم الإنذار المبكر العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية

	OCC	حاسبة البنك	مخطط	نموذج الإنذار المبكر لتوقع الفشل
	FDIC	SEER التصنيف المخاطر	1993	نموذج للإنذار المبكر توقع الفشل
		CAEL	1985 سحب ديسمبر 1999	نظام تصنيف والإشراف خارج موقع البنك
		GMS نظام رصد النمو	منتصف 1980 s المكرر مؤخرًا	نموذج الإنذار المبكر بسيطة - تتبع نمو المرتفع البنوك
		SCOR تصنيف الإحصائية CAMELS خارج الموقع	1995	نموذج الإنذار المبكر - تقدير تصنيف
	OCC	حاسبة لبنك	مخطط	نموذج الإنذار المبكر توقع الفشل

المصدر: E Philip Davis NIESR and Brunel, EARLY WARNING SYSTEMS FOR BANKING
CRISES, Course on Financial Instability at the Estonian Central Bank.RA.P46

الجدول رقم 7 : متغيرات ومؤشرات نظم الإنذار المنظمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية

العمل الإشرافي الرسمي	محدد التركيز على خطر التصنيفات	إدراج التقييم النوعي	استخدام التحليل الكمي والإجراءات الإحصائية	التنبؤ للحالة المالية المستقبلية	تقدير الحالة المالية	
*** *	* **	*** **	**	* *	*** ***	نظم التصنيف الإشرافي للبنك -في الموقع -خارج الموقع
*	**	*	***	*	***	نظم النسبة المالية و تحليل مجموعة الأقران
***	***	**	**	**	***	نظم التقييم الشامل للمخاطر المصرفية
*	**	*	***	***	**	النماذج الإحصائية

*:غير هامة / **:هام / ***:هام جدا

المصدر: E Philip Davis NIESR and Brunel, EARLY WARNING SYSTEMS FOR BANKING CRISES, *Course on Financial Instability at the Estonian Central Bank*.RA.P46

الملاحظ في الجدول 7: السلطات الإشرافية في الدول الصناعية العشرة، استفادت من أكثر من نظام واحد للإشراف على تقييم المخاطر، فقد اعتمدت على العديد من النظم التي تجمع بين التقييمات النوعية والكمية، ففي بعض النظم، تقييم الإنسان والأحكام النوعية لا يزال يلعب دوراً مهماً فيها، وفي حالات أخرى، يتم الجمع بين أحكام الإنسان بدرجة أقل مع 74 من برامج الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر⁽¹⁾.

المطلب الأول-نظم التصنيف الإشرافي للبنك:⁽²⁾

بدأت التقييمات الإشرافية للمؤسسات المصرفية على مدى السنوات القليلة الماضية، كما أن التقييمات مشتقة على أساس الفحوص في الموقع، ثم تم تطوير نهج تطبيقها لتعمل على أساس خارج الموقع لتقييم نظم الرقابة على المؤسسات الخاصة التي تبرز اهتمام الإشراف في كل ولاية غير ولاية دراسة النظم.

تستند تقييمات الفحص في الموقع على التقييمات الذاتية من قبل الفاحص لمختلف جوانب سير العمل في المؤسسة المصرفية على الرغم من أن التقييمات تتم ضد المعايير التي تمثل الركيزة الأساسية للتقييم، فهي ليست صارمة ومقيدة، ويسمح للفاحص النظر في العوامل الأخرى التي قد يجدها ذات الصلة إلى تقييمه للمؤسسة المصرفية، في حين أن تقديرات الفحص في الموقع قد تكون مشتركة مع إدارة البنك المعنية وليست للعامة.

¹ -Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine(2004), Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington,p87.

² -Ahumada, A., Bulnevich, C(2001),Some measures of financial fragility in the Chilean banking system: An early warning indicators application, Banking financial integration and international crisis, Banque centrale du Chili,p 35.

تستند تقييمات الإشراف خارج الموقع على تحليل المعلومات التنظيمية وغيرها، المتوفرة خارج الموقع إلى المشرف فضلا عن المعلومات الواردة في تقارير الفحص في الموقع، هذه التصنيفات تعين على أساس عملية مستمرة من التقييم للمؤسسة مصرفية على مدى فترة من الوقت، وعموما سنة واحدة، التصنيفات الإشرافية للبنك خارج الموقع عادة ما تكون سرية وتستخدم داخليا من قبل المشرفين.

والنماذج التي تندرج تحت نظم تصنيف الإشرافي للبنك:

أولا-نظام CAMEL⁽¹⁾:

في عام 1980، كانت السلطات الأمريكية المشرفة، من خلال استخدام نظام تصنيف CAMEL، أول من أدخل تقييمات للإشراف في الموقع على المؤسسة المصرفية وعرض مفهوم نظام موحد لتصنيف مؤسسة مصرفية في الولايات المتحدة يقوم على تقييم الفاحص المؤسسة مصرفية في إطار معايير رقابية معنية، ويستخدم في الو.م.أ من قبل ثلاث وكالات إشرافية أي نظام الاحتياطي الفيدرالي، ومكتب مراقبة العملة OCC والاتحادية للتأمين على ودائع الشركة FDIC، بموجب هذا النظام، كل مؤسسة مصرفية رهنا على أن يتم فحص تقييم الموقع على أساس خمسة (سنة الآن) معايير وهي: رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، السيولة L، وكلها تعكس الأداء المالي، وسلامة التشغيل، والتوافق التنظيمي للمؤسسة المصرفية⁽²⁾.

في عام 1996 أضيف معيار الحساسية لمخاطر السوق (S) إلى CAMEL، وكل معيار في CAMELS له تصنيف على مقياس من 1 (أفضل) إلى 5 (أسوأ).

1-تقييمات CAMELS⁽³⁾:

- تقييم 1: المؤسسة المالية يوجد نقاط ضعف طفيفة بها، ويمكن التعامل معها بالطريقة الروتينية من قبل مجلس الإدارة، هذه المؤسسات هي الأكثر قدرة على تحمل تقلبات ظروف العمل ومقاومة للتأثيرات الخارجية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة تجارتها، وهذه المؤسسات هي كثيرة الامتثال للقوانين واللوائح، ونتيجة لذلك تظهر هذه المؤسسات كفاءة أكبر لممارسات الإدارة والرقابة، وللتصدي للمخاطر النسبية.

- تقييم 2: المؤسسات المالية هي سليمة جوهريا، مع وجود نقاط ضعف متوسطة داخل مجلس إدارة الشركة، والإدارة قادرة ومستعدة لتصحيح نقاط الضعف وتحمل التقلبات التجارية، وهذه المؤسسات كثيرة الامتثال للقوانين واللوائح، والممارسات الشاملة لإدارة المخاطر هي مرضية نسبيا، ولا توجد مخاوف في إدارة الرقابة والإشراف.

- تقييم 3: المؤسسات المالية تحمل قدرا من المخاوف في إدارة الرقابة والإشراف في واحد أو أكثر من مجالات المؤسسة هذه المؤسسات تحمل مزيجا من الضعف التي قد تتراوح من معتدلة إلى حادة، والإدارة قد تفتقر إلى القدرة أو الرغبة في التصدي بفعالية لنقاط الضعف في غضون الأطر الزمنية المناسبة، المؤسسات في هذه الحالة عادة ما تكون أقل قدرة على تحمل التقلبات وأكثر عرضة للتأثيرات الخارجية من تلك المؤسسات التي قيمت في المركب 1 أو 2، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه المؤسسات

¹ -CBI Bank Supervision Examiners(2006), CAMELS RATINGS, USAID-Funded Economic Governance II Project, , p8.

² -Bodla, BS & Verma, R (2006), 'Evaluating Performance of Banks through CAMEL Model: A Case Study of SBI and ICICI', The ICAFI Journal of Bank Management, vol.5, no.3, pp.49-63.

³ -Salhuteru, F., & Wattimena, F (2015), Bank Performance with CAMELS Ratios towards earnings management practices In State Banks and Private Banks.Advances in Social Sciences Research Journal, P23

ليست ممتثلة للقوانين واللوائح، وممارسات إدارة المخاطر قد تكون اقل من النسبة المرضية، وهذه المؤسسات تتطلب مجهود أكثر للرقابة، وبالنظر إلى القدرة المالية لهذه المؤسسات، فإنها غير مرجحة للفشل⁽¹⁾.

- تقييم 4 : المؤسسات المالية في هذه المجموعة معرضة عموماً لظروف غير آمنة وغير سليمة، هناك أوجه من القصور المالي والإداري الخطير نتيجة الأداء الغير مرضي، والمشاكل في هذه المؤسسات تتراوح بين الشدة والانخفاض في درجة الخطر، يتم حلها من قبل مجلس الإدارة والإدارة، المؤسسات المالية في هذه المجموعة ليست عموماً قادرة على تحمل التقلبات التجارية، قد يكون هناك عدم احترام كبير للقوانين واللوائح، وممارسات إدارة المخاطر عادة ما تكون غير مقبولة بالنسبة لحجم المؤسسة، مع تطلب كبير للرقابة والإشراف، المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطراً على صندوق تأمين الودائع، والفشل هو إمكانية واضحة إذا كانت المشاكل ونقاط الضعف معالجتها وحلها غير مرضي⁽²⁾.

- تقييم 5: المؤسسات المالية في هذه المجموعة تظهر ممارسات غير آمنة للغاية وغير سليمة، وتحمل قصور خطير في أدائها، وغالباً ما تحتوي على مخاطر الممارسات الإدارية، وتشكل مخاطر الإشراف والرقابة، بسبب عدم قدرتها على الإدارة، أو الاستعداد للسيطرة أو التصحيح، وتحتاج فوراً إلى المساعدة المالية الخارجية، من أجل القدرة على البقاء مع تطلب رقابة مستمرة وضرورية، وهذه المؤسسات تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع مع احتمال كبير جداً للفشل.

2- تصنيف معايير CAMELS :

2-1- معيار كفاية رأس المال:

من المتوقع أن الحفاظ على رأس المال يتناسب مع طبيعة المؤسسة المالية، ونسبة مخاطرها ومدى قدرة الإدارة على تحديد وقياس والمراقبة والسيطرة على هذه المخاطر، وينبغي النظر في الوضع المالي للمؤسسة عند تقييم مدى كفاية رأس المال، وإلى أنواع وكمية المخاطر الكامنة في أنشطة مؤسسة لتحديد إلى أي مدى قد يكون من الضروري الحفاظ على رأس المال في مستويات فوق المطلوبة للحد الأدنى لتعكس بشكل صحيح العواقب السلبية المحتملة لهذه المخاطر على رأس مال المؤسسة ويتم تقييم العوامل التالية لتحديد كفاية رأس المال:

- مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي العام للمؤسسة⁽³⁾؛
- قدرة الإدارة على تلبية الاحتياجات الناشئة عن رؤوس الأموال الإضافية؛
- طبيعة واتجاه وحجم الأصول المشككة ومدى كفاية بدائل خسائر القروض بما في ذلك الطبيعة والكمية غير المادية للأصول ومخاطر السوق والمخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة؛
- التعرض للمخاطر التي تمثلها الأنشطة خارج الميزانية العمومية؛
- نوعية الأرباح ومعقولية أرباح الأسهم؛
- آفاق وخطط النمو، فضلاً عن الخبرة السابقة في إدارة نمو رأس المال؛
- الوصول إلى أسواق رأس المال وغيرها من مصادر رأس المال، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه الشركة الأم إن وجدت.

¹ -Gupta & Kaur (2008), 'A CAMEL Model Analysis of Private Sector Banks in India', Journal of Gyan Management, vol. 2, no. 1, pp. 3-8.

² -Wirnkar, A. D., & Tanko, M. (2008), CAMEL (S) and banks performance evaluation: the wayforward. Retrieved May, 24, 2011, p89.

³ -Kapil, S & Kapil, KN(2005), 'CAMEL's Ratings and its Correlation to Pricing Stocks—An Analysis of Indian Banks', University Journal of Bank Management, vol. 4, no. 1, pp. 64-78.

2-1-1- تقييم معيار كفاية رأس المال⁽¹⁾:

- تقييم 1: يشير إلى وجود مستوى رأس مال قوي بالنسبة إلى المخاطر في المؤسسة؛
- تقييم 2: يشير إلى وجود مستوى رأس مال مرضي بالنسبة لمخاطر المؤسسة؛
- تقييم 3: يشير إلى أقل من مستوى مرض من رأس مال نسبة للمخاطر في المؤسسة، ولا بد من زيادة الرقابة، حتى وإن كان رأس مال المؤسسة تجاوز الحد الأدنى للمتطلبات القانونية والتنظيمية؛
- تقييم 4: يشير إلى مستوى منخفض في رأس المال، في ضوء مخاطر المؤسسة، وسلامة المؤسسة قد تكون مهددة، وقد تكون هناك حاجة للمساعدة والدعم المالي من طرف المساهمين أو من مصادر خارجية؛
- تقييم 5: يشير إلى وجود نقص حاد في مستوى رأس المال المؤسسة ويهدد قدرتها على البقاء، وهذا يتطلب وجوب مساعدة مالية وفورية من المساهمين وجهات أخرى.

2-2- معيار جودة الأصول⁽²⁾:

يعكس جودة الأصول الكمية من مخاطر الائتمان الحالي والمحتملة المرتبطة بالقروض والمحافظ الاستثمارية والعقارات الأخرى التي تملكها المؤسسة، وغيرها من الأصول، فضلا عن المعاملات خارج الميزانية العمومية ويعكس قدرة الإدارة على تحديد ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان وتقييم جودة الأصول وهذا يتطلب النظر في كفاية مخصص خسائر القروض، ويتم تقييم العوامل التالية لتحديد معيار جودة الأصول:

- كفاية معايير الاكتتاب، وسلامة الائتمان ومدى ملاءمتها لتحديد المخاطر؛
- مستوى وتوزيع وشدة واتجاه المشاكل وإعادة هيكلة الأصول المتعثرة؛
- كفاية مخصص القروض وتقييم احتياطات الأصول الأخرى؛
- مخاطر الائتمان الناشئة عن طريق المعاملات خارج الميزانية العمومية، مثل الالتزامات غير الممولة، المشتقات الائتمانية والتجارية وخطابات الاعتماد؛
- تنوع وجودة محفظة القروض والمحفظة الاستثمارية؛
- مدى كفاءة الأنشطة التأمينية والتجارية للأوراق المالية؛
- وجود تركيزات الأصول؛
- كفاية القروض، وسياسات وإجراءات الاستثمار؛
- قدرة الإدارة على إدارة الأصول بشكل صحيح وجمع الأصول المشككة في الوقت المناسب؛
- مدى كفاية الضوابط الداخلية ونظم المعلومات الإدارية؛
- حجم وطبيعة استثناءات وثائق الائتمان.

¹ -Gilbert R.A., A.P. Meyer et M.D. Vaughan, 2000, The role of a CAMEL downgrade model in bank surveillance, *Working paper*, Reserve Federal Bank of Saint-Louis, p240.

² -Feldman, R. & Schmidt, J. 1999. What are CAMELS and who should know? *Fedgazette* 11(1): 13-14.

2-1-2- تقييم معيار جودة الأصول:

- تقييم 1: احتمال ضعيف للتعرض لمخاطر القدرة على حماية رأس المال وجودة الأصول؛
- تقييم 2: يشير إلى أن جودة الأصول وإدارة الائتمان مرضية، ومستوى وشدة نقاط الضعف الأخرى تبرر مستوى محدود من الرقابة والإشراف؛
- تقييم 3: تشير إلى جودة الأصول وممارسات إدارة الائتمان أقل من مرضي، قد تكون اتجاهات مستقرة أو تشير إلى تدهور جودة الأصول أو زيادة في التعرض للمخاطر، ونقاط ضعف أخرى، وهذه المخاطر تتطلب مستوى مرتفع من الإشراف والرقابة، وهناك عموماً حاجة إلى تحسين إدارة الائتمان والمخاطر⁽¹⁾؛
- تقييم 4: تشير إلى انخفاض مستوى جودة الأصول وإدارة الائتمان، ومستويات الأصول الخطرة المشككة كبيرة، كما تخضع المؤسسة لخسائر محتملة يعني إذا تركت لحالها قد تهدد قدرتها على البقاء؛
- تقييم 5: يمثل مستوى جودة الأصول وإدارة الائتمان منخفض إلى مستوى خطير، والذي تقدم تهديداً وشيكاً لبقاء المؤسسة.

2-3- معيار الإدارة:

مجلس الإدارة والإدارة، دور كل منهما تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر أنشطة مؤسسة وضمان تشغيل آمن وسليم وفعال.

تعكس القوانين واللوائح المعمول بها في تصنيف الإدارة، وعموماً لا تحتاج الإدارة أن تشارك بنشاط في العمليات المالية يوماً بعد يوم، ولكن يجب عليهم تقديم توجيهات واضحة فيما يتعلق بمستويات التعرض للمخاطر والتأكد من أن السياسات مناسبة. وضعت إدارة عليا مسؤولة لوضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف المجلس وأهداف وحدود المخاطر في إطار معايير التشغيل اعتماداً على طبيعة ونطاق أنشطة المؤسسة.

يتم تقييم العوامل التالية لتحديد معياراً لإدارة:

- مستوى ونوعية الإشراف والدعم لجميع الأنشطة من قبل مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة؛
- قدرة مجلس الإدارة والإدارة للتخطيط والرد على المخاطر التي قد تنشأ عن الأعمال المتغيرة أو الشروع في أنشطة جديدة؛
- كفاءة السياسات الداخلية المناسبة للسيطرة ومعالجة العمليات والمخاطر الناتجة عن الأنشطة الهامة؛
- دقة وتوقيت وفعالية إدارة المعلومات ونظم رصد المخاطر المناسبة لحجم المؤسسة؛
- مدى كفاية التدقيق الداخلي والرقابة لتعزيز فعالية العمليات وإعداد التقارير المالية والتنظيمية الموثوق بها، وحماية الأصول وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية؛
- التوافق مع القوانين واللوائح؛
- الاستجابة لتوصيات مراجعي الحسابات والسلطات المشرفة؛
- عمق الإدارة؛
- مدى قدرة مجلس الإدارة والإدارة على التأثير بنفوذ الحكومات ومدى عرضتها لذلك؛
- معقولة سياسات التعويض وتجنب التعامل الذاتي؛

¹ -APPENDIX A NCUA'S CAMEL RATING SYSTEM (CAMEL), pp2-3.

- البرهنة على الاستعداد لخدمة الاحتياجات المصرفية المشروعة للمجتمع؛
- الأداء العام للمؤسسة والمخاطر فيها⁽¹⁾.

2-3-1- تقييم معيار الإدارة:

- **تقييم 1:** يشير إلى أداء قوي من قبل الإدارة ومجلس أعضاء الإدارة لإدارة المخاطر النسبية بشكل فعال وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

الإدارة ومجلس الإدارة يظهران القدرة على المعالجة الفورية للمشاكل والمخاطر المحتملة وبنجاح.

- **تقييم 2:** مجلس الإدارة مرضية الأداء في إدارة المخاطر بالنسبة لحجم المؤسسة، وقد توجد نقاط ضعف بسيطة ولكن لا تعتبر جوهرية لسلامة المؤسسة ويجري التصدي لها. يتم تحديد المشاكل بفعالية، وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

- **تقييم 3:** يشير إلى أداء إدارة المجلس تحتاج إلى تحسين في إدارة المخاطر، وإلى أن قدرات إدارة مجلس الإدارة لنوع وحجم المشاكل والمخاطر ولقياسها ومراقبتها أو السيطرة عليها غير كاف.

- **تقييم 4:** أداء إدارة المجلس في الرقابة وإدارة العمليات ليست كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المؤسسة، ومستوى المشاكل والتعرض للمخاطر غير مفرط، ويتم تحديد المشاكل والمخاطر بالقدر الكافي، وقياس والمراقبة أو السيطرة على هذه المخاطر يتطلب تحرك فوري من مجلس الإدارة، والإدارة للحفاظ على سلامة المؤسسة، كما أن استبدال أو تعزيز مجلس الإدارة قد تكون ضرورية.

- **تقييم 5:** قصور الأداء النقدي وعمليات إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة، والإدارة ومجلس الإدارة لا تظهر القدرة على تصحيح المشاكل والمخاطر الكبيرة بصورة كافية، التي تهدد باستمرار جدوى المؤسسة واستبدال أو تعزيز الإدارة ومجلس الإدارة أمر ضروري.

2-4- معيار ربحية السهم:

يعكس هذا التصنيف ليس فقط كمية واتجاه الأرباح، ولكن أيضا العوامل التي قد تؤثر على الاستدامة أو نوعية الأرباح والكمية.

يمكن أن تتأثر الأرباح بمخاطر الائتمان المفرطة التي قد تؤدي إلى خسائر القروض وتتطلب إضافات لبدائل خسائر القروض أو عن طريق ارتفاع مستويات مخاطر السوق، التي قد تعرض على نحو غير ملائم أرباح المؤسسة بسبب تقلبات أسعار الفائدة أو آثار الضريبة⁽²⁾.

الأرباح المستقبلية تتأثر سلبا بعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل والتشغيل أو التحكم في النفقات، وبالتنفيذ الغير سليم أو استراتيجيات الأعمال السيئة والتعرض الغير منضبط لمخاطر أخرى. يتم تقييم العوامل التالية لتحديد معيار الربحية:

- اتجاهات واستقرار مستوى الدخل؛
- القدرة على توفير رأس المال الكافي من خلال الأرباح المحتجزة؛
- نوعية ومصدر الدخل؛

¹ -Baral, K.J. (2005), Health check-up of commercial banks in the framework of CAMEL: A case study of joint venture banks in Nepal. The Journal of Nepalese Business Studies, 2(1), 14-35.

² -Rebel A Cole and Jefferey W Gunther(1995) , A CAMEL Rating's shelf life – Financial Industry Studies, Federal Reserve Bank of Dallas, December – pages 13–20.

- مستوى النفقات فيما يتعلق بالعمليات الإدارية؛
- كفاية نظم الموازنة وعمليات التنبؤ ونظم المعلومات الإدارية العامة؛
- كفاءة القواعد للحفاظ على بدائل خسائر القروض واحتياطات التقييم؛
- التعرض لعوامل مخاطر أرباح السوق مثل سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي.

2-4-1- تقييم معيار الربحية:

- **تقييم 1:** الأرباح هي أكثر من كافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال الكافي وغيرها من العوامل التي تؤثر على نوعية وكمية واتجاه الأرباح.
- **تقييم 2:** الأرباح مرضية، وكافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال الكافي وغيرها من العوامل التي تؤثر على نوعية وكمية واتجاه الأرباح، كما أن الأرباح ثابتة نسبياً، أو حتى تشهد انخفاض طفيف.
- **تقييم 3:** الأرباح تحتاج إلى تحسين لدعم العمليات وتوفير تراكم مستويات رأس المال وغيرها من العوامل التي تؤثر على النوعية وكمية واتجاه الأرباح.
- **تقييم 4:** تعاني الأرباح من انخفاض وهي غير كافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال المناسب، حتى تمكن من حماية المؤسسات من تقلبات عدم الانتظام في صافي الدخل أو صافي هامش الدخل مع تطور كبير للاتجاهات السلبية في الأرباح الاسمية وغير المستدامة والخسائر المتقطعة.
- **تقييم 5:** الأرباح تعاني من انخفاض خطير وتشهد خسائر تمثل تهديد لجدوى رأس المال.

2-5- معيار السيولة:

- في تقييم مدى كفاية السيولة في المؤسسة المالية، ينبغي النظر إلى المستوى الحالي وإلى المصادر المحتملة للسيولة، مقارنة باحتياجات التمويل، فضلاً عن مدى كفاية عمليات إدارة الأموال بالنسبة لحجم المؤسسة والمخاطر.
- بشكل عام المؤسسة قادرة على الحفاظ على مستوى من السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب والوفاء بالاحتياجات المصرفية المشروعة لمجتمعها، كما ينبغي أن تعكس عمليات الإدارة قدرتها على إدارة التغيرات الغير مخططة في مصادر التمويل، فضلاً عن الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تسهيل الأصول بسرعة، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكفل عمليات إدارة الأموال، أن السيولة لا تحتفظ بالتكلفة العالية من خلال الاعتماد الزائد على مصادر التمويل التي قد لا تكون متاحة في وقت الشدة المالية أو التغيرات السلبية في ظروف السوق.

يتم تقييم العوامل التالية لتحديد معيار السيولة:

- كفاية مصادر السيولة مقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية وقدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها من السيولة دون أن يؤثر ذلك سلباً على عملياتها.
- توفر أصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد بدون خسارة لا لزوم لها.
- الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل.
- مستوى تنوع مصادر التمويل، سواء داخل وخارج الميزانية العمومية.
- درجة الاعتماد في المدى القصير على مصادر متقلبة للأموال، بما في ذلك قروض لتمويل الأصول الطويلة الأجل.

- القدرة على توريق وبيع كمية معينة من الأصول⁽¹⁾.
- قدرة الإدارة على تحديد بشكل صحيح وعلى القياس والرصد والسيطرة على موقف سيولة المؤسسة، بما في ذلك فعالية استراتيجيات الإدارة وسياسات السيولة ونظم المعلومات الإدارية وخطط طوارئ التمويل.

2-5-1- تقييم معيار السيولة:

- **تقييم 1:** مستويات إدارة الأموال قوية، للمؤسسة الحق في الوصول إلى مصادر أموال موثوقة وكافية، بشروط ميسرة لتلبية احتياجات السيولة الحالية والمتوقعة.
 - **تقييم 2:** مستويات السيولة وإدارة الأموال مرضية، المؤسسة لديها إمكانية للوصول إلى مصادر كافية من الأموال لتلبية احتياجات السيولة الحالية والمتوقعة مع ضعف طفيف وواضح في عمليات إدارة الأموال.
 - **تقييم 3:** يشير إلى مستويات السيولة وعمليات إدارة الأموال في حاجة إلى التحسين، والمؤسسات يفتقرون إلى الأموال.
 - **تقييم 4:** مستويات السيولة وعمليات إدارة الأموال منخفضة وغير كافية، والمؤسسات قد تكون أو لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من حجم الأموال بشروط معقولة لتلبية احتياجات السيولة.
 - **تقييم 5:** مستويات السيولة وعمليات إدارة الأموال منخفضة وخطيرة، يعني أن استمرار بقاء المؤسسة مهدد، وهذه المؤسسات تتطلب مساعدة مالية خارجية فورية لتلبية الالتزامات أو الاحتياجات الأخرى للسيولة النقدية.
- ## 2-6- معيار الحساسية لمخاطر السوق⁽²⁾:

- الحساسية لعنصر مخاطر السوق يعكس الدرجة التي يتغير فيها سعر الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع الأساسية أو أسعار الأسهم ويمكن أن تؤثر سلبا على أرباح المؤسسة أو رأس المال الاقتصادي، وعند تقييم عنصر مخاطر السوق، ينبغي إيلاء الاعتبار إلى قدرة الإدارة على تحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السوق وحجم المؤسسة وطبيعة الأنشطة، ومدى كفاية رأس المال والأرباح فيما يتعلق بمستوى معين من مخاطر السوق وحساسيتها للتغيرات في أسعار الفائدة. العمليات الخارجية يمكن أن تكون مصدر كبير لمخاطر السوق، وبالنسبة لبعض المؤسسات الأنشطة التجارية تشكل مصدرا رئيسيا لمخاطر السوق، ويتم تقييم العوامل التالية لتحديد معيار الحساسية لمخاطر السوق:
- حساسية أرباح المؤسسة أو القيمة الاقتصادية لرأسمالها، وإلى التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع الأساسية أو أسعار الأسهم.
 - قدرة الإدارة على تحديد والقياس والرصد والمراقبة لمخاطر السوق نظرا لحجم المؤسسة وللمخاطر.
 - طبيعة التعرض لمخاطر سعر الفائدة الناشئة عن المواقف التجارية.
 - طبيعة التعرض لمخاطر السوق الناشئة من التداول والعمليات الخارجية⁽³⁾.

¹ -Dang, U. (2011), The CAMEL rating system in banking supervision: A case study. Arcada University of Applied Sciences, International Business, p98.

² -Sarker, A.A. (2006), CAMELS rating system in the context of Islamic banking: A proposed 'S' for Shariah framework. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2(2), 1-26.

³ -Ferrouhi, El-M. (2014), Moroccan banks analysis using CAMEL model. International Journal of Economics and Financial Issues, 4(3), 622-627.

2-6-1- تقييم معيار الحساسية لمخاطر السوق:

- **تقييم 1:** يشير إلى أنه يتم التحكم جيدا في حساسية مخاطر السوق، وعمليات إدارة مخاطر السوق فعالة من قبل المؤسسة.
- **تقييم 2:** يتم التحكم بشكل كاف في حساسية مخاطر السوق وهناك إمكانية في التحكم في أداء الإيرادات، كما أن ممارسات إدارة المخاطر مرضية، ومستوى الأرباح ورأس المال توفر الدعم الكافي للحصول على درجة مخاطر السوق المتخذة من قبل المؤسسة.
- **تقييم 3:** تشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق يحتاج إلى تحسين، وأن هناك إمكانية كبيرة لتأثر أداء الإيرادات أو أن موقف رأس المال سوف يتأثر سلبا، كما أن ممارسات إدارة المخاطر تحتاج إلى تحسين، ومستوى الأرباح ورأس المال قد لا تدعم بشكل كاف درجة مخاطر السوق التي تتخذها المؤسسة.
- **تقييم 4:** تشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق غير مقبولة وان هناك إمكانية كبيرة لتأثر أداء الأرباح أو أن موقف رأس المال سوف يتأثر سلبا، وان ممارسات إدارة المخاطر ضعيفة⁽¹⁾.
- **تقييم 5:** يشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق غير مقبول وان مستوى مخاطر السوق التي اتخذتها المؤسسة تشكل تهديدا وشيكاً على قدرتها على البقاء وممارسات إدارة المخاطر غير كافية.

الجدول رقم 8: تقييمات CAMELS

الإجراء الرقابي	تحليل التصنيف	رتبة التصنيف	درجة التصنيف
الموقف سليم في كل النواحي ما عدا وجود بعض أوجه الضعف البسيطة (لا يحتاج لاتخاذ قرار رقابي)	قوي	1.00-1.40	1
الموقف عموماً جيد، يمكن علاج التغيرات (قد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية)	مرضي	1.60-2.40	2
الموقف يظهر بعض أوجه القصور إذا لم يتم علاجها قد تتحول إلى الأسوأ (يحتاج لرقابة غير عادية)	معقول	2.60-2.40	3
الموقف يهدد استمرار الفرع إذا لم تتخذ التدابير العاجلة (يحتاج للرقابة المستمرة)	هامشي (خطر)	3.60-4.4	4
توجد مخاطر عالية مسببة للفشل (قد يحتاج للرقابة المستمرة من قبل الرئاسة)	غير مرضي	4.66-5.00	5

المصدر: Camels Rating System.RAP32

ملاحظة: استخدم الاحتياطي الفيدرالي، الذي هو أيضا المسؤول عن الإشراف على شركات مصرفية قابضة BHCS استخدم نظام تصنيف الفحص في الموقع عرف باسم BOPEC، ويشترك هذا النظام من خمسة عناصر، ويتم تحويل تقييمات تصنيف المكونات الخمسة وتجميعها من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) وهذا بالنسبة للشركات التابعة للبنك التي يغطيها صندوق التامين على الودائع المصرفية والشركات الأخرى التابعة التي تغطيها الشركة الأم، أما تصنيفات الإدارة المنفصلة، فيتم تقييم الإدارة كل على حدة، ويمكن تصنيف فقط على ثلاثة مستويات مرضي وعادل وغير مرضي.

¹ -Camels Rating System, New England Directors College2011, p13-20

ثانياً- نظام CAEL: عام 1985، FDIC هي التي اعتمدت التقرير خارج الموقع أي نظام CAEL وتم سحبه عام 1999. كان CAEL نظام خبير يستخدم تحليل نسب بسيطة لتعيين تقرير خارج الموقع، وأشار نظام CAEL لأربعة من خمس معايير من عناصر CAMEL هي:

رأس المال C، جودة الأصول A، الربحية E، السيولة L، وكان عنصر الإدارة ليس جزءاً من CAEL، ويمثل الأربع معايير نسب مالية، حيث قسم CAEL المصارف إلى مجموعة أقران على أساس حجم الأصول، لكل واحد من أربعة عناصر CAEL، وتم حساب لها تقديرات كمتوسط مرجع للتقييمات، ولجنة من البنك هي التي تحدد المراقبين ليتم استخدامهم في حساب نسب التقييمات والأوزان المرتبطة، وكان تصويت CAEL أسوأ من التصويت على الموقع الفعلي، ونظراً لغياب الشفافية في معيار CAEL وقع في أخطاء هي:

الخطأ الأول: يحدث في حالة تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL، باعتبار أن موقفه المالي مرضي ولكن الواقع الحقيقي يؤكد عكس ذلك.

الخطأ الثاني: يحدث عندما يتم تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL، باعتبار أن موقفه المالي غير مرضي ولكن حقيقة الواقع تؤكد أن موقفه مرضي⁽¹⁾.

قد قدم البنك المركزي الإيطالي نظام PATROL في 1993 بوصفه إشراف خارج الموقع وأداة لإعطاء التمثيل المنهجي للصحة المالية للبنوك الفردية، وتوفير الدعم في تحديد أولويات استخدام الموارد الإشرافية في تحديد مواعيد التفتيش في الموقع، ويقوم النظام على أساس الأدلة التي تقدمها مجموعة من المعلومات المتاحة عن تحليل كامل للمشرف لتعيين تقييمات دورية، شهرية أو نصف سنوية بالإضافة إلى مدخلات أخرى تشمل الائتمان، سجل البيانات المحفوظة التي تخص المصارف الفردية.

بشأن القروض فوق 150 مليون ليرة، معلومات عن بيانات الخدمة من حسابات الشركة وأحدث المعلومات.

العناصر الخمسة لنظام PATROL هي: دورية كفاية رأس المال، الربحية، جودة الأصول، مكونات التنظيم، السيولة.

تقييم كفاية رأس المال: ويتم تقييم كفاية رأس المال بمقارنة الأموال الخاصة للبنك مع رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر التسويات والسوق وسعر الصرف.

تقييم الربحية: يرتبط بنتائج اقتصادية صافية من البنود الغير عادية لمتطلبات رأس المال لتغطية الخسائر الناجمة عن الديون المودومة، ويرتبط مع العائد على متوسط حقوق المساهمين.

تقييم مكونات التنظيم: على أساس المعلومات المتاحة للمحلل وعلى المعلومات المتاحة من الاجتماعات التي عقدت مع إدارة البنوك ونتائج الفحص في الموقع.

تقييم السيولة: يتم بعد التأكد من عدم التطابق بين ظروف التشغيل العادية ومحاكاة الصدمات الخارجية لأكثر من عام واحد.

ثالثاً- نظام PATROL⁽²⁾:

لقد قدم البنك الإيطالي النظام السنوي للتصويت PATROL في عام 1993، باعتباره أداة للإشراف خارج الموقع، لإعطاء التمثيل المنهجي للصحة المالية للبنوك المنفردة، وتوفير الدعم لتحديد أولويات استخدام الموارد الإشرافية بعد جدولة

¹ - www.let.rug.nl/usa/...central-banking/central-banking-in-the-unite بتاريخ 2014/05/22

² - www.centralbanking.com/organisations/bank-of-italy بتاريخ 2014/08/12

الرقابة على الموقع، حيث لا يوجد ولاية محددة لدورية الرقابة في الموقع للمؤسسات المصرفية في إيطاليا، ويعتمد حصراً على الأدلة المقدمة من مجموعة المعلومات المتاحة للتحليل إلى المشرف لتعيين التقييمات الدورية⁽¹⁾.

المدخلات الرئيسية لنظام PATROL للتحليل خارج الموقع، يتضمن معلومات شهرية، نصف سنوية وتقارير البيانات التنظيمية السنوية من قبل بنك إيطاليا، وتشمل المدخلات الإضافية تسجيل البيانات المحفوظة داخل فروع المخاطر المركزية بالبنك الإيطالي، وتخص هذه المخاطر المركزية القروض فوق 150 مليون ليرة، وتشمل غيرها من المدخلات وتمثل في بيانات خدمة حسابات الشركة، وأحدث معلومات الفحص في الموقع، ومعلومات أخرى التي قد تكون متاحة إلى المحلل.

العناصر الخمسة لـ PATROL تتمثل في كفاية رأس المال، الربحية، جودة الائتمان، التنظيم، السيولة.

- يتم تقييم كفاية رأس المال من خلال مقارنة الأموال الخاصة للبنك مع رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان ومخاطر التسوية مخاطر السوق وسعر الصرف⁽²⁾.

- أما تقييم الربحية، فيرتبط بالنتائج الاقتصادية الصافية من البنود الغير عادية، ويرتبط برأس المال لتغطية الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة، ومتوسط العائد على حقوق المساهمين في النظام المصرفي، وتأخذ هامش الفائدة في الاعتبار أيضاً.

- تقييم جودة الائتمان، يتم على أساس البيانات الفردية المجمعة من معدل القروض السيئة المستمدة من سجل الائتمان المركزي وتركيز القروض الفردية.

- أما تقييم عنصر التنظيم يتم على أساس المعلومات الخاصة المتاحة للمحلل، ويتم الحصول عليها من اجتماعات إدارة البنك، ونتائج الفحص في الموقع.

- تقييم السيولة يتم بعد التأكد من عدم تطابق ظروف التشغيل العادية والصدمات الخارجية على مدى أفق زمني يقدر بسنة واحدة، لمعرفة كيف يمكن لأداء البنك أن يكون في ظل الظروف المعاكسة.

يتم تصنيف كل مكون من PATROL على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ) استناداً إلى معايير الإشرافية والمبادئ التوجيهية، يتم تحويل التقييمات لكل عنصر من تصنيف المركب، أيضاً على مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ)، والذي يتضمن كافة المعلومات الكمية والنوعية الأخرى المتاحة للمحلل، ويتم التحقق من صحة تقييم من خلال إجراء مقارنات مع النتائج الفعلية للرقابة في الموقع.

على الرغم من أن التقييم النهائي يتم باستخدام المعلومات النوعية والكمية المتوفرة لمحلل في السنة الحالية، لا بد من التقييم الكمي المتعلق أساساً ببيانات العام السابق والبيانات الحالية، كما تجدر الإشارة إلى أن تقييمات PATROL تعكس فقط حالة المؤسسة المصرفية عند نقطة من الوقت المناسب، وبالتالي هي تسجيل لظروف التغيرات في أداء البنك والأعمال الاقتصادية الدورية للبنك، ويتم العثور على تقييمات تكون متغيرة لصورة كبيرة عن حالة المؤسسات المصرفية.

¹ -Altman, E.I., Saunders, A., 1998. Credit risk measurement: Development of the last 20 years, *Journal of Banking and Finance* 21, 1721 – 742.

² -S Laviola, P Marullo Reedtz and M Trapanese (1999, *Forecasting bank fragility, the evidence from Italy* paper presented at the Workshop on Bank Supervision and Structure of the Basel Committee on Banking Supervision – 1–2 June, Amsterdam.

رابعا-نظام ORAP⁽¹⁾:

أدخلت اللجنة المصرفية الفرنسية نظام سنوي لتعزيز إجراءات وقائية، تمثل في نظام التصويت ORAP في عام 1997 كنظام تحليل متعدد العوامل للمؤسسات الفردية، والهدف من هذا النظام هو الكشف عن نقاط الضعف المحتملة في المؤسسات المصرفية بفحص جميع مكونات المخاطر المرتبطة بالنشاط والبيئة في كل مؤسسة، والاستفادة من المعلومات الكمية والنوعية. لتقييم ORAP يستخدم مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات، وتشمل هذه المعلومات قواعد بيانات مختلفة لبنك فرنسا واللجنة المصرفية الفرنسية، والتي تقدمها مؤسسات الائتمان نفسها، والتي يتم تخزينها في الأسواق المالية، فضلا عن نتائج عمليات التفتيش والرقابة في الموقع.

تشمل المصادر الخارجية للمعلومات، مراجعي الحسابات، وهيئات الرقابية في فرنسا، وهيئات إشرافية في البلدان الأوربية الأخرى كما يعمل هذا النظام ضمن إطار موحد ورسمي.

أما مكونات نظام ORAP فتشمل 14 مكون، والتي تتمثل في مكونات تتصل بالنسب التحوطية (رأس المال والسيولة ومخاطر وكفاية رأس المال)، مكونات تتصل بنشاط خارج الميزانية العمومية (جودة الأصول، القروض المنعقدة وأحكام القروض السيئة)، ومكونات تتصل بمخاطر السوق والأرباح (الدخل التشغيلي، البنود الغير متكررة، العائد على الأصول) والمعايير النوعية (المساهمين والإدارة والرقابة الداخلية).

يتم تصنيف كل مكون من مكونات المركب بتحجيم مقياس من 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ)، ثم يتم تحويل تقييمات كل المركب بتحجيم بالمثل بين 1 (الأفضل) إلى 5 (الأسوأ).

خامسا-نظام التقييم الهولندي⁽²⁾:

في هولندا، حتى نهاية عام 1999، تم تعيين تقييمات سنوية خارج الموقع من قبل المشرفين، بناء على تقييمهم للمؤسسة المصرفية في سياق المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة، وتشمل هذه المصادر البيانات الشهرية والفصلية للتقارير التنظيمية، والحسابات السنوية وتقارير الفحص في الموقع وأية معلومات أخرى متاحة، تعيين تقييمات هذا النظام يقوم أساسا على الأحكام المهنية من المشرفين وإتباع بعض المبادئ التوجيهية العامة المنصوص عليها من قبل البنك الهولندي في هذا الصدد، ونظرا لاحتمال الخطأ البشري في التقييمات النوعية، يتم تعريض التقييمات للمراجعة من قبل مشرف آخر، يعرف بمبدأ "تحت أربعة عيون"⁽³⁾.

¹ -Gary Whalen(1991),A proportional hazards model of bank failure: An examination of its usefulness as a early warning tool, Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Review, Quarter 1 – pages9-20

² -Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R.(2000') Banking systems around the globe: Do regulation and ownership affect performance and stability?, Policy Research Working Paper 2325, Banque mondiale,p135.

³ -James B Thomson(1991),Predicting Bank Failures in 1980s – Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Review, Quarter 1 – pages 9–20.

الجدول رقم 9: المؤشر/ فئات المخاطر والنسب المستخدمة في نظم التصنيف الائتماني

مؤشرات أخرى	اقتصادية	مراقبة وتسيير	خطر السوق	السيولة	الربحية	الملاءة	جودة الأصول	مؤشر النوع والنسب المستخدمة	النظام والبلد
—	—	1	1	1	1	1	1	6	CAMELS (الولايات المتحدة الأمريكية)
—	—	—	—	5	4	5	5	4	CAEL (الولايات المتحدة الأمريكية)
—	—	1	—	1	1	1	1	5	PATROL (إيطاليا)
—	—	3	1	1	3	2	4	6	ORAP (فرنسا)

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems ”, Reference previous, p 25

المطلب الثاني-نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران⁽¹⁾:

من المسلم به عموماً، أن الوضع المالي للبنوك يمكن أن يكون ذات صلة بمجموعة متسقة من المتغيرات المالية، وتشمل هذه المتغيرات أساساً تدابير من كفاية رأس المال وجودة الأصول، الربحية والسيولة، وعدد كبير من النسب المتعلقة بهذه النسب، وكلها تدخل ضمن نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران، وتسمى هذه النظم أيضاً "النظم الخبيرة العامة" لاستخدامها أنظمة متميزة، قائمة بذاتها لتقييم المخاطر، وللاستخدامها بدرجات متفاوتة العديد من الأنظمة، وتعمل على الإشراف على الذكاء الاصطناعي، الذي يستخدم لتكرير التحليل المالي، والمراقبة للإشراف في الموقع داخل المؤسسة المصرفية، تستند هذه النظم على إدخال عدد كبير من بيانات التقارير التنظيمية والحسابات السنوية، كما يتم استخدام التحليل لإجراء مقارنات الأداء السابق لخدمات المؤسسات المصرفية، وأيضاً لوضع معايير للأداء المالي لمختلف "مجموعة الأقران".

تحليل النسب المالية للمؤسسات الفردية، التي تولد تحذير، إذا تجاوزت نسبة المستوى الحرج، أو وقوعها ضمن فاصل زمني، أو وقوعها ضمن قيم منعزلة بقدر الأداء الماضي للبنك.

يجري تحليل مجموعة الأقران على أساس المؤشرات المالية لمجموعة المصارف، ويتم استخدامه للتأكد ما إذا كان البنك يختلف في طريقة عمله عن نظرائه بفارق كبير، والذي يشكل إنذاراً لتشديد الرقابة أو عدمها⁽²⁾.

يتم بناء مجموعة الأقران في هذا النظام، على أساس نخج هذه الفئات: حجم الأصول (مثل البنوك الصغيرة مقابل الكبيرة) أو على أساس شرائح محددة من الخدمات المصرفية (على سبيل المثال البنوك المحلية التجارية والبنوك الأجنبية، بنوك التعاونية أو بنوك الإدخال) بعض النظم الآن تسمح أيضاً للمشرف ببناء مجموعة الأقران المخصصة للمقارنات (مثل البنوك الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية معينة وإلى منظمة رجال الأعمال)، وكل بنك تتم مقارنة النسب الفردية له مع مجموعة الأقران التي ينتمي إليها، داخل كل مجموعة الأقران.

¹ -Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R. (2001) ,The Regulation and Supervision of Banks Around the World, A New Database, Policy Research Working Paper 2588, Banque mondiale,p107.

² -Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R.(2004), Bank regulation and supervision: What works best?, *Journal of Financial Intermediation* 13 (2), pp205-48, numéro spécial, avril.

يتم إجراء تحديد بسيط لأسوأ أداء المؤشرات بالمقارنة مع متوسط الأقران أو يتم تصنيف المؤشرات المالية من الأفضل للأسوأ، ويتم حساب التصنيف العالمي المئوي، وكل البنوك المنفردة التي تدهورت نسبتها إلى متوسطات مجموعة الأقران، يمكن لهذه المؤشرات المالية الكشف عنها.

يتم استخدام نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران، أيضا لدراسة الاتجاهات في القطاع المصرفي ككل، أو في قطاعات معينة من القطاع المصرفي، كما أنها تستخدم بطريقة محدودة لأداء اختبار التحمل، على سبيل المثال، ماذا يتوقع من البنوك في ظل الظروف المالية الغير المواتية أو الحالات الاقتصادية المختلفة.

النماذج التي تندرج تحت نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران:

أولا-نظام شاشات المراقبة:

الجدول رقم 10: يوضح المتغيرات المستخدمة في نمو نظام شاشات المراقبة لمؤسسة التأمين الفدرالية والولايات المتحدة الأمريكية

معدلات النمو	
1	معدل النمو في إجمالي الموجودات
2	معدل النمو في القروض وعقود الإيجار
3	معدل النمو في القروض والإيجارات بالإضافة إلى الأوراق المالية ≤ 5 سنوات
4	معدل نمو الخصوم المتقلبة
5	معدل نمو رأس المال
	النسب
6	نسبة القروض والإيجارات بالإضافة إلى الأوراق المالية من إجمالي الموجودات ≤ 5 سنوات
7	نسبة المطلوبات إلى الأصول المضطربة
8	نسبة رأس المال إلى الأصول
9	الموجودات لكل موظف

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems ”, Reference previous, p 35

استخدمت السلطات الإشرافية للولايات المتحدة شاشات مراقبة خارج الموقع، وهذا منذ أواخر 1970، لتحديد المشاكل الأولى المحتملة للمؤسسات شاشات المراقبة هذه تسمح للمشرفين بتحليل منهجي، كل ثلاثة أشهر، على أساس مختلف البيانات التي أبلغت عنها البنوك في التقارير وعلى أساس بعض المؤشرات التي يشجع استخدامها أثناء المراقبة، وتلك التي كانت مألوفة لدى البنك الفاحص والمصرفي على حد سواء وإذا كانت مفهومة جيدا⁽¹⁾.

في الآونة الأخيرة، وضع مجلس الاتحاد الاحتياطي في أواخر 1980، الشاشات الفردية لرصد البنك، لإجراء تحليل مفصل لنسبة مالية للبنوك المنفردة، وتكون بمثابة مرشحات رئيسية للبنوك المحتملة الفشل .

تتكون الشاشات من سلسلة جداول تقارير المحددة للبيانات والنسب المالية لكل مؤسسة، وإذا وقعت هذه النسب خارج العتبة أو إذا أظهرت تغيير كبير على أدائها والتي تعرف بأنها "استثناءات"، فان هذا يستدعي خضوع البنوك لمراجعة رقابية إضافية

¹ -Beck, T., Demirguc-Kunt, A., Levine, Ross, 2003. Bank supervision and corporate finance, Policy Research Working Paper 3042, Banque mondiale,p109.

يشمل هذا النظام على أكثر من 30 نسبة مالية، التي تم الرقابة على شاشات الرصد، ويتم تشغيلها كل ربع سنة، استناداً إلى بيانات التقرير، العديد من نسب هذا النظام تتوافق بشكل وثيق مع تقييمات نسب CAMELS في الموقع، هذه النسب تتعلق برصد أسواق رأس المال في حالة قيام البنوك بأنشطة سوق رأس المال، وتغيرات قياس النسب في مجموع الأصول، والتغيرات في الأصول الغير متداولة، والتغيرات في تركيزات قرض رأس المال في إطار القروض التجارية، القروض الاستهلاكية، العقارات السكنية العقارات التجارية، السيولة، الخسائر في الإيرادات التجارية، توزيعات الأرباح، نفقات الرواتب، القروض الداخلية والمشتقات مخاطر الائتمان، ومشتقات الائتمان... الخ.

نظام شاشات الرصد تلعب دوراً هاماً في استهداف البنوك المحتملة ضعفها، وبالتالي يساعد على التخطيط لإجراء فحص أكثر تركيزاً⁽¹⁾.

ثانياً- نظام BAKIS⁽²⁾:

نفذ نظام المعلومات الشامل والموحد أو نظام المعلومات الإشرافية المشتركة BAKIS أو BAKred في 1997، من قبل الهيئة العامة للرقابة بالبنك المركزي الألماني، ويستخدم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران، كمكون لتقييم المخاطر، وفي وقت لاحق، ومن المتوقع أن يشمل النظام على وجه التحديد نظام للإنذار المبكر للبنوك الواقعة في مشاكل⁽³⁾.

نظام BAKIS الحالي يستخدم البيانات الشهرية، والتقارير الفصلية والتنظيمية، والحسابات السنوية، وبيانات الإدخال أهداف نظام BAKIS هو إجراء تقييم سريع للوضع المالي في المؤسسات المصرفية، والاكتشاف المبكر للاتجاهات والتركيزات الممكنة في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومراقبة التطورات العامة داخل المجموعات المصرفية أو القطاع المصرفي بأكمله.

يعمل نظام BAKIS على تحليل 47 نسبة متعلقة بعوامل المخاطر والربحية الشهرية أو ربع سنوية، نصف سنوية، أو سنوية لتقييم المخاطر، وتحمل المؤسسات المصرفية للمخاطرة، وتتمثل عوامل المخاطر في 19 نسب مخاطر الائتمان بما في ذلك الملاءة 16 نسب مخاطر السوق، و2 نسب مخاطر السيولة، و10 نسب متعلقة بالربحية، وكل النسب يتم ترجيحها على قدم المساواة في النظام، والأساس المنطقي لاستخدام عدد كبير من النسب، هو تكليفهم أوزان متساوية، ويستند النظام على تحليل شقين من النسب، الأولى عن طريق التحقق من العلاقات المتبادلة بين النسب، وثانياً من خلال مقارنة نظام BAKIS مع تقديرات المراقب، والتحليل يكشف على أن جميع النسب لها نفس القدر من الأهمية في التحقق من الوضع المالي العام للمؤسسة المصرفية، والتي لا يستطيع احد التعامل معها على أنها زائدة عن الحاجة.

يمكن استخدام نظام BAKIS لمراجعة نسب المصرفية الفردية، أو النسب حسب فئة المخاطر ضمن مجموعة الأقران عند أي نقطة في الوقت المناسب، كما يتم حساب النسب على أساس يومي مع حساب النسب المثوية لنسب كل مجموعة على الشاشة، ويمكن إجراء مقارنات بين النسب المصرفية الفردية مع تلك من مجموعة الأقران القياسية، ويتم حساب بعض مجموعات الأقران القياسية بالفعل داخل BAKIS، ولكن يمكن وضع مجموعات أخرى لمقارنة مجموعات الأقران داخل نظام البنك، وقد تقع ضمن نسب أي من الفئات الخمس المحددة سلفاً، وتتراوح ما بين خمسة، من أفضل إلى أسوأ.

¹ -Richard S Barr, Lawrence M Seiford(1994), Thomas F Siems – *Forecasting Bank Failure: A non*

ParametricFrontier estimation approach – Recherches Economiques De Louvain, Vol 60, No 4, pages417–419

² -German Supervisory Authority – *The BAKIS System* – Internal presentation paper ,p25

³ -www.wow.com/Banque+Centrale+Allemande تاريخ 2014/09/14

استخدام هذا النظام في عملية الإشراف يقتصر حالياً على تحديد أولويات الأنشطة الإشرافية وعلى أساس بيانات المخاطر المصرفية

لا يتضمن النظام أي إجراءات إشرافية محددة مسبقاً، ورتب ونسب مجموعة الأقران هذا النظام ليست تلك المقدمة من البنوك والنتائج التي يكشف عنها النظام من خلال النسب تناقش مع إدارة البنك⁽¹⁾.

ثالثاً- نظام المراقبة الهولندي:⁽²⁾

يستخدم البنك الهولندي، نظام المراقبة، ويتكون من ثلاث وحدات لتوليد تحذيرات، وكانت الهيئة العامة للرقابة مهمة في البداية ببناء نموذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالفشل المحتمل، ولكن نظراً لعدم كفاية بيانات إخفاقات البنوك، وقد وجدت صعوبة في القيام بذلك، وكبدل لذلك، تم تطوير نظام للتنبؤ، بناء على محاولة تقدير تقييمات البنك، ومع ذلك، نظام تصنيف البنك الذي كان قيد الاستخدام حتى ديسمبر 1999، يعمل في إطار المبادئ التوجيهية العامة، وكان شخصي إلى حد ما، وكان معرض لعينة صغيرة وغير متجانسة من البنوك المتاحة، وكان من الصعب بناء نموذج دقيق لتقدير التقييم، ويخطط البنك الآن لتنفيذ "نظام مراقبة" مع هدف توليد تحذيرات عند النسب والتي هي قيم إحصائية شاذة.

مدخلات النظام الهولندي يتألف من مؤشرات الأداء الرئيسية المقدمة من التقارير التنظيمية والحسابات السنوية ومعلومات السوق مثل تقييمات الخارجية وأسعار الأسهم من حيث البيانات المتاحة، والاقتصاد الكلي مثل أسعار الفائدة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الصناعي، ووتيرة العمليات الحسابية والمقارنات تحت الوحدات الثلاث، ويمكن أن تكون يومية أو شهرية أو فصلية أو نصف سنوية، اعتماداً على نسب ما مجموعه 53 نسبة، ويتم تضمين بعض المؤشرات للحصول على معلومات فقط وليس لتوليد تحذير، قد تكون هذه النسب متساوية في جميع البنوك (مثل متغيرات الاقتصاد) أو قد تكون كنسب للتحذير في حد ذاتها، وكل نسبة مالية في أحد البنوك تتم مقارنتها مع النسب الخمسين الخاصة السابقة.

تحليل نظام المراقبة يضم وحدات ثانية وثالثة، الوحدة الثانية تقارن النسب المالية الحالية للبنك مع ملاحظات الحاضر والماضي من مجموعة النظراء، ويمكن للمستخدم تحديد ما إذا كان يريد مقارنة مؤسسة مصرفية مع مجموعة الأقران الافتراضية (أكبر المصارف والبنوك المحلية، فروع البنوك الأجنبية، الأوراق المالية لشركات الاستثمار) وجميع البنوك الأخرى، أو أي مجموعة أقران افتراضية أخرى، من قبل المستخدم، وقد تكون مجموعة الأقران المعرفة من قبل المستخدم مختلفة بشكل منهجي عن مجموعة النظير، ومن المرجح أن الاعتماد فقط على الوحدة الثانية قد يؤدي إلى ضعف كبير للبنوك، ويتم اعتماد وحدة ثالثة لإجراء مقارنات مجموعة الأقران، وفي هذه الوحدة يتم الكشف عن القيم الشاذة من خلال مقارنة الفرق بين نسبة أحد البنوك الحالية ونسبة النظير لها مع الفرق التاريخي بين نسبة البنك ونسبة النظير، كل من الوحدات المتعامل بها يتم استخدامها بشكل مستقل في النظام، لذلك فمن الممكن أن وحدات مختلفة تولد مؤشرات متضاربة حول المؤسسة المصرفية، في مثل هذه الحالة، فإن المشرف عليه أن يقرر من هي النسب الأكثر مناسبة.

من المتوقع إدخال وحدات لتحديد أي بنك يعمل بشكل مختلف بشكل كبير، سواء بمقارنة أدائه الخاص في الماضي أو بمقارنة نظرائه، وتختلف المستويات الاحصائية المرحجة للنظام، وقد وضعت على أساس فترات ثقة 80%، مشيرة إلى بعض المشاكل 95%، تشير إلى مشكلة مرجحة فعلاً للمشرف، ومع ذلك لديها المرونة لتغيير المعلومات لكل نسبة أو معيار، وينبغي لهذا النظام

¹ -Rebel A Cole, Jeffery W Gunther (1995) , Separating the likelihood and timing of bank failure, Journal of Banking and Finance, Vol 19, No 6, September- pages 1073-1089.

² -The Netherlands Bank – Risk Analysis Handbook, p15.

توليد عدد كبير جدا أو قليل جدا من التحذيرات، ويتم تعيين القيم الحرجة من جانب واحد للبنك، بالإضافة إلى معايير أخرى على سبيل المثال نسبة تقييم مخاطر رأس المال 8%⁽¹⁾.

الجدول 13: المؤشر / فئات المخاطر والنسب المستخدمة في نظم تحليل مجموعة الأقران

مؤشرات أخرى	اقتصادية	مراقبة وتسيير	خطر السوق	السيولة	الربحية	الملاءة	جودة الأصول	نسب مستخدمة	النظام والبلد
35	-	-	-	8	5	5	21 ^a	39 نسبة مالية + 35 نسبة رأس مال السوق	شاشات رصد البنك (الولايات المتحدة الأمريكية)
-	-	-	16	2	10	1	18	47	ألمانيا (BAKIS)
15 ^c	6 ^b	-	-	2	13	5	12	53	نظام تقييم (هولندا)

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems”, Reference previous, p 35

a: نسب رأس المال لمراقبة السوق المتعلقة بالنشاط التجاري.

b: مؤشرات السوق الكلي - نمو الناتج المحلي الإجمالي - النمو في الإنتاج الصناعي - معدل البطالة.

أورو / سعر صرف الدولار - الإفلاس في الأشهر الـ 12 ماضية، انتشار العائد على 10 سنوات، السندات الحكومية فوق 3 أشهر.

c: نسب مراقبة رأس مال السوق - تقييمات خارجية - حصة السوق:

المطلب الثالث - نظم التقييم الشامل للمخاطر:⁽²⁾

هذه النظم تقوم بإجراء تقييم شامل ومفصل لمخاطر المؤسسة المصرفية، وتنطوي على تقسيم البنك أو المجموعة المصرفية إلى وحدات تجارية كبيرة، تقييم كل وحدة لجميع المخاطر التجارية، والهياكل الداخلية، بناء على عدد من المعايير المحددة، ويتم تعيين معايير لكل تقييم، يتم تجميع الدرجات الفردية ونتائج التقييم على التوالي إلى مرحلة أعلى مستوى للوصول في نهاية المطاف إلى تقييم نهائي للمؤسسة المصرفية أو للمجموعة.

تم تطوير هذه النظم، وقد اعتمدت مؤخرًا من قبل اثنين من الدول الصناعية العشرة من السلطات الإشرافية.

النماذج التي تندرج تحت نظم التقييم الشامل للمخاطر:

أولاً - نظام RATE⁽³⁾:

في المملكة المتحدة التقييم الرسمي والشامل للمخاطر للبنوك الفردية هو جزء من إطار نظام RATE الذي ادخله بنك إنجلترا، والمستخدم حاليًا من قبل هيئة الخدمات المالية.

والهدف من هذا النظام هو زيادة فعالية الإشراف يجعله يركز على المخاطر، وان تكون لديهم نهج منتظمة لإشراف ديناميكي ومستمر، فهو يستخدم طريقة تخصيص العمل الرقابي للمؤسسة المصرفية، على أساس منهج تقييم المخاطر، وتحديد كيفية

¹ - Robert de Young, Mark J Flannery, William W Lang and Sorin M Sorescu – *The informational advantage of specialised Monitors: The case of bank examiners*, Federal Reserve Bank of Chicago Working Paper series, August 1998 (WP-98-4).

² - Bussière, M., Fratzscher, M. (2006), Towards a new early warning system of financial crises, *Journal of International Money and Finance* 25 (6), 953-73, octobre.

³ - www.countryeconomy.com/key-rates/uk تاريخ 2014/05/22

الإشراف على أساس النتيجة المخصصة لكل مؤسسة، ويتم تطبيق النظام على جميع بنوك المملكة المتحدة، وفروع المملكة المتحدة وبنوك EEA.

يستند نظام RATE على مفهوم تحديد الفترة الإشرافية لكل مؤسسة، ونطاقات الفترة الإشرافية من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات تبعاً لبيان المخاطر لكل مؤسسة، ومع ذلك، تقييمات التغيرات الجوهرية يمكن أن تؤثر على التقييم، وعلى التقدم الذي يحرزه البنك، وعلى التقدم بهدف الإشراف السنوي لكل مؤسسة.

العناصر الرئيسية لـ RATE:

- تحديد وحدات تجارية كبيرة على أساس العتبات المحددة لاستخدام المجموعة: رأس المال التنظيمي/ المساهمة في إيرادات المجموعة أو الأرباح/ المخاطر المالية كنسبة مئوية من رأس مال البنك؛
- الحصول على معلومات قبل زيارة المنظمين، ولا سيما المنظمين الأجانب، لتجنب الازدواجية في العمل؛
- التخطيط للعمل في الموقع، وتضم لقاءات مع إدارة البنك ورؤساء الوحدات الهامة والمجالات الرئيسية (مثل المراجعة الداخلية ومخاطر الإدارة، والامتثال وما إلى ذلك)⁽¹⁾؛
- إجراء تقييم مفصل لمخاطر كل وحدات الأعمال الهامة، على أساس التقييم الكمي والنوعي باستخدام عوامل CAMELBCOM؛
- استنتاج مخصص برنامج إشراف استناداً إلى التقييم؛
- المراجعة الداخلية لتقييمات RATE، التي تضم كبار الموظفين داخل هيئة الخدمات المالية لمراجعة المقررات وتحديد الاتجاهات والقضايا المشتركة؛
- ضمان جودة تقييم RATE من خلال التركيز على العمليات الداخلية المتبعة من قبل الإدارة؛
- توفير التغذية المرتدة لأي بنك ومكتبه الرئيسي، ومواد أخرى للمنظمين والمحاسبين؛

يتم تقييم المخاطر الرسمية من وحدات الأعمال الهامة على أساس تسعة عوامل لتقييم المخاطر التجارية للمجموعة البنكية، ويتم تقييم المخاطر لكل منطقة الأعمال التجارية على أساس ستة عوامل CAMEL-B، هذه العوامل، رأس المال، الأصول، مخاطر السوق، الأرباح والخسوم، الأعمال (والتي تشمل أعمال البنك العامة والبيئة الخارجية)، بما في ذلك تقييم بعض المخاطر المحللة من طرف CAMELS، وتصنف تلك المخاطر التي ليس قابلة للقياس الكمي مثل المخاطر التشغيلية والقانونية والسمعة، بالإضافة إلى ذلك، النوعية ويجري تقييم الضوابط الداخلية باستخدام العوامل الثلاثة، عناصر التحكم، المنظمة والإدارة COM، ويتم هذا التحليل باستخدام خبرة المراقب، في تحليله في الموقع وخارج الموقع.

يتم تحويل تقييم كل عامل من العوامل التسعة للمؤسسة بأكملها أو مجموعة إلى تصنيف عددية، كل تسعة من التقييمات العددية مشتقة على درجة واحدة، والتي تمثل النتيجة النهائية لسعر هذه المؤسسة، والتقييمات تشير إلى مستوى (عالي أو متوسط أو منخفض) وتوجه (زيادة، مستقر أو تناقص) المخاطر التجارية، ومناقشتها مع البنك الأم أو غيرها من المنظمين المعنيين.

¹ – Anthony M Santomero (1977), Joseph de Vinso – Estimating the probability of failure for Commercial banks and the Banking System, Journal of Banking and Finance, Vol 1, No 2, September, pages 185–205

تستكمل المخاطر الحالية للبنك من قبل التغيرات المحتملة في الملف الشخصي خلال الفترة المقبلة، ويتم التقييم باستخدام المعلومات المتاحة للمشرف، جنباً إلى جنب مع توقعات المشرف الخاصة بالسوق لكل مؤسسة، وقد وضعت إدارة البنك برنامج إشراف مناسب.

يتم تحديد أدوات التحليل من خلال الحصول على ما يلي: وثائق مهمة من إدارة البنك، بيانات السياسة العامة، التقارير الشاملة لمنطقة محددة من قبل المدققين الخارجيين للبنك، الزيارات الخاصة من قبل المشرفين "أسواق التداول"، أو الزيارات التي قام بها "فريق الاستعراض" للإشراف على تقييم المناطق الأخرى، ولقاءات مع الإدارة العليا للبنك، وفعالية نتائج الدور الرقابي، يتم دائماً تقييم الأدوات المستخدمة للرقابة بعناية وبطريقة مستمرة.

ثانياً- نظام RAST:

لقد تم تطوير نظام مماثل للتقييم الشامل للمخاطر المصرفية، ووضع لاستخدامه من قبل بنك هولندا في عام 1999 في شكل أداة دعم تحليل المخاطر وعرف بـ RAST، ويجري رسمياً تقييم المخاطر باستخدام معايير محددة لكل فئة تقييم المخاطر يتم تحليل المخاطر في إطار نظام RAST اعتماداً على أربع مراحل متميزة.

أولاً : الوصف العام والتحليل المالي للمؤسسة، استناداً إلى أحدث تقارير الفحص في الموقع ومختلف البيانات التي تم جمعها في إطار التقارير التنظيمية.

ثانياً: اختيار وحدة إدارة المؤسسة.

ثالثاً: تقييم المخاطر والضوابط في الوحدات الفردية.

رابعاً: تجميع النتائج وإعداد التقارير.

يتم تعيين جميع الوحدات الهامة التي تم تحديدها بأوزان وفقاً لأهميتها (وليس المخاطرة)، وهذا التحديد يعتمد على كل من وحدة المساهمة في الأرباح الحقيقية أو الميزانية، وترتبط أوزان مع ثلاث فئات من الأهمية وهي الصغيرة والمتوسطة والكبيرة⁽¹⁾.

فئات تقييم المخاطر تتعلق بالمخاطر التالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر الأسعار، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الإستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة.

فئات التحكم المقررة ثلاثة وهي الضوابط الداخلية والتنظيم والإدارة، ويتم تعيين كافة المخاطر والرقابة في فئات الأوزان وفقاً لمصفوفة افتراضية من قبل المشرف.

كل التقييمات تتم على نطاق أربع نقاط واحدة تمثل مخاطر منخفضة أو الضوابط القوية (أفضل) ثلاثة تمثل مخاطر عالية أو ضعف الضوابط (أسوأ)، وفئات المخاطر والضوابط على التوالي، ويستند التجميع على خوارزمية رياضية، والمصممة لتعكس مسألتين هما الأسوأ والأفضل.

المخاطر العالية يمكن أن تكون أكثر تعقيداً من ضعف الضوابط، ويتم التجميع من أسفل إلى أعلى المخاطر، وتقييم المخاطر يعتمد على مستوى النشاط الوظيفي، ويقوم المشرف بالتحقق من النتائج ومقارنة النتائج مع حكمه النهائي⁽²⁾.

المشرف يمكن له نقض كل النتائج المحسوبة يدوياً في أي مستوى مع التبرير المناسب، ومع ذلك، من أجل تحقيق ضمان الجودة خلال كافة عملية تقييم المخاطر، يشارك اثنان من المشرفين ذوي الخبرة على الأقل في المراحل المختلفة للعملية برمتها.

¹ - تاريخ 2014/10/12 www.centralbanksguide.com/netherlands+bank

² - Daniele Martin – Early warning of bank failure: a logit regression approach, Journal of Banking and Finance, Vol 1 No 3, December 1977, pages 249–276.

في الخطوة الأخيرة تتم مقارنة نتائج العامة لتقييم مخاطر المؤسسة ككل مع قوتها المالية من حيث الملاءة (نسبة رأس المال) والربحية (العائد على حقوق المساهمين) وفي النهاية يستخدم التحليل لتخطيط عملية المراجعة الإشرافية لكل مؤسسة على حدة، وقد لا يتم الإبلاغ عن تحليل المخاطر بما في ذلك التقييم الإجمالي للبنوك، في حالة البنوك الكبيرة، المشرف أيضا يقوم بالتقييم الذاتي في المناطق المعرضة لخطر معين، باستخدام برنامج RAST، ويقارن مع التقييم الذي أجراه البنك والكشف عن الانحرافات، في حين أن نهج التقييم الشامل للمخاطر التي اعتمدها كل من المملكة المتحدة والبنك الهولندي متشابهة إلى حد ما، وهناك عدد قليل من الاختلافات الكبيرة، في منهجية تجميع البيانات في نظام RATE، حيث يتعلق التجميع حسب فئة المخاطر للمنظمة ككل في المقابل RAST يقوم بتجميع من قبل وحدة العمل أو النشاط الوظيفي، وعلاوة على ذلك، RATE يجعل استخدام رأس المال والأرباح ومكونات المخاطر محددة، أما RAST يستخدم متغيرات كمية والتي تتم مقارنتها مع النتيجة النهائية للمؤسسة المقررة في نهاية عملية التقييم.

الجدول رقم 14: المؤشر / فئات المخاطر والنسب المستخدمة في نظام التقييم الشامل للمخاطر المصرفية

مؤشرات أخرى	اقتصادية	مراقبة وتسيير	خطر السوق	السيولة	الربحية	الملاءة	جودة الأصول	نوع الخطر المستخدم	النظام والبلد
5 ^d	-	3	3	1	-	-	1	13	هولندا (RAST)
5 ^e	-	3	1	1	1	1	1	9	المملكة المتحدة

المخاطر القانونية والسمعة، تكنولوجيا المعلومات والإستراتيجية التشغيلية : d

مخاطر الأعمال، تحليل بيئة الأعمال المصرفية الشاملة : e

SOURCE: Ranjana And Van , "Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems", Reference previous, p 26

المطلب الرابع- النماذج الإحصائية:

لقد تم تصميم واستخدام النماذج الإحصائية في السنوات الأخيرة للتنبؤ بصحة البنك في المستقبل، وتهدف النماذج الإحصائية في كونها حقيقة " نماذج للإنذار المبكر"، وأساسا تعتمد على البيانات واستخدام التقنيات الكمية المتقدمة التي تحاول أن تترجم مختلف مؤشرات قوة أداء البنك في تقديرات المخاطر، وبناء على التقديرات، فإن هذه النماذج هي كمحاولة للفصل بين البنوك المرتفعة مخاطر الفشل في المستقبل مع تلك التي لديها مخاطر منخفضة من الفشل في المستقبل.

تم تطوير النماذج الإحصائية للتنبؤ بصحة البنك في المستقبل في 1990، وكان هذا أساسا نتيجة لسلسلة من الإخفاقات التي شهدتها بنوك الولايات المتحدة، ويرافق هذه النظام بتكلفة آثار القرار وإمكانية المخاطر النظامية.

هناك نوعان من الخلافات الجوهرية بين النماذج الإحصائية والنظم الثلاثة المذكورة سابقا.

أولا: يتم توجيه تركيز النماذج الإحصائية أساسا على الكشف عن المخاطر التي من المرجح أن تؤدي إلى ظروف غير مواتية في وقت محدد، وتقف على نقيض التركيز على الأوضاع الراهنة للمؤسسة المصرفية، والتي هي إلى حد كبير الهدف الرئيسي للنظم الثلاثة السابقة.

ثانيا: استخدام تقنيات متقدمة للتحديد الكمي للعلاقات الاقتصادية السببية بين المتغيرات التفسيرية والنتائج، ويتم اختبار وجود تأثير مختلف العوامل المسببة للنتائج الكمية المحددة، ويتم اتخاذ تدابير لاتجاه وقوة العلاقة السببية، ويستخدم الاستدلال الإحصائي

باعتباره الدليل لتحديد خصائص وسمات العلاقات السببية، ثم يتم استخدامها للتنبؤ بأحداث المستقبل، حتى الآن العوامل النوعية لم تلعب دورا هاما في النماذج الإحصائية، على النقيض من ذلك في ثلاث فئات النظم الثلاثة السابقة.

في حين إن استخدام التحليل الكمي في درجات متفاوتة يعتمد على نطاق واسع أو في جزء منه على حكم الإنسان، ليس فقط في اختيار المتغيرات التفسيرية وأوزانها ولكن أيضا في معظم الأحيان لإجراء تقييم نهائي للنتيجة الكمية، ويمكن استخدام أساليب التقدير المختلفة لبناء النماذج الإحصائية.

معظم النظم المدروسة تستند إلى تقنية الاستجابة النوعية التي تحلل العلاقة السببية بين مجموعة من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المحدودة، ويمكن لان تكون هذه المتغيرات التابعة في هذه النماذج يمكن أن تكون للتنبؤ بالفشل أو للتنبؤ بالبقاء، أو هي لتصنيفات البنوك.

فنظام النماذج الإحصائية يستند على تقنية المدة، والذي يستخدم لتوليد تقديرات ليس فقط لاحتمال فشل احد البنوك لكن أيضا إلى الوقت المحتمل للفشل، حيث يفترض هذا النظام أن كل بنك سيفشل في نهاية المطاف، والمتغير التابع ليس مجرد "فشل" ولكن "وقت الفشل"، بناء على معادلة تسمح بحساب احتمال أن البنك سوف يبقى لفترة أطول من بعض الوقت المحدد في المستقبل، أو يفشل في وقت محدد في المستقبل⁽¹⁾.

النماذج التي تندرج تحت النماذج الإحصائية:

حاليا، فقط السلطات الإشرافية الفرنسية والولايات المتحدة استفادت من النماذج الإحصائية . النماذج الإحصائية هي جزء من عملية واسعة النطاق للرصد خارج الموقع، ولتقدير بعض نماذج الإنذار المبكر، وضع المشرفين البيانات التاريخية المتعلقة بإخفاقات البنوك في الولايات المتحدة في 1980 وفي فرنسا في أوائل 1990 قد اعتمدت اللجنة الفرنسية على قاعدة طويلة الأمد، وعلى التحليل الإحصائي لبناء نموذج إحصائي لها، أما OCC وبنك إيطاليا يقومون حاليا بتطوير واختبار نماذج الإنذار المبكر لكل منهما لتنفيذها قريبا.

لغرض تحليل النماذج الإحصائية يتم تجميع عدد من النماذج تحت نفس العنوان على النحو التالي:

أولاً- نماذج تقدير التقييمات أو خفض التصويت.

ثانياً- نماذج التنبؤ بالفشل أو البقاء.

ثالثاً- نماذج التنبؤ بالخسارة.

رابعاً- نماذج أخرى.

¹ –Mark J Flannery – Using Market information in Prudential Bank Supervision: A review of the US empirical evidence, Journal of Money, Credit and Banking – August 1998, pages 273–302

الجدول رقم 15: الميزات النسبية لنماذج الإنذار المبكر

استخدامات الانتاج	إنتاج	استخدام الإنسان	منهجية	المدخلات	تردد	وقت أفق المرء العقلي	هدف	نموذج
الإشرافية إدارة مراقبة في الموقع فحص قسم إلى امتحانات خطة النظام المصرفي عام إشراف إدارة تجمعات لل القطاع المصرفي الاتجاهات	قائمة كل المؤسسات أقل من 5 التصنيفات مفصل تحليل كل مؤسسة	نعم، لا تقييم إدارة الجودة و المساهمين الالتزام في المباراة النهائية تحليل	تقييم الخسائر المتوقعة في المحفظة الائتمانية أكثر من 3 سنوات تعديل الخسائر المحتملة من الحالية رأس المال والمستقبل الربحية تقييم إدارة و المساهمين التزام	التقارير التنظيمية معطيات التقييمات الداخلية القانونية، وبلد مخاطر القطاع بنك فرنسا قاعدة البيانات وتحليل من المخاطر والشركات الاقتراضي تصنيف خارجي وكالات	كل 6 أشهر	3 سنوات	تقييم مستقبل الملاءة المالية على أساس محتمل خسائر في الائتمان محفظة	SAABA فقدان المتوقع نموذج مصرفي اللجنة، فرنسا
أكبر مراقبة البنوك استثناء مراقبة عامة حركة و اتجاه استثناء المدرجة البنوك	استثناء قائمة المصارف أن تفشل المعايير ترتيب خطر - 2 3% أو أكثر بيان المخاطر تحليل كل البنك إعطاء "تغيير تحليل "و "تحليل الأقران	لا	الاحتمالية ذات متغيرين تراجع تقييم الحالي خصائص البنك المالية المتغيرات لل أوجه التشابه مع متغيرات النموذج (فترة تقدير 1985-1991)	تقرير ربع سنوي الدعوة معطيات	كل 3 أشهر	2 سنوات	توقع احتمال فشل	SEER خطر التصنيف - القتل تنبؤ نموذج اتحادي حجز نظام، الولايات المتحدة
أكبر مراقبة البنوك ترفع علم	ضعف ارتفاع المصارف نمو	لا	تحديد البنوك مع القروض معدل نمو أكثر من 5%، يعتمد على 4 نسب ومعدلات النمو 5	تقرير ربع سنوي الدعوة معطيات	كل 3 أشهر	4-5 سنوات	تحديد من المحتمل البنوك محفوظة بالمخاطر	نمو الرصد النظام - نمو نموذج تتبع FDIC، الولايات المتحدة

أكبر مراقبة	قائمة البنوك في خطر فحص العاملين المخاطر الكلية لل فشل البنوك	لا	تقييم 3	البيانات السنوية معلومات أخرى	سنوي	أسنة (3) سنوات أيضا يجري اختبارها)	تحديد البنوك في خطر الفشل، و المخاطر الكلية لل الفشل قبل أي دولة أخرى بيان الخطر هو المتاحة. ال. تحديد ينبغي سبق ممتحن خفضه	مصرف آلة حاسبة - فشل تنبؤ نموذج أورينت، الولايات المتحدة
			الخطر الرئيسي فئات: محفظة البنك خطر (السيولة، القروض المتعثرة، CAMELS قبل) حالة بنك (الأرباح والمخاطر رأس المال) البيئة المصرفية خطر (مقاطعة / الدولة بطلاة معدل وحجم البنك، العمر من البنك الميثاق والتنظيمية تحولات النظام				سبق ممتحن خفضه	

SOURCE: Ranjana And Van , “ Supervirony Risk Assessement And Early Warninig Systems ”, Reference previous, p 36

أولاً- نماذج تقدير التقييمات أو خفض التصويت:

اثنين من السلطات الرقابية بالولايات المتحدة تقوم حاليا باستخدام النماذج التي تقدر على تصنيف محتمل أو خفض التصنيف للبنك، ويتم تشغيل بيانات التقرير الفصلي كل ربع سنة.

قد وضع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نوعين مختلفين من الأنظمة، واحد لتقدير التقييمات وللتصنيف والمعروف باسم SEER في عام 1993، والآخر نظام مراقبة المؤسسات المالية والمعروف باسم FIMS .

1- نموذج SEER:

الجدول رقم 16 : يوضح المؤشرات المستخدمة في نماذج التقييم

نموذج SEER لتقدير التصويت		نموذج SCOR	
المتغيرات	العلاقة مع خطر التصويت	المتغيرات	العلاقة مع خطر تخفيض
<u>جودة الأصول</u>		<u>جودة الأصول</u>	
قروض ماضية (30-89 يوما)	+	قروض ماضية (30-89 يوما)	+
قروض ماضية 90 يوم فأكثر	+	قروض ماضية بـ 90 يوم فأكثر	+
قروض عقارية ممنوعة	+	عدم استحقاق القروض	+
عدم استحقاق قروض	+	قروض عقارية أخرى (قروض ممنوعة)	+
<u>أرباح</u>		خسائر احتياطي القروض	-
صافي الدخل	-	إجمالي العرضية	+
<u>سيولة</u>		مخصص خسائر القروض	+
الأوراق المالية المستثمرة		<u>الأرباح</u>	
<u>رأس المال</u>		الدخل قبل الضرائب وأحكام استثنائية	-
مجموع صافي القيمة	-	<u>السيولة</u>	
مطلوبات أخرى			+
بنك مراقبة موحدة الشاشة (UBSS) لنمو الأصول	+	موجودات سائلة	-
مركب UBSS	+	قروض وأوراق مالية على المدى الطويل	-
قبل التصويت	+	<u>رأس المال</u>	
قبل مركب تصويت CAMELS	+	مجموع رأس المال	-

ملاحظة:

(+) تقدير أعلى المخاطر

(-) تقدير انخفاض المخاطر

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems”, Reference previous, p 37

يستخدم نموذج التصنيف SEER الإنذار اللوجستي المتعدد الحدود لتقدير تصنيف البنك بناءً على أساس بيانات التقرير، وعلى وجه التحديد، يعتمد النموذج على احتمالات مركبات CAMELS، ولكل واحدة من خمسة، تقييمات ممكنة (1-5)، ولتقييم SEER، يتم ضرب مجموع مستويات التصنيف الخمسة في احتمالات كل منه.

نموذج SEER يحدد العلاقة التاريخية بين البيانات الموجودة في التقرير، ودرجات تقييم الفحص، تتم باستخدام بيانات التقرير، باستعمال اثنين من المتغيرات السابقة وما يقابلها من بيانات الفحص الآخر، ويحدد العلاقة بين المتغيرات التابعة (تصنيف الفحص) والتفسيرية (من التقارير) ويتم تقديمها في الفترة الحالية ثم يتم استخدامها لتقدير الأحداث خلال فترة لاحقة.

نموذج SEER يوفر وجود علاقة إحصائية بين تصنيفات مركب CAMELS، باستخدام قائمة من حوالي 45 من المتغيرات المالية والغير مالية، خلال فترة تقديرية غير ثابتة، ومتغيرات هذا النموذج وكذلك المعاملات الخاصة به تتغير من ربع إلى ربع سنة المتغيرات المستخدمة في نموذج SEER يتم اختيارها من قبل تقنية الانحدار إلى الوراء ومن بين المتغيرات المستخدمة في نموذج SEER عموماً القروض المتأخرة السداد، القروض العقارية الممنوعة، رأس المال الملموس، صافي الدخل، الأوراق المالية والاستثمار، بنك مراقبة الشاشة (UBSS)، أصول نتيجة النمو، UBSS المركب، تصنيف الإدارة السابقة، تصنيف مركب CAMELS المسبق، ثم يجمع بين أوزان متغيرات النموذج المحددة مع القيمة الحالية لتلك المتغيرات من تقارير تقدير البنك المحتملة لتقييمات مركب CAMELS للمؤسسة المعنية ويجري الآن اختبار المزيد من متغيرات تصنيف SEER للعمل على خفض تصنيف، فقط لتحديد البنوك التي هي في خطر حتى يتم تقليله ويتم استخدام SEER أيضاً للمساعدة على تقييم البرنامج المركب BOPEC لشركة مصرفية قابضة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك المكون، كما يتم استخدام تصنيف SEER لتقييم المراقبة خارج الموقع لشركات المصرفية القابضة، وللشركة القابضة لمصرف واحد، ويتم حساب التصويت SEER باستخدام متوسط الموجودات المرجحة للمصارف الفرعية لاستخدامها في BOPEC⁽¹⁾.

2- نموذج SCOR⁽²⁾: وضعت مؤسسة التأمين الفدرالية نموذجاً للتقييم خارج الموقع SCOR في عام 1995 ليحل محل نظام CAEL يتم تشغيل SCOR كل ربع سنة على أساس بيانات التقرير، ويستخدم SCOR النموذج اللوغاريتمي لتقييمات CAMELS وتقدير الخفض المرجح للبنوك مع تصنيف مركب CAMELS 1 و 2، والمنطق من هذه العملية هو أن البنوك التي تتلقى في فحص الموقع 3 أو 4 أو 5 تخضع بالفعل للمزيد من المراقبة الإشرافية.

نموذج SCOR يقارن بيانات التقرير في الموقع لمدة عام سابق، ويستخدم معاملات العلاقة المقدرة وبالمقارنة مع بيانات التقرير الحالي لتقدير التصنيفات المستقبلية، وتحديد العلاقة بين المعاملات السابقة والحالية، ويتم التنبؤ لإجراء الفحص في المستقبل يستخدم SCOR في تقديره خبرة الفاحص للتعرف على المتغيرات التي ليست لها دلالة إحصائية. تشمل متغيرات SCOR احتياطات خسائر القروض، القروض المتأخرة السداد 30-89 يوماً، القروض المتأخرة السداد 90 يوماً وما فوقها، قروض غير الاستحقاق وغيرها من العقارات المملوكة مخصصات خسائر القروض، الدخل قبل الضرائب والرسوم غير عادية، المطلوبات المتقلبة، الأصول السائلة والقروض الطويلة الأجل، الأوراق المالية، متغيرات التدفق، وكلها تقاس باستخدام ربع المجاميع الأربعة، ويتم اخذ المتغيرات الأوراق المالية من نهاية ربع الأرقام⁽³⁾.

العديد من المتغيرات المستخدمة في نظام SCOR هي في الواقع مشابهة لتلك المستخدمة في نموذج تصنيف SEER في مجلس الاحتياطي الاتحادي، ومع ذلك فإنه لم يتم تضمينه قبل فترة تصنيف CAMELS في نظام SCOR كما هو الحال في نظام SEER.

الأفق الزمني لتقدير تقييم SCOR يتم من أربعة إلى ستة أشهر، ويتم أيضاً استخدام تقديرات اختبار على مدى أفق زمني أطول من 12-18 شهر، ولكن تم العثور على أن دقة الفحص تكون بعد فترة ستة أشهر.

¹ –Board of Governors of the Federal Reserve System – *An overview of SEER risk rank, SEER statistical methodology, A brief overview of SEER, An overview of SEER risk rank variables*, mimeos.

² –Estrella, A., Park, S., Prestiani, S(2000), *Capital ratios as predictors of bank failure, Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review*, p125.

³ -Richard H Pettaway and Joseph S Sinkey Jr(1980, Establishing on-site bank examination priorities: an early warning system using accounting and market information, *The Journal of Finance*, Vol 35 No 1, March – pages 137–150.

نظام SCOR في شكل جدول يعطي احتمال كل من خمسة تقييمات لتقييم البرنامج المركب المقبل للبنك، إذا تم التصنيف الحالي للبنك 1 أو 2، احتمال سوف يتم تقييمه مساويا لمجموع الاحتمالات الفردية بتقييم 3 أو 4 أو 5. تصنيف SCOR منفصل على أساس كل خمسة تقييمات، والتي تتضاعف مع احتمالات الجمع في وقت لاحق من التحليل النهائي.

تصنيف SCOR يعمل على محاولة تسليط الضوء على مجالات محددة مسؤولة على خفض تصنيف المتغيرة، ويتم ذلك عن طريق مقارنة البنوك ذات تقييم متوسط بالنسبة للمخاطر (من البيانات المالية للتصنيف في الموقع للعام الماضي والوسيلة لجميع البنوك).

كما يشير تقديرات SCOR إلى حدوث تدهور في المؤشرات المالية، وهو من نماذج خفض التصنيف الأكثر دقة في التنبؤ خلال الركود الاقتصادي.

الجدول رقم 17: المؤشر / فئات المخاطر والنسب المستخدمة في النماذج الإحصائية (التصويت / تقدير خفض التصويت)

مؤشرات أخرى	اقتصادية	مراقبة وتسيير	خطر السوق	السيولة	الربحية	الملاءة	جودة الأصول	المؤشر المستخدم	النظام والبلد
3 ⁱ	-	1 ^h	-	1	1	1	4	11	تصويت SEER (الولايات المتحدة الأمريكية FED)
-	-	-	-	3	1	1	7	12	تخفيض SCOR التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية FDIC)

h: قبل إدارة التقييم

i: وحدة شاشة مراقبة البنك UBSS، مركب نقاط SCOR، مركب CAMELS قبل التصويت

SORCE: Ranjana And Van , “Supervirony Risk Assesement And Early Warninig Systems”, Reference previous, p 29

ثانيا- نماذج التنبؤ بالفشل أو البقاء:

وتستند هذه النماذج التي تهدف إلى التنبؤ بالفشل أو بقاء المؤسسة المصرفية على أساس أن المؤسسات المصرفية التي تفشل أو تواجه ضائقة مالية عادة عرضة لنفس سلوك البعض قبل سنوات، ويمكن تحدي.

هذه السلوكيات من خلال تحليل مالي، ولذلك تحاول هذه النماذج تحديد الارتباطات ومعاملات الارتباط بين نسب مالية معينة أو اقتصادية وانحياز البنوك، ويستخدم عينة من البنوك المفلسة أو المتعثرة للتقدير، وتستخدم بعد ذلك للخروج من عينة لتحديد نسب ومؤشرات أكثر البنوك التي تشبه المتغيرات المقدرة في هذه النماذج.

لبناء هذه النماذج، من الضروري أن تكون بيانات تاريخية عن البنوك التي فشلت، إذا لم يكن هناك تاريخ من الفشل أو إذا كان هناك عدد قليل جدا من الفشل، يركز التقدير باستخدام بيانات البنوك الضعيفة وفي هذه الحالة من الضروري وضع تعريف دقيق للبنوك الضعيفة.

1- نموذج SEER لتقدير الفشل:

نموذج SEER الذي استخدمه مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في وقت سابق هو نموذج ترتيب المخاطر الذي يقدر احتمال من 0-100% بان البنوك سوف تفشل (أو تصبح ضعيفة ماليا)، وبعد عامين من استخدام هذا النموذج تم إسناد تقدير الحالة المالية للبنك في هذه النموذج، ويتم قياسها على أساس بيانات التقرير الأخير، ورتبة الخطر هو إحصائية واحدة يلخص ويقدر خطر الفشل بالبنك⁽¹⁾.

هذا النموذج هو نموذج الاحتمالية ذات متغيرين توظف تقنية الانحدار لتقدير احتمال الفشل، وهذا يعني أن المتغير التابع يأخذ أي من القيمتين، 1 لعدم البقاء و0 من اجل البقاء، ويجعل هذا النموذج من استخدام خصائص فشل البنوك في الولايات المتحدة خلال الفترة 1985-1991، لتوفير علاقة إحصائية بين إخفاقات البنوك والمعلومات المالية، كونها مبنية على تقارير البيانات لإدخال البيانات، ويتم تشغيل النموذج كل ربع سنة بعد تطويره، كما كان عليه قبل سنتين كفترة لتقدير حساب الأوزان، وقد وضع هذا النموذج على أساس بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1985-1991، ويستخدم النموذج 11 متغيرة تفسيرية، ويتم استخدام القيم المصرفية الفردية منها لحساب رتبة الخطر.

هذا النموذج كان في البداية سرد بسيط للمتغيرات التي ساهمت في فشل معايير البنك، وتم تحديثه في عام 1997 ليشمل "تحليل المخاطر" الذي يتضمن "تحليل الأقران" و "تحليل التغيير" لكل بنك على حدة.

معلومات التقارير السابقة حول مخاطر البنك القريبة إلى نظرائه، وهذا الأخير يوفر معلومات حول العوامل المسؤولة عن التغيرات في مرتبة خطر البنك على مر الزمن.

كما أن توزيع متوسط رتب الخطر عبر البنوك يوفر أيضا تدابير المستوى الحالي لخطر الصناعة المصرفية، استنادا إلى المعلومات المالية التي أعلن عنها في التقارير⁽²⁾.

2- نموذج OCC:

في الوقت الحاضر OCC لا تستخدم أي نموذج للإنذار المبكر لغرض الإشراف، ومع ذلك فقد بدا في العديد من الجهود البحثية على مدى السنوات القليلة الماضية في هذا المجال، وقد تم اختيار بعض النماذج المتطورة لقدرتها على التنبؤ.

نموذج HIGHRISK حاول تمييز البنوك من البنوك منخفضة المخاطر والاستفادة من تسعة متغيرات تفسيرية، بما في ذلك مؤشرات الفروع على مستوى البنك، وقد تم تطوير هذا النموذج على أساس تجريبي فقط، وذلك باستخدام عينة من "دين وفو" للبنوك 1981-1989.

ليتم تبني نموذج احتمال البقاء، والذي هو نموذج للتنبؤ إلى ما بعد عامين كأفق زمني، واستخدم النموذج خمسة متغيرات تفسيرية للتمييز بين البنوك عالية المخاطر من البنوك المنخفضة المخاطر، ثم تم تطويره باستخدام بيانات تجربة فشل البنوك 1986-1988، وفي وقت لاحق تم اختبار أيضا فترة الفشل 1989-1993، وكل هذه النماذج قيد الاستخدام وليست نشطة حاليا.

¹ بتاريخ 2014/07/24 www.let.rug.nl/usa/...central-banking/central-banking-in-the-unite

² -Beverly J Hirtle and Jose A Lopez(1999) , *Supervisory information and the frequency of bank examinations*, FRBNY Economic Policy Review, April – pages 1–19.

قد أطلقت OCC الآن مبادرة مصممة لاستخدام أدوات التنبؤ على نحو أكثر فعالية، وقد أطلق على المبادرة "مشروع الكناري"، وسيشمل المشروع إنشاء الإنذار المبكر، التي ستمكن المشرف من معرفة الاتجاهات الناشئة للمخاطر فوراً وبالتنبؤ بالأحداث بدقة.

إن نموذج حاسبة المصرف للـOCC سيكون جزءاً من مشروع كناري ويجري اختبارها للتحقق من صحة استخدامه قريباً، والهدف من نموذج حاسبة البنك هو تحديد للفاحص ارتفاع المخاطر الكلية لفشل البنك وخاصة البنوك المعرضة للخطر التي هي تلك البنوك التي قد تواجه احتمال ارتفاع الفشل، ويعمل النموذج على إظهار مؤشرات البنوك المتعثرة من خلال البيانات المالية وبذلك يتمكن المراقب من تقليل احتمال الفشل، وبالنظر إلى هذه الأهداف فإن النموذج يستخدم البيانات المالية، بدلاً من نموذج المخاطر النسبية، وهذه البيانات تستخدم أساساً في حالة البنوك الصغيرة والمتوسطة، أما البنوك الكبيرة فيستخدم المشرف وسائل إضافية لتقييم المخاطر.

كما يستخدم نموذج الطريقة القياسية للانحدار اللوجستي، والمتغير التابع هو مجموع إخفاقات البنوك، والبنوك المتعثرة على العدد الكلي للبنوك الوطنية، والمتغيرات المستقلة تنحصر في ثلاث فئات رئيسية من المخاطر: أولاً: مخاطر محفظة البنك، وتشمل المتغيرات المتعلقة بعدم تطابق الأصول والخصوم، السيولة في التمويل، القروض المتعثرة، تقييمات CAMELS 3 أو 4 أو 5، لتأكد البنك والفاحص من وقوع البنك في مشاكل التعثر والفشل. ثانياً: مخاطر البنك، وهذا يتعلق بقدرة البنك على تحمل الصدمات ويشمل معايير الربحية ورأس المال.

ثالثاً: مخاطر بيئة البنك، وهذا يتعلق بتأثير البيئة على عامل البنك والمخاطر تشمل عوامل مخاطر البيئة، معدل البطالة في منطقة سوق البنك، ويؤخذ منطقة السوق باعتبارها مقاطعة الرئيسية، حيث يقع مكتب للبنوك ذات الأصول المساوية لـ 500 مليون دولار أمريكي، والدولة الرئيسية للبنوك الواقعة أصولها أكثر من 500 مليون دولار، وقد أظهرت الاختبارات الأولية، إن مستوى البطالة في منطقة السوق للبنك مهم في التنبؤ بفشل البنك.

النموذج أيضاً يجعل من استخدام بعض متغيرات التحكم للسيطرة على الخلافات في المجموعات الفرعية للبنوك أو تغييرات النظم التنظيمية التي تعمل فيها، ومتغيرات تتعلق بحجم البنك والتي أصولها فوق أو تحت 500 مليون دولار⁽¹⁾.

قد تم تعيين مستوى حرج في النموذج عند 25% وهذا يعني أنه إذا كان نموذج يبين أن البنك لديه مخاطر فشل أكثر من 25%، فلن تكون إشارة للفشل، وتم تعيين مستوى لدقة النموذج هو 50%، وتدل هذه المعايير على أن نوع الخطأ الأول يساوي نوع الخطأ الثاني.

الأفق الزمني للتنبؤ في النموذج سنتين ويكون العمل في النموذج بشكل سنوي، وقد أظهرت الاختبارات الأولية للنموذج أنه لا يتوقع ارتفاع مخاطر الفشل لمدة ستة أشهر على الأقل قبل تخفيض تصنيف CAMELS الذي يسبق الفشل. تم العثور على نموذج يصلح لتحسين ملحوظ في الانتقال من عامين لمدة أقصاها ثلاث سنوات كأفق زمني، مشيراً إلى أن الفشل أو الاندماج هو الأكثر احتمالاً للحدوث في غضون ثلاث سنوات من الضغط على البنوك.

¹ –Sebastiano Laviola – Banks' Early Warning Systems: A Review of recent literature, Background Paper– Annex 3 to ECB Report SUP/98/35.

3- النموذج الايطالي للتنبؤ بالفشل:

بنك ايطاليا عمل على تطوير نموذج للتقييم ليس فقط احتمال فشل البنك على مدى أفق زمني ثابت ولكن أيضا في التوقيت الحالي، والمتغير التابع في النموذج هو المدة.

يقيس بنك ايطاليا الوقت في أشهر الفشل، ويركز هذا النموذج على الاحتمال الشرطي لفشل البنك في الفترة المقبلة بالنظر إلى تمكنه من البقاء، على النقيض من ذلك، ناقش نماذج الاحتمالية واللوغارتمية في الولايات المتحدة واللدان يركزان على احتمال الفشل الغير مشروط في بعض النقاط الغير محددة من الوقت على مدى الفترة الزمنية المحددة في النموذج.

يضمن النموذج عينة من البنوك الفاشلة لتشمل البنوك المتعثرة أو البنوك التي تم تصنيفها أو الاستيلاء عليها لاختبار أدائها وقد تم اخذ عينة من البنوك المتعثرة التي تم تصنيفها خارج الموقع (PATROL) تصنيف 3 وما فوق، ويجري حاليا اختبار عدد من المتغيرات لاستخدامها بوصفها المتغيرات التفسيرية في النموذج.

الجدول رقم 18: المؤشرات المستخدمة في نماذج التنبؤ بالفشل والبقاء على قيد الحياة

بنك المحاسبة : نموذج إحصائي		نموذج SEER للتنبؤ بالفشل	
علامة المعامل	متغيرات مستقلة	علامة المعامل	متغيرات مستقلة
	خطر محفظة البنك		<u>جدول الأصول</u>
+	قروض ماضية (90 يوم) + عدم استحقاق القروض + قروض عقارية أخرى التي	+	قروض تجارية وصناعية
+	سيولة في التمويل (وهية المتغير للبنوك مع العلم أكثر من 15 % يمثل المطلوبات بواسطة إقراضات مدججة واسعة	+	قروض ماضية (30-89 يوم)
+	3.4.5 تصويت CAMELS	+	قروض ماضية (90 يوم)
	حالة خطر البنك	+	قروض غير مستحقة
-	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات الفائدة على الخصوم/ مجموع الخصوم	-	قروض العقارات السكنية
-	نسبة رأس المال إلى الموجودات	+	عقارات أخرى تملكها المؤسسة
	مخاطر بيئة البنك	-	حجم الأصول
+	معدل البطالة في منطقة السوق في البنك لمدة سنتين		<u>تغيير الأرباح</u>
	متغيرات التحكم (لضبط الاختلافات في البنوك)	-	العائد على متوسط الموجودات
- أو +	حجم أصول البنك (500 مليون دولار >)		<u>السيولة</u>
	السن من ميثاق البنك (وهية للميثاق بين 3-5 سنة)	-	القيمة الدفترية للأوراق المالية
	نظام التمويل 1 (1 بعد 1989 عند إصلاح المؤسسات المالية والانتعاش اتخاذ قانون FIRRE	+	ودائع لأجل (أكبر من 100 مليون دولار)
	نظام التحول 2 (1 بعد 1992 عند تأمين الاتحادية على الودائع)	-	رأس المال صافي قيمتها الإجمالية

ملاحظة:

(+) مؤشر زيادة الخطر

(-) مؤشر انخفاض الخطر

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervirony Risk Assesment And Early Warninig Systems ”, Reference previous, p 39

ثالثاً- نماذج التنبؤ بالخسارة⁽¹⁾:

هي نماذج للبلدان التي ليس لديها تاريخ من إخفاقات البنوك أو لها حالات الفشل النادرة، فقد تجد أنه من الصعب تقدير نموذج للتنبؤ بالفشل أو البقاء، كما لن يكون هناك ما يكفي كأدلة إحصائية لربط المتغيرات المالية للفشل، في مثل هذه الحالة ستوفر بدائل لتعريف التضمين من الفشل، كما هو الحال في بنك إيطاليا في نموذجها للإنذار المبكر أو محاولة التنبؤ بالملاءة المالية المستقبلية للمؤسسة المصرفية عن طريق تقدير الخسائر المحتملة في المستقبل كما قامت به اللجنة المصرفية الفرنسية.

1- نموذج SAABA⁽²⁾:

لقد كان هذا النموذج نظام دعم للجنة المصرفية للتحليل، وقد استخدم منذ عام 1997، على الرغم من أنه نموذج إحصائي، إلا أنه يجعل استخدامه واسعاً للقياسات النوعية للتحليل الكمي، ويستند الجانب الكمي للنموذج على فرضية أن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك، وتم تصميم برنامج النظام للقيام بالتحليل المفصل لمحفظة الائتمان في كل مؤسسة مصرفية للعمل على الملاءة المالية في المستقبل والتشخيص النهائي، تشمل التقييمات النوعية المتعلقة بملكية ونوعية المساهمين، فضلاً عن الضوابط الداخلية للإدارة، ويتم تشغيل نموذج SAABA كل ستة أشهر، إدخال البيانات ومعلومات SAABA تأتي من قواعد بيانات اللجنة المصرفية الخاصة، وقاعدة بيانات بنك فرنسا وأيضاً مصادر خارجية.

تشمل مصادر اللجنة المصرفية، المحاسبة وبيانات التقرير الرقابية، والدراسات الاستفسائية على مخاطر الممتلكات، وقاعدة البيانات المتعلقة بتخلف الشركات، معلومات من تصنيف خارج الموقع (ORAP)، معلومات الفحص، بيانات التزام المساهمين، بيانات عن مخاطر البلاد، بيانات بنك فرنسا وتشمل المصادر الخارجية للائتمان، تصنيفات البنوك من قبل مختلف وكالات التصنيف الائتماني.

يهدف برنامج SAABA إلى أن يأخذ في الاعتبار مختلف جوانب المخاطر المصرفية وعوامل الضعف الشاملة والممكنة. منهجية البعد الكمي للنموذج تنطوي على تعديل جميع قروض الأفراد والشركات من المؤسسة المصرفية مع الكمية المحتملة للفقدان في المستقبل، ويستند مبلغ الخسارة المحتملة على الاحتمال الافتراضي للائتمان وعلى أساس البيانات والمعلومات المتاحة المذكورة سابقاً.

الخسائر المحتملة، تتلخص في محفظة الائتمان بأكمله في مدة فترة ثلاث سنوات، ثم يتم ضبط رقم الخسارة المحتملة من المستوى الحالي من الاحتياطات، والتوازن الغير معدل يمثل الخسارة المحتملة في المستقبل، والتي تخصم من المستوى الحالي من أموال البنك الخاصة، وبعد هذا التعديل تكمل الأموال الخاصة إلى أن تكون أعلى من الحد الأدنى المطلوب من 8%، وعليه سيكون من المتوقع أن تظل قادرة على الوفاء على مدى ثلاث سنوات مقبلة، ومع ذلك فإن الأموال الخاصة التي تقع تحت شرط 8% بعد التحليل الكمي، ستندرج بملاءة مالية مشكوك فيها في المستقبل.

SAABA يكمل التشخيص الكمي مع اثنين من التشخيصات الأخرى، واحد من التشخيص يتعلق بجودة المساهمين ويتكون من تقييم ملكية الأسهم للمجموعة التي ينتمي البنك إليها وقدرة واستعداد المساهمين لدعم المؤسسة المصرفية، والتشخيص الآخر يتعلق بالضوابط الداخلية والسيولة وعلى أساس تقرير الفحص في الموقع وتقييم ORAP، وإدارة الأصول والخصوم، وردود فعل السوق على المؤسسة.

¹ - www.banque-france.fr بتاريخ 2014/06/15

² - Chauveau, T., Capelle-Blancard. G(2002), La supervision du secteur bancaire en Europe : l'apport des modèles quantitatifs, Document de travail, Banque de France ,p87.

يتضمن تقييم SAABA على التشخيص الاصطناعي فضلا على التحليل المفصل للمؤسسة المصرفية والتشخيص الاصطناعي بتصنيف المؤسسة في واحدة من الفئات الخمس التالية⁽¹⁾:

أولاً: ضعيف دون قيد أو شرط-نسبة الملاءة المتوقعة اقل من 8% مع عدم وجود دعم معين من المساهمين.

ثانياً: ضعيف-نسبة الملاءة المالية المتوقعة أكثر من 8% دون دعم من المساهمين.

ثالثاً: هشّة-نسبة الملاءة المالية المتوقعة اقل من 8% مع دعم قوي من المساهمين.

رابعاً: طبيعية في ظل الاحتياطات-نسبة الملاءة المالية المتوقعة اقل من 8% ولكن ينتمي إلى المجموعة المصرفية الفرنسية القوية والتي نسبة ملاءتها في المجموعة أكثر من 8%.

خامساً: عادي-نسبة الملاءة المالية المتوقعة أكثر من 8% ودعم قوي من قبل المساهمين.

نموذج SAABA قائم تلقائياً على تشخيص جميع مؤسسات الائتمان، بناء على طلبها، ووصول المستخدم إلى تحليل مفصل للمؤسسة الائتمان المتاح أيضاً.

نتائج SAABA مساعدة على التخطيط في الموقع وعلى إجراء تحليل موضعي لمخاطر الشركة، والمجموعات المصرفية الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تدير أزمة القطاع التي تؤثر على النظام المصرفي والتي تكون ناتجة عن عملية المحاكاة.

الجدول رقم 19: المؤشر / فئات المخاطر والنسب المستخدمة في نماذج إحصائية (فشل، بقاء، هشاشة)

مؤشرات أخرى	اقتصادية	مراقبة وتسيير	خطر السوق	السيولة	الربحية	الملاءة	جودة الأصول	المؤشر المستخدم	النظام والبلد
-	-	1	-	1	1	1	1	5 أنواع مؤشرات	(فرنسا) SAABA
-	-	-	-	2	1	1	7	11 نسبة	SEER (وم أ، FED)
-	-	-	-	1	-	2	6	9 (نسب /أسعار)	GMS (وم أ، FPIC)
5 ^g	1 ^f	-	-	1	1	1	1	10 مؤشرات	بنك محاسبة (وم أ، OCC)

F: البلد / تغيير معدل البطالة لمدة عامين g: سن ميثاق البنك وذلك قبل التصويت CAMELS 3، 4 أو 5، حجم البنك واثني من مؤشرات تحولات النظام الرقابي بالكامل

SOURCE: Ranjana And Van , “Supervirony Risk Assesement And Early Warninig Systems”, Reference previous, p 27

¹ – Joe Peek and Eric S Rosengren (1996,) *The use of capital ratios to trigger intervention in problem banks: Too little Too late*, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, Sept/Oct– pages 49–58.

رابعاً- نماذج أخرى:

1-نظام رصد نمو مؤسسة التأمين الفدرالي GMS⁽¹⁾:

وضع في منتصف 1980 وهو نموذج الإنذار المبكر البسيط، ومصمم أساساً للكشف عن ما يعتبر كمرحلة أولى في دورة حياة فشل البنوك-مرحلة النمو السريع-، وفرضية هذا النموذج هو أن النمو السريع في إجمالي الموجودات أو القروض قد يكون مؤشراً على السلوك المنطوي على مخاطر البنوك والتي يجب على المشرفين أن يكونوا على علم بها. تنشأ المجازفة في مجالين: القروض وإدارة البنك، حيث قد يكون هناك زيادة لتركيزات قروض محفوفة بالمخاطر، وربما تكون هناك هفوات في إدارة مثل تخفيض معايير الاكتتاب، وزيادة الاعتماد على التمويل المتقلب أو الضعف العام للرقابة الداخلية من أجل تسهيل النمو السريع، ولكن نموذج GMS.

يميز بين النمو الداخلي والخارجي (أي الاندماجات ذات الصلة)، والحقيقة هو أن الأول يحتمل أن يكون أكثر خطورة. يتم تشغيل نموذج GMS في كل ربع سنة باستخدام بيانات التقرير، ويقوم على مستويات الاتجاهات الفصلية في ستة مقاييس موجزة، والتي تنعكس في أربعة نسب ومعدلات النمو الخمسة والمتغيرات المستقلة، ويتم قياس النسب على أساس ربع إلى ربع سنة، ولكن معدلات النمو تقاس على أساس سنة إلى سنة للقضاء على موسمية البيانات. تتم مقارنة النسب الأربعة من نسبة جماعة الأقران التي ينتمي إليها البنك ونمو خمسة، ويتم مقارنة الأسعار النسبية لجميع البنوك الأمريكية التي تؤخذ على أنها نظير، وينطوي المقارنة على معدل خصم نمو مجموعة الأقران أو النسبة من البنك. تتم نقاط تقييم مركب GMS على حدة لمجموعتين من البنوك، المجموعة الأولى تتألف من البنوك والتي أصولها الفصلية معدلات نمو قروضها هي 5% أو أكثر (البنوك ذات النمو المرتفع) والثاني، البنوك التي أصولها الفصلية ومعدل نمو القروض اقل من 5% (مصارف منخفضة النمو)، ويسجل مركب GMS ثم يتم حساب الترتيب المثوي للبنوك.

في مركب GMS أعلى درجة مئوية (حالياً 95-99) يتم وضع لها علامة لمزيد من الفحص خارج الموقع، ويقوم المشرفين أيضاً بمراجعة البنوك ذات نسب اقل من 95% وخاصة تلك التي تعاني من ضعف تقييمات CAMELS، وقد تم الآن تضمين متغير التركيز في هذا النموذج، ويقاس تأثير الانتقال إلى بنك أو التوسع في الأعمال، لأول مرة يقيس التغيرات المنفردة لتركيزات فئات القروض المختلفة، وتؤخذ في الاعتبار التغيرات الايجابية في حين أنه يتم تعيين التغيرات السلبية في البنك، الأساس المنطقي هو أن المشرف يشعر بالقلق من المخاطر التي قد تواجه البنك من خلال الانتقال أو إلى توسيع الأعمال.

كما سيتم اختبار نموذج GMS مع مزيد من التغيرات التي قد تشمل القضاء على مستوى نسبة العدالة، ومعدل النمو في القروض والأوراق المالية طويلة الأجل، وقد يتضمن النموذج نسب القروض بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في إدراج الحد الأدنى من القروض واختبار نسبة 25%، وهذا يعني أن هذا النموذج سوف يتجاهل نمو القروض أو التغير في تركيز نسبة القروض إلى الأصول اقل من 25%، ويجري تقييم استخدام صافي هامش الفائدة في هذا النموذج، والذي قد يشير إلى أن البنك دخل في مرحلة الفشل، ويحتاج إلى حسم في الرقابة⁽²⁾.

¹ -Jagtiani, J., Kolari, J., Lemieux, C., Shin, G(2003), Early warning models: Simpler could be better, *Federal Reserve Bank of Chicago Economic Perspectives* 3 (27), 49-60.

² -Federal Deposit Insurance Corporation – *Report on GMS Early Warning System Review*, mimeo,p55.

2- نموذج TRAM⁽¹⁾:

نموذج الإنذار المبكر (نموذج نسبة آلية التسوية) TRAM وضع من قبل بنك إنجلترا في عام 1995 (ولكن لم ينفذ) وقد تم إعطاء تقديرات للمؤسسة المصرفية بالاعتماد على مزيج من الأساليب الإحصائية والأحكام الذاتية والتقييمات، ويعتمد على أداء الفئات الرئيسية الثلاثة هي تيار الربح، المخاطر، وهيكل الرقابة، وتعتبر جميع الفئات الثلاثة لها نفس القدر من الأهمية يتم ترجيح بالتساوي في النموذج، ومع ذلك يتم تعيين أوزان لكل فئة، استنادا على أهميتها وقوتها التنبؤية، وتتم عمليات تقييم مكونات الفردية على أساس الذكاء الاصطناعي، أين هي متاحة أو غير ملائمة للبيانات. ويستخدم بطاقات نقاط التحكم والهيكل القائم على أداء البنك فيما يتعلق بالمعايير الموضوعية المحددة. تقييم TRAM من 1 (أفضل) إلى 10 (أسوأ)، ومجمل نتائج نقاط TRAM المعينة تضرب في وزن تعيين عنصر التقييم، وعليه فئة TRAM إشارة للمشاكل المحتملة في المؤسسة المصرفية⁽²⁾.

¹ – Bell J. et Pain D. (2000), "Leading Indicator Models of Banking Crises - A Critical Review", *Financial Stability Review* December, Bank of England, p98.

² – Bank of England – *The "TRAM" Manual*.

خلاصة الفصل:

لقد أشارت مختلف الدراسات إلى أن تجارب الدول في الأزمات، تكون في أغلبها مصدره القطاع المالي تليها الأزمات الناجمة عن قطاع التجارة الخارجية، وأخرى ناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد، لهذا كان موضوع نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية موضع اهتمام العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فنظام الإنذار المبكر يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية الرئيسية، فيهدف إلى تقييم وضع الجهاز المصرفي ومراقبة أدائه والكشف المبكر عن أية مشاكل أو صعوبات قد يتعرض لها لتمكين السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب .

تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار و واضعي السياسات باحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

تسعى هذه النظم، لمعرفة ما إذا كانت احتمالات حدوث الأزمات، قد يصاحبها استجابة من قبل المؤشرات الرئيسية، وذلك من خلال النماذج المشار إليها سابقا، الهدف من تطوير نظام إنذار مبكر هو تدارك وتجنب الأزمات، من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن جهة متخذي سياسات والقرارات فإن نظام الإنذار المبكر وآلية لمعالجة الأحداث الطارئة بالتالي تجنب التكاليف المالية الباهظة جدا والتي قد تنجم عن الأزمات، عليه تعرضنا في هذا الفصل، لنظرة شاملة حول المفاهيم المستخدمة لتعريف أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، وأيضا معرفة دور وأهمية كل نظام، كما تطرقنا لعرض كيفية بناء نظام مبكر للتنبؤ بالأزمة المصرفية انطلاقا من مؤشرات كل اقتصاد، ثم عرفنا أهم الأنظمة العالمية المعتمدة وأهمها :

النماذج الأكاديمية السابقة ، النماذج الأكاديمية الجديدة ، نظم التصنيف الإشرافي للبنك، نظم النسبة المالية وتحليل مجموعة الأقران، نظم التقييم الشامل للمخاطر، النماذج الإحصائية، نماذج تقدير التقييمات.

الفصل الثالث

التنظيم البنكي والاحترازي الجزائري

تمهيد:

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة لما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. ولقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الاحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال المصرفي تنويجا للاستقلال السياسي والاقتصادي، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز المصرفي بكامله، فلقد كانت البوادر الأولى لنشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وكانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار، رغم ذلك فلقد استفاد هذا الأخير من التجربة التي مر بها فطالما لعب دورا مهما في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي ولتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا بارزا في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر. يهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخية حول ظروف نشأة المنظومة المصرفية الجزائرية وأهم الإصلاحات التي مر بها هذا النظام، مع التأكيد على توضيح الهيكل العام للنظم الاحترازية البنكية في الجزائر.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأزمات البنكية التي عرفت الجزائر.

المبحث الثاني: القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر.

المبحث الأول - الأزمات البنكية التي عرفتها الجزائر:

إن التسارع الكبير في إصدار القوانين كانت لو نتائجها السلبية على الساحة الاقتصادية وما فضيحة بنك الخليفة إلا دليل على ذلك، من بعدها البنك المركزي التجاري، وهذه الفضيحة زعزعت الاقتصاد والسياسة النقدية وكشفت على ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول BCIA الصناعي الجزائري كسلطة نقدية فأعيد النظر في القوانين التجارية المفعول في الميدان النقدي خاصة.

فجاء الأمر رقم 11 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1414 الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقي على الأنظمة المتخذة في إطار القانون رقم 10 - 90 المؤرخ في 14 - 04 - 1990 سارية المفعول وألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر التي وردت في القانون رقم 10 - 90.

المطلب الأول - أزمة بنك الخليفة:

سمح قانون 90 - 10 بإنشاء بنوك خاصة منها بنك الخليفة حيث بدأت الخليفة أعمالها في استرداد الأدوية في بداية التسعينات ثم أنشأ بنك الخليفة في عام 1997 وأعتمد في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنك تتوفر فيه المعايير الدولية، كان يملك 131 وكالة موزعة عبر التراب الوطني خاصة المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية فيما قدرت أموال البنك حوالي 1.5 مليار دولار، كما بلغ رقم أعماله 411 مليون دولار في مطلع سنة 2004 في حين فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل.

لقد شكلت قضية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر وذلك بالنظر إلى حجمها ونتائجها حيث أثبتت تقارير سنة 2002 مخالفة البنك لقوانين المصرفية التي تخص رأس المال واستعماله ومخالفته رقابة الصرف حيث تم تقييد هذه الأخيرة في تقرير تم إرساله إلى وزارة المالية في شهر سبتمبر 2002، وعلى اثر هذا الأساس جاءت قرارات اللجنة المصرفية بتعميق كل عمليات البنك مع الخارج منذ 27 سبتمبر 2003.

كما تم تعيين مسير إداري والذي شكله هزة عنيفة للبنك بالرغم من وجود سابقة من هذا المجال، حيث خضع البنك الدولي الجزائري المسير لمدة تزيد عن سنة مخالفات تنظيم الصرف التي تزامنت مع اختلال الهيكل المالي، جعلت اللجنة المصرفية تقدر تعيين متصرف مؤقت لهذا البنك على الرغم من الدعوة الموجهة للمساهمين لتقديم الدعم المالي اللازم الذي بقي دون استجابة على أثر هذه الإثباتات الخاصة بالمخالفات العديدة لتنظيم الصرف والقواعد المحاسبية والمالية في حالة الوقف عن الدفع قررت اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا البنك وتعيين مصفي له في شهر ماي 2113، إذن فإبعاد قضية بنك الخليفة أدت إلى نتائج وخيمة في ضياع الأموال وحقوق المودعين وضياع المال العام.

المطلب الثاني - أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري:

إن تدهور الوضعية ومخالفة تنظيم الصرف وبروز مشكلة الكمبيالات المزورة فيما يخص البنك التجاري والصناعي الجزائري وأيضا المخالفات التي تم إثباتها خلال عمليات الرقابة كل هذه الأسباب أدت باللجنة المصرفية إلى تقرير سحب اعتماده في أوت 2113، وذلك بعد إدانته بعمليات احتيال في مجال التصدير والاستيراد، التي أدت إلى اختلاس ما يقارب 61 مليون دولار نظرا لغموض العلاقة بين الهيئات المشرفة على القطاع البنكي لاسيما بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض، حيث لم تؤدي هذه الهيئات دورها في الرقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي حيث يفترض أن يعطي إنشاء البنوك طابعا تنافسيا خاصة وأن البنوك العمومية كشفت عن محدوديتها، لكن غياب الاحتراف وعدم رغبة البنوك الخاصة في العمل ضمن نطاق المخاطر والتسابق بين البنوك لاكتساب الأموال والعائد وزيادة معدلات الإرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائمة وكذلك الصرف الأجنبي، كل ذلك أدى حدوث الأزمات، وإلى قيام إصلاحات سنة 2003.

المبحث الثاني - القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر:

تتبع البنوك التجارية الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول - التنظيم البنكي الخاص برأس المال في البنوك الجزائرية:

أولا - الحد الأدنى لرأس المال البنكي: (1)

تعتبر قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، من أولى القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، حيث يعتبر شرطا أساسيا لممارسة النشاط المصرفي والحصول على الترخيص، وذلك بإلزام البنوك والمؤسسات المالية رأس مال أدنى، حيث حدد في التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 بـ 500 مليون دينار للبنوك، و100 مليون دينار للمؤسسات المالية، ثم عرف تعديلا بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي سنة 2004، ليصبح محددًا بـ 2,5 مليار دينار للبنوك و500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، وهذا حسب التنظيم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 في سنة 2008 وكإجراء وقائي اتخذته بنك الجزائر بعد الأزمة المالية العالمية 2008، أصدر النظام 08-04 والذي حدد رأس مال أدنى 2,5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار للبنوك، و0,5 مليار دينار إلى 3,5 مليار دينار للمؤسسات المالية (2).

ثانيا - معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك الجزائرية:

يتمثل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في البنوك في نسبة يجب على البنوك احترامها وذلك بمهدف إحداث التوازن بين مواردها واستخداماتها على المدى الطويل، يمكن التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

الموارد الدائمة + الأموال الخاصة

الاستخدامات الدائمة

يتم احتساب معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في 31 ديسمبر من كل سنة، حيث يجب أن يكون هذا المعامل يساوي على الأقل 60 % في نهاية كل سنة، كما يجب التصريح سنويا بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، حيث يتم إعداد هذا التصريح استنادا إلى الوضعية المحاسبية في نهاية السنة مع إرساله إلى اللجنة المصرفية وفقا للنموذج المقدم من طرف بنك الجزائر.

ثالثا - نسبة توزيع وتغطية المخاطر:

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية، عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، أن لا يتجاوز الأخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية .

- 40 % ابتداءً من أول جانفي 1992؛

- 30% ابتداءً من أول جانفي 1993؛

- 25 % ابتداءً من أول جانفي 1995 (3).

كل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

- 8 % ضعف معدل 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛

- 10 % ضعف معدل 5 % ابتداء من ديسمبر 1996؛

¹ -Règlement de la banque d'Algérie N°04-01, du 04/03/2004, article 2.

² -Règlement de la banque d'Algérie N°08-04, du 23/12/2008, article 2.

³ -Règlement de la banque d'Algérie n°04-04 du 19/07/2004, article 91.

- 12 % ضعف معدل 6 % ابتداء من ديسمبر 1997؛

- 14 % ضعف معدل 7 % ابتداء من ديسمبر 1998؛

- 16 % ضعف معدل 8 % ابتداء من ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين (في الحالة التي يكون فيها مبلغ الخطر يتجاوز نسبة 15% لكل واحد منهم من الأموال الخاصة الصافية)، فيجب أن لا يتجاوز (10) مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك⁽¹⁾.

$$\text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \times 100 \geq 25\%$$

$$\text{- نسبة توزيع الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 10$$

رابعاً- نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال):⁽²⁾

اهتم بنك الجزائر بنسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية منذ بداية التسعينات وذلك بعد مدة قصيرة من إصدار اتفاقية بازل الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال ما يلي:

- إصداره للتنظيم البنكي رقم 09- 91 وذلك بتاريخ 14 أوت 1991: مثل هذا التنظيم أول تنظيم يصدره بنك الجزائر في هذا المجال، وقد حدد القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

- إصداره للتعليمية رقم 94- 74 وذلك بتاريخ 29 نوفمبر 1994: جاءت هذه التعليمية لأجل توضيح كيفية تطبيق مضمون التنظيم 09- 91، حيث حددت كيفية تطبيق القواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك كما حددت النماذج المستعملة في عملية التصريح.

- إصداره للتعليمية رقم 99- 04 بتاريخ 12 أوت 1999: حددت هذه التعليمية نماذج التصريح بنسب تغطية وتقسيم المخاطر وكذا الملاءة البنكية.

- إصداره للتعليمية رقم 07- 09 بتاريخ 25 أكتوبر 2007: حيث عدلت وتمت هذه التعليمية، التعليمية رقم 94- 74.

- إصداره للتعليمية رقم 14 - 01 بتاريخ 16 فيفري 2014: حيث عدلت التعليمية 99- 04.

وسنحاول التطرق لكيفية تحديد نسبة كفاية رأس المال حسب التنظيم البنكي الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى:

- التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية.

- كيفية تقدير المخاطر.

- كيفية التصريح بكفاية رأس المال.

1- كيفية تحديد كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية⁽³⁾:

¹ -Règlement de la banque d'Algérie n°04-04 du 19/07/2004, article 11.

² النظام 02_14 المؤرخ في 16 فيفري 2014

³ - التقرير السنوي 2006 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2007 ، ص 103 .

حدد بنك الجزائر كيفية تحديد مدى كفاية رأس مال البنوك التي تمارس نشاطها في الجزائر وذلك استنادا إلى طبيعة وحجم عملياتها وكذا المخاطر التي تواجهها، كما حدد نماذج خاصة تلتزم البنوك باستخدامها للتصريح بنسبة ملاءمتها في أجال محددة وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية وكذا النماذج المستخدمة لهذا الغرض.

1-1- التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:

ألزم بنك الجزائر البنوك الناشطة في الجزائر سواء العمومية منها أو الخاصة بضرورة الالتزام بمجموعة من المعايير والنسب، من بينها ضرورة احترام "نسبة دنيا بين قيمة أموالها الخاصة الصافية ومجموع المخاطر التي تتعرض لها نتيجة لعملياتها، حيث كان ذلك من خلال إصداره للتنظيم البنكي رقم 09-91 بتاريخ 14 أوت 1991.

هذا وقد حدد هذا التنظيم باختصار في المادة رقم 3 مكونات الأموال الخاصة التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء القيام بحساب هذه النسبة والعناصر التي يتم تخفيضها، وكذا طبيعة المخاطر التي يتم أخذها بعين الاعتبار، بعد إصداره للتنظيم البنكي رقم 09-91 بتاريخ 14 أوت 1991، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمات رقم 94-74 بتاريخ 29 نوفمبر 1994، حيث تضمنت هذه التعليمات القواعد الاحترازية المتعلقة بتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

من بين أهم محاور هذه التعليمات أنها حددت برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة الملاءة البنكية بالإضافة إلى التفصيل في مكونات الأموال الخاصة في البنوك مع تقديم نموذج لاحتسابها، كما حددت معاملا حساب المخاطر التي تواجهها البنوك أثناء قيامها بعملياتها.⁽¹⁾

2- برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة الملاءة البنكية:

تم تحديد نسبة الملاءة التي ألزمت بها البنوك الجزائرية بـ 8 %، وجاء تطبيقها على البنوك تدريجيا، حيث وضعت المادة الثالثة من التعليمات رقم 94-74 رزنامة للتطبيق حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999، فحددت المراحل التالية: 4% مع نهاية شهر جوان 1995، 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996، 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997، 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998، 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.⁽²⁾

تم إصدار نظام 14-01 الذي يهدف إلى تحديد نسبة ملاءة مطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بحيث يجب على البنوك احترامها بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع نسبة ملاءتها قدرها 9,5 % بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، كما أنه يغطي رأس مال القانوني هذه المخاطر بواقع 7% حسب المادة الثالثة من نفس القانون السابق، كما دعا بنك الجزائر إلى الاحتفاظ بوسادة أمان ضد الصدمات والتي تقدر بـ 5,2 % من مخاطرها المرجحة، ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق+التشغيلية+القرض}} \leq 9.5\%$$

3- مكونات الأموال الخاصة القانونية في البنوك:

تنقسم الأموال الخاصة حسب التنظيم البنكي الجزائري 14-01 والذي سبق أن حددته التعليمات 94-74 إلى قسمين:

¹ -Règlement de la banque d'Algérie n°08-04 du 23/12/2008.

² - المادة 3 من التعليمات رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994

-الأموال الخاصة القاعدية.

-الأموال الخاصة التكميلية.

3-1- الأموال الخاصة القاعدية: تتكون من العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي، العلاوات ذات الصلة برأس المال، الاحتياطات غير احتياطات التقييم أو إعادة التقييم، الرصيد الدائن المرحل من جديد، المؤونات الغير قانونية، نتائج السنة الأخير المقللة صاف من الضرائب والأرباح المرتقب توزيعها، وتطرح من الأموال القاعدية العناصر التالية:

الأسهم الخاصة المعاد شراؤها، الرصيد المدينة المرحلة من جديد، النواتج العاجزة قيد التخصيص، النواتج العاجزة المحددة سداسيا، الأصول الثابتة غير مادية الصافية من الإهلاكات ومن المؤونات التي تشكل قيمة معدومة، 50 % من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة في بنوك ومؤسسات مالية، المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات، المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.

3-2- الأموال الخاصة التكميلية: وتتكون من لعناصر التالية:

50 % احتياطات إعادة التقييم، 50 % من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع، مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة في حدود 25،1 % من الأصول المرحجة بالمخاطر، الأموال الناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، وتنص المادة 11 من التنظيم على أن لا تدرج الأموال الخاصة التكميلية ضمن الأموال الخاصة القانونية إلا في حدود الأموال الخاصة القاعدية، وأنه لا يمكن إدراج السندات ، أو الافتراضات المشروطة ضمن الأموال الخاصة التكميلية إلا في حدود 50 % من الأموال الخاصة القاعدية، ويتم حساب الأموال الخاصة القانونية كالتالي:

$$\text{الأموال الخاصة القانونية} = \text{الأموال الخاصة القاعدية} + \text{الأموال الخاصة التكميلية} - \text{العناصر للطرح}$$

- أن تكون محددة بعد القيام بالتسجيل المحاسبي لجميع المصاريف المتعلقة بالفترة بما في ذلك الإهلاكات والمؤونات.

- أن تتم مراقبتها من طرف محافظ الحسابات والمصادقة عليها من طرف اللجنة المصرفية.

- أن يكون محسوبا على أساس صافي الضرائب المتوقعة وتقديرات الأرباح.

عند قيام البنك بحساب أمواله الخاصة الصافية يتم طرح العناصر التالية:⁽¹⁾

- الحصة غير المحررة من رأس المال.

- الأسهم الخاصة الموقوفة.

- حساب الترحيل من جديد عندما يكون مدين.

- الأصول غير المادية بما في ذلك مصاريف التأسيس.

- النتيجة إذا كانت خسارة عندما يتم تحديدها قبل نهاية الدورة.

- النقص في المؤونات الخاص بالمخاطر الائتمانية وذلك حسب تقدير بنك الجزائر.

3-3- الأموال الخاصة التكميلية:

- احتياطات إعادة التقييم.

¹ - المواد 8،9،10،11، من التنظيم 01_14 لبنك الجزائر

- الأموال المتحصل عليها من إصدار السندات خاصة ذات الآجال غير المحددة، بالإضافة للأموال المتأتية من القروض التي تستجيب للشروط التالية:
 - أن لا يتم تعويضها إلى بمبادرة المقترض وبموافقة مسبقة من طرف اللجنة المصرفية؛
 - القروض التي يكون فيها للمقترض الخيار في تأجيل الدفع.
 - الأموال المتحصل عليها من إصدار السندات أو القروض المساندة والتي تستجيب للشروط التالية :
 - إذا كان العقد ينص على آجال محددة للتسديد، فإن الفترة الأولية لا يجب أن تقل عن خمس سنوات، وإذا كانت الآجال غير محددة فإن الديون لا يمكن تسديدها إلى بعد إشعار مسبق بخمس سنوات.
 - إذا كان العقد لا يتضمن شروطا للتسديد تنص على أنه في ظروف محددة أخرى غير تصفية البنك يجب أن يتم تسديد قيمة الدين قبل الآجال المحددة.
- أما الأموال الخاصة الأساسية في التعليم رقم 14 - 01 المؤرخة في 16 فيفري 2014 هي كما يلي:
- رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص.
 - الاحتياطات.
 - الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد.
 - المؤونات القانونية.
 - ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف منها الضرائب ومن الأرباح المقرب توزيعها.
 - يطرح من هذه العناصر ما يأتي:
 - الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها.
 - الأرصدة المدينة المرحلة من جديد.
 - النواتج العاجزة قيد التخصيص.
 - النواتج العاجزة المحددة سداسيا.
 - الأصول الثابتة غير المادية الصافية من الاهتلاكات والمؤونات التي تشكل قيما معدومة.
 - 50 % من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة في بنوك ومؤسسات مالية أخرى.
 - المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات .
 - التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية المؤونات⁽¹⁾.
- تتكون الأموال الخاصة التكميلية من:
- 50 % من فوارق إعادة التقييم.
 - 50 % من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع.
 - مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة، مكونة على المستحقات الجارية للميزانية، في حدود 1,25 % من الأصول المرجحة لخطر القرض.

¹ - المادة 9 التعليم رقم 14 - 01 المؤرخة في 16 فيفري 2014.

- سندات مساهمة وسندات ذات مدة غير محددة.
 - الأموال المتأتية من إصدار السندات أو اقتراضات.
- تطرح من هذه الأموال الخاصة التكميلية 50 % من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى⁽¹⁾.

2-تحديد المخاطر وترجيحها:

2-1-تحديد المخاطر:

تمثل المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية في المخاطر المحددة وفقا للنظام الصادر بتاريخ 14 أوت 1991، المحدد لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، والمعدل والمتمم بالنظام رقم 05-04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 الواجب أخذها بعين الاعتبار في الترجيح ومن ثم تحديد القواعد الاحترازية، ويتعلق الأمر بمخاطر العناصر التالية :

- القروض للزبائن.
- القروض للمستخدمين.
- المساهمات للبنوك والمؤسسات المالية.
- سندات التوظيف.
- سندات المساهمة.
- سندات الدولة.
- حقوق أخرى للدولة.
- أصول ثابتة صافية من الاهتلاكات.
- حسابات التسوية والربط الخاصة بالزبائن والمراسلين.
- القروض بالتوقيع.

يطرح منها العناصر التالية :

- مبالغ الضمانات المحصلة من طرف الدولة، هيئات التأمين البنوك والمؤسسات المالية.
- المبالغ المحصلة كضمانات من طرف الزبائن في شكل ودائع أو أصول مالية والتي يسهل تحويلها إلى سيولة دون أن تتأثر قيمتها.

- مبالغ المفونات المشككة لتغطية الحقوق أو لانخفاض قيمة السندات.
- هذه الأخطار مقسمة إلى أربعة مجموعات، وكل مجموعة من المخاطر تقابلها نسبة ترجيح تتراوح من 0 % إلى 100 %، مقسمة إلى قسمين قسم خاص بالمخاطر التابعة للميزانية وقسم خاص بالمخاطر خارج الميزانية.

2-2-ترجيح المخاطر داخل الميزانية:

¹ - المادة 10 التعلية رقم 14 - 01 المؤرخة في 16 فيفري 2014.

يتم ترجيح عناصر ميزانية البنوك المعتمدة في الجزائر وفقا للنسب التالية 0 %، 5 %، 20 %، 50 %، 100 % وذلك حسب درجة المخاطرة ومدى سلامة الوضعية المالية للأطراف المقابلة في المعاملات.

يمكن تلخيص هذه الأوزان كما يلي:

الجدول رقم 21 : ترجيح المخاطر داخل الميزانية

أوزان الترجيح	الاستخدامات
100%	- القروض للزبائن - المحفظة المخصصة - التمويل التجاري - قروض للأشخاص - سندات مساهمة، توظيف، إذا لم تكن خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية. - الموجودات الثابتة
20%	- قروض للبنوك والمؤسسات المالية والبنوك المتواجدة بالخارج - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالخارج
5%	- قروض للبنوك والمؤسسات المالية المتواجدة بالجزائر - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالجزائر
0%	- حقوق على الدولة - سندات حكومية - حقوق أخرى على الدولة - ودائع لدى البنك المركزي

المصدر: تعليمية بنك الجزائر 94-74

قد أضافت التعليمية رقم 07-09 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2007 العناصر التالية:

- يتم ترجيح القروض الممنوحة لشراء مسكن والمضمونة برهن من الدرجة الأولى بمعامل ترجيح يقدر ب % 50 وذلك بشرط عدم تجاوز مبلغ القرض % 70 من قيمة المسكن، وفي حالة العكس يتم استخدام معامل ترجيح يقدر ب % 100.
- يتم ترجيح التمويل التجاري على العقارات بمعامل ترجيح يقدر ب % 50 وذلك بشرط عدم تجاوز قيمة التمويل الممنوح % 50 من قيمة العقار الممول، وفي حالة العكس يتم تطبيق معامل ترجيح يقدر ب % 100.
- أضافت التعليمية رقم 14-01 الصادرة بتاريخ 16 فيفري 2014 العناصر التالية:
- يطبق ترجيح 75 % على مستحقات بنك التجزئة بما فيها، على وجه الخصوص المستحقات الصغيرة جدا والخصائص المشروطة، أما الغير المشروطة فتترجح بنسبة 100 %.
- يطبق ترجيح 35 % على القروض العقارية للاستعمال السكني المشروطة، أما الغير مشروطة فيطبق عليها ترجيح 75 %.
- يطبق ترجيح 75 % على القروض المضمونة برهون رسمية على الأملاك العقارية للاستعمال المهني أو التجاري، غير أنه يطبق ترجيح نسبته 50 % على الاعتمادات التجارية المالية والعمليات المتضمنة حق الشراء، شريطة تقييم العقار المرهون رسميا بفترات منتظمة.

2-3- معاملات ترجيح عناصر خارج الميزانية:

تمثل عناصر خارج الميزانية الالتزامات المختلفة للبنك، وقد صنف بنك الجزائر هذه الالتزامات إلى أربعة مستويات، حيث يتم تحويل هذه الالتزامات إلى قيم مكافئة للقروض وذلك باستخدام أوزان الترجيح التالية: 0%، 20%، 50%، 100% يمكن تلخيص هذه الأوزان كما يلي:

جدول رقم 22: معاملات ترجيح عناصر خارج الميزانية

صنف الخطر	طبيعة المدين	معامل الترجيح
خطر ضعيف	- الدولة - مركز الحساب الجاري البريدي - البنك المركزي	0 %
خطر متواضع	- بنوك ومؤسسات مالية متواجدة بالجزائر	20 %
خطر متوسط	- بنوك ومؤسسات مالية متواجدة بالخارج	50 %
خطر مرتفع	- القبولات - الإعتمادات المستندية غير القابلة للرجوع	100 %

المصدر: تعليمات بنك الجزائر رقم 94-74

3- كيفية التصريح بنسبة كفاية رأس المال:

حددت بنك الجزائر للبنوك الناشطة في الجزائر كيفية التصريح بنسبة كفاية رأس المال لديها وذلك من خلال قيامه بوضع نماذج لاحتساب رأس المال، نماذج لاحتساب المخاطر المرححة وكذا نموذج يتم فيه تحديد هذه النسبة والتي يجب ألا تقل عن 8%.

يجب على البنوك أن تقوم بالتصريح كل ثلاثة أشهر بنسبة ملاءتها يمكن للجنة المصرفية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية القيام بالتصريح بنسبة ملاءتها في تواريخ أخرى محددة من طرفها وذلك في إطار قيامها بأعمالها الرقابية.⁽¹⁾

يتم التصريح بنسبة الملاءة باستخدام النماذج المشار إليها سابقا وذلك في التواريخ التالية

- 31 مارس من كل سنة.
- 30 جوان من كل سنة.
- 30 سبتمبر من كل سنة.
- 31 ديسمبر من كل سنة.

يجب أن يتم إرسال نسختين من هذه التصريحات لبنك الجزائر -المديرية العامة للمفتشية العامة - في أجل أقصاه 30 يوم ابتداء من التواريخ المذكورة أعلاه، وقد حددت التعليمات رقم 94-74 النموذج التالي للتصريح بنسبة كفاية رأس المال أو الملاءة.

المطلب الثاني- التنظيم البنكي المتعلق بالعناصر المالية للبنوك الجزائرية:

أولا -نسبة السيولة:

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة، ومن جهة أخرى تهدف إلى :-

-قياس متابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.

¹ -Instruction de la banque d'Algérie n°09- 2002 du 26/12/2002, article 1.

- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض .
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزانة البنوك والمؤسسات المالية .
- وتلتزم هذه الأخيرة بأن تكون هذه النسبة على الأقل % 100 أي :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} \times 100 \leq 100\%$$

يتم تحديد عناصر هذه النسبة وفق المخطط الجديد للحساب البنكي كما يلي :

1- عناصر الأصول السائلة:

- الصندوق.
- البنك المركزي.
- الحساب البريدي الجاري.
- الخزينة العمومية.
- سندات الخزينة .
- حسابات البنك لدى المراسلين (المخليين والأجانب).
- مدينون متنوعون.

2- عناصر الخصوم المستحقة في الأجل القصير:

- حسابات الزبائن.
- الحسابات العادية بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة.
- حسابات الادخار.
- حسابات مستحقة للقبض.
- دائنون متنوعون.
- حسابات دائنة لأجل.
- سندات الصندوق.
- تعهدات بالقبول.

و تكلف مديرية المحاسبة بحساب هذه النسبة شهريا وإرسالها إلى بنك الجزائر.

ثانيا- الاحتياط الإجباري:

يقضي نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية⁽¹⁾. لقد طبقت هذه الأداة لأول مرة في الجزائر من خلال القانون رقم 90 - 10، والذي نص على أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا. يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توضيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوضيفات ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي، أجبر هذا القانون البنوك التجارية على الالتزام بتطبيق الاحتياطي الإجباري لفترة شهرية أي كل 15 يوما، من الشهر إلى 14 يوما من الشهر الموالي، كما أخضعها لغرامة مالية لعدم تكوين أو نقص في مبلغ الاحتياطي الإجباري، معدل هذه الغرامة يزيد نقطتان (02) على معدل التعويض الذي يدفعه بنك الجزائر على الاحتياطات الإجبارية .

لقد بدأ البنك المركزي الجزائري في فرض الاحتياطي الإجباري على البنوك التجارية ب 2% على مجموع الودائع لأول مرة بموجب التعليم 94 - 73 لبنك الجزائر المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادر في 28 نوفمبر 1994، ولم يتغير هذا المعدل حتى سنة 2001 حيث ارتفع إلى نسبة 4% حسب التعليم رقم 01 - 01 المؤرخة في 11 فيفري 2001 المتعلقة بنمط الاحتياطي الإجباري، أما الآن فيبلغ معدل الاحتياطي الإجباري % 6.5 حسب التعليم رقم 02 - 04 الصادرة بتاريخ 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

ثالثا- مراقبة وضعيات الصرف:

تعتبر العمليات الخارجية للنظام البنكي من الأنشطة الحساسة والمعقدة، ولقد كان اتساع مجال التدخل(عمليات الصرف البسيطة والتدخل في الأسواق المالية الدولية وتنوع وسائل التدخل) والعملة المالية متزايدة الاتساع واندماج الأسواق المالية وتربطها سببا في وضع القواعد الخاصة بوضعيات الصرف وكذا تأسيس سوق ما بين البنوك للصرف، وهذا لتخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، وفي هذا الإطار يتطلب على البنوك والمؤسسات المالية احترام وباستمرار النسبتين التاليتين:

- نسبة قصوى محددة ب 10 % بين وضعية الصرف الطويلة والقصيرة لكل عملة أجنبية مع مبلغ أموالها الخاصة.

$$\frac{\text{مجموع وضعيات الصرف لكل عملة}}{\text{صافي الأموال الخاصة}} \geq 10\%$$

- نسبة قصوى لا تتعدى 30 % بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ الأموال الخاصة الصافية.

$$\frac{\text{مجموع وضعيات الصرف لكل العملات}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 30\%$$

يجب على البنوك والمؤسسات المالية المتدخلة في سوق الصرف أن تتوفر على ما يلي⁽²⁾:

- نظام دائم للقياس يسمح بتسجيل فوري للعمليات على العملات الصعبة وحساب النتائج، بالإضافة إلى وضعيات الصرف لجميع العملات وعلى حدى .
- نظام للمراقبة وتسيير المخاطر مع احترام الحدود الموضوعية وفقا لنصوص هذه التعليم.

¹ - القانون رقم 90 - 10، المادة رقم 93 لبنك الجزائر.

² - التعليم رقم 95 - 78 المؤرخة في 26 - 12 - 1995، المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، المادة 2.

-نظام مراقبة دائم يسمح باحترام الإجراءات الداخلية الضرورية لضمان احترام النظامين السابقين .
في الأخير نشير إلى أنه يُلزم على البنوك والمؤسسات المالية وكذا الوسطاء المعتمدين أن يصرحوا يوميا بوضعية الصرف الخاصة بهم
في كل عملية، للمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية في بنك الجزائر.

رابعا- إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية:

إنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر لا يخرج عن السياق العالمي الذي أنشئت على إثره الكثير من أنظمة
التأمين على الودائع في العالم، ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى إنشاء هذا النظام في الجزائر إلى الأسباب التالية:
-ظهور أزمة الخليفة بنك مع مطلع 2003 وإعلان إفلاسه ما انجر عنه ضياع الأموال وحقوق المودعين وضياع للمال العام
والخاص.

-نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة في المصارف الخاصة وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة
التي تتم في بعض المصارف الخاصة، وعلى إثر ذلك تفجرت فضيحة البنك الصناعي والتجاري والذي أفلس بدوره.
-استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) بضرورة تطوير آليات الإشراف
والرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة، بالإضافة
إلى استعداد الجزائر للاستحقاقات القادمة وهذا لمواجهة المنافسة الشديدة، وبالنسبة لخصوص أن الجزائر على وشك الانضمام
إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، في هذا السياق تم إنشاء نظام ضمان
الودائع، حيث يجب أن تلتزم فيه كل البنوك بتمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، وقد حددت علاوة ضمان
سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ الوديعة 224، كما يبلغ الحد الأقصى للتعويض لكل مودع ب 600000 دج، ولا يمكن
استغلال هذا الضمان إلا في حالة توقف المصرف عن الدفع .

خامسا- مستوى الالتزامات الخارجية:

يقصد بها نسبة الالتزامات المفتوحة على الاعتمادات المستندية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية لفائدة زبائن البنك والتي يجب أن لا تتجاوز (04) مرات حجم الأموال الخاصة للمؤسسة المالية المحلية⁽¹⁾، ويتم حساب الالتزامات الخارجية الصافية بالاعتماد على العلاقة التالية:

الالتزامات الخارجية الصافية = مجموع الالتزامات بالتوقيع المتعلقة بعمليات التصدير - إيداع ضمانات ومؤونات مكونة بالدينار الجزائري.

سادسا- المساهمة في رأسمال المؤسسات الغير مصرفية⁽²⁾:

بينت المادة 117 من قانون النقد والقرض 90-10 أنه خلافا للأحكام القانونية المتعلقة بالاشتراك، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تتلقى من الجمهور أموالا معدة لكي توظف مساهمات لدى مؤسسات وفقا للنظم القانونية، كما في الأسهم وحصص الشركات والمخاضات وحصص في شركات التوصية وسواها، وتخضع هذه الأموال للأحكام التالية:

- لا تعتبر ودائع.
 - لا تنتج فوائد.
 - أو توضع لدى البنك المركزي في حساب خاص لكل مشاركة، حتى يتم توظيفها.
 - أن يوقع العقد بين كل شخص والبنك أو المؤسسة المالية بوضوح.
- وبينت المواد من 19 إلى 22 من النظام 14-02 شروط المساهمات في المؤسسات الغير مصرفية حيث يجب ألا تتجاوز المساهمات 15% من الأموال الخاصة القانونية ألا تتجاوز مجموع المساهمات 06% من الموال الخاصة القانونية.

المطلب الثالث - الهيئات المعنية بوضع ومتابعة القواعد الاحترازية البنكية في الجزائر:

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري، الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد الاحترازية والسهر على احترام وتطبيق البنوك لهذه القواعد، من بين هذه الهيئات نذكر ما يلي:

أولا- مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

1- دور مجلس النقد والقرض:

يقوم مجلس النقد والقرض بمجموعة من المهام الرئيسية، من أهمها:

- يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك.
- باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.
- باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع لبنوك والمؤسسات المالية.

¹ الأمر رقم 03 - 11، المادة 118 لبنك الجزائر.

² التعليمة رقم 94 - 68 المؤرخة في 25 أكتوبر 1994، المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، المادة 2

- يسير السياسة النقدية ويقوم بوضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.⁽¹⁾

ثانيا- اللجنة المصرفية:

نص قانون النقد والقرض في مادته رقم 143 على أنه " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة"⁽²⁾.

- **مهام اللجنة المصرفية:** تمتلك اللجنة المصرفية حق مراقبة كل مؤسسات الإقراض، فهي مكلفة أساسا بمراقبة مدى احترام المؤسسات المعنية التشريعات والتنظيمات البنكية سارية المفعول، هذا وقد حدد الأمر رقم 03- 11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المهام الرئيسية للجنة المصرفية، حيث تتمثل هذه المهام في:

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

- المعاقبة على الإختلالات التي تتم معاينتها.

- تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية.

- تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.

- تعين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية³.

ثالثا- المديرية العامة للمفتشية العامة:

تتمثل مهمة المديرية العامة للمفتشية العامة في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات البنكية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى.

كما تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية، لممارسة مهامها، تضم المديرية العامة للمفتشية العامة مديرتين وهما:

- مديرية المفتشية الخارجية.

- مديرية المفتشية الداخلية.

1- مديرية المفتشية الخارجية:

تمثل مديرية المفتشية الخارجية هيكل بنك الجزائر المكلف بتنظيم الرقابة على أساس المستندات والرقابة الميدانية لحساب اللجنة المصرفية، ومن أهم مهامها:

- معالجة وتحليل كل المعلومات الموجودة في القوائم المالية وملاحقتها، الأوضاع الشهرية، حالة الموارد والاستخدامات وكل البيانات المالية الأخرى.

¹ - المادة رقم 105 من الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003

² - المادة رقم 105 من الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003

³ المادة 114 من الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003

- إثبات الفروقات الموجودة بالنسبة للمعايير والنسب الاحترازية ومعالجة المسائل والإجراءات المحاسبية المرتبطة بذلك.
- المساهمة في تحرير النصوص والأنظمة التطبيقية المرتبطة بالقطاع أو إبداء الرأي حولها.

2-مديرية المفتشية الداخلية⁽¹⁾:

تتمثل المهمة الأساسية لمديرية المفتشية الداخلية في مراجعة ومراقبة كل أنشطة وعمليات هيكل بنك الجزائر وذلك من خلال:

- مراقبة وضمان التنظيم الجيد لكل هيكل البنك.
- المراقبة والسيهر على حسن عمل الهياكل، وذلك بإجراء تقييم وتقدير دوري لحجم ونوعية نتائج العمليات المحققة من طرف مختلف الهياكل حسب أهدافهم وصلاحياتهم .
- مراقبة وضمان أمن العمليات المرتبطة بالتسيير المباشر للبنك.

¹ - البنك الجزائري من الأمر رقم 221 المؤرخ في 14-07-1992.

خلاصة الفصل:

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغييرات وتحولات خلال العقود التي تلت الإستقلال فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فخضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة، حيث تمت مباشرتها في فترة السبعينات وأعيد مراجعتها في سنوات الثمانيات، وذلك إستجابة للتحولات الداخلية والخارجية التي عايشتها الجزائر في تلك الفترة، ثم تعمق الإصلاح بشكل أوسع مع بداية التسعينات تماشيا مع اختيار الجزائر لإقتصاد السوق كنموذج إقتصادي بديل عن الإقتصاد المخطط.

عمدت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتمشى والتنمية الاقتصادية، اعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغييرات، خاصة في مرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المصرفي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست فيه الخزينة العمومية، دورا مباشرا في تمويل الإقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق.

سمح قانون النقد والقرض 09-10، بإنشاء هيئتين للرقابة المصرفية هما: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية بهدف تحقيق الرقابة المصرفية الفعالة في منح مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة، لكل هيئة تشارك في نظام الرقابة المصرفية، مع ضمان استقلالية الإدارة ووجود إطار قانوني للرقابة المصرفية.

أهم ما جاء به قانون النقد والقرض من تحديدات في المجال المصرفي، يخص بالدرجة الأولى تكريس العمل بالنظم والقواعد الاحترازية، أتى إنشاء هاتين الهيئتين إدراكا من السلطات النقدية آنذاك بتحديات المرحلة الاقتصادية المتبعة بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، فكان من الضروري وضع النظم والقيود التي تسمح بالتحكم في نشاطه وأدائه بما يتمشى والأهداف الاقتصادية الوطنية المسطرة من منطلق أن السيطرة يجب أن تسبق التحرير.

عليه تطرقنا في هذا الفصل، إلى النظام المصرفي الجزائري، وإلى أهم الإصلاحات التي عرفها قبل الاحتلال، ثم عند الاستقلال بعدها إلى يومنا هذا، عرفنا أهم الأزمات التي مست النظام المصرفي الجزائري ، أهم المسببات لهذه الأزمات المصرفية، ثم تطرقنا إلى أهم الأنظمة الاحترازية التي تعرفها البنوك التجارية الجزائرية، وأهم التطورات التي مست هذه الأنظمة.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة

.....

تمهيد:

يلاحظ المتابع للعلاقات الاقتصادية الدولية في العقدتين الأخيرتين من القرن المنصرم وبواكير القرن الحالي، مدى التغيرات التي تلاحقت على مختلف الأصعدة، فقد شهد هذان العقدان إنحيار العديد من الأنظمة المصرفية على المستوى العالمي، بسبب التعثر والإفلاس المالي الذي يندرج ضمن الأزمات المصرفية، فاستمرار حالات الأزمات بالمصارف دون وضع حل لها، يزيد من المشكلات المترتبة عنها، والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجمع قطاعاته، مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

دلت التجارب والدراسات الحديثة حول مشكلة الأزمات المصرفية، أنه رغم تفاوت نمو النظم والتشريعات المصرفية والتطبيقات والتقنيات التكنولوجية والخبرات المتراكمة، إلى أن هذه المشكلة طالت كل الدول بما فيها الدول المتقدمة، فقد شهد القطاع المصرفي العالمي في عقد الثمانينات والتسعينات العديد من الأزمات، أهمها إعسار وتعثر العديد من المصارف الدولية، حيث بدأت النظم المصرفية العالمية تتعرض لهزات مصرفية قوية أدت إلى تعثر بعض المصارف، وهذا ما أدى إلى زعزعة الثقة بهذا القطاع واضعاف قدرته على المنافسة ومواجهة التحديات الدولية، والذي أثر سلبا على مسيرة القطاع المصرفي في نموه وتطوره، وحظيت مشكلة الأزمات المصرفية، باهتمام كل المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع المصرفي، وأكدوا على أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة راجع إلى عدم التزام مصارف تلك الدول بما وضعته بنوكها من قواعد تنظيمية حذرة ونظم انذار مبكرة، كما أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية تتقارب وتتشابه إلى حد بعيد في كثير من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، غربية أو عربية، مما يستدعي إيجاد حلول لهذه الأزمات.

اكتسب موضوع نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية أهمية كبيرة لدى المصارف من جهة ولدى شبكات الأمان ومؤسسات الرقابة الدولية من جهة أخرى، فقد تم انتهاز العديد من قواعد احترازية ونظم انذار مبكر لإدارة الأزمات المصرفية واستحداث نظم إنذار مبكرة متخصصة، يكون هدفها التحكم والحد من الأزمات التي تتعرض لها أعمال البنوك على اختلاف تنوعها، وتختلف أساليب ونظم الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى.

باعتبار النظام المصرفي الجزائري، من ضمن الأنظمة المصرفية التي تعرضت للأزمات، بعد خروجها بنظام مصرفي هش بعد الاستقلال، والتي عملت على تبني العديد من الإصلاحات، من بينها تبني نظم وقواعد احترازية، تعمل على التحكم في الأزمات المصرفية، وقصد التعرف أكثر على مدى كفاءة هذه القواعد الاحترازية، يمكن القيام بدراسة تطبيقية للمقارنة بين نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية المستخدمة على المستوى العالمي، وبين المستخدمة على مستوى النظام المصرفي الجزائري من خلال هذا الفصل، لذلك ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الجانب التطبيقي، طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، طريقة جمع وتلخيص المعطيات والمتغيرات، الأدوات المستخدمة، كما سيتم عرض وتحليل و مناقشة نتائج الدراسة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول - الطريقة والأدوات:

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة ثم تحديد المتغيرات، وذلك في المطلب الأول، أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول - الطريقة:

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع وهي كالآتي:

أولاً-إختيار عينة الدراسة :

تتمثل مجتمع دراستنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، بنك البركة، بنك سوسيتي جنرال ، المؤسسة العربية المصرفية، وقد تم إختيار هذه العينة على أساس توفر ووجود بعض البيانات والمعطيات حولهم.

1-بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

*تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسّعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

*نشأته:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982 ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 01 /88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل،فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق "مينداسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33000000000 دج.

- تقديم وكالة 831 بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة:

- نشأة الوكالة:

ظهرت بولاية قسنطينة بموجب القانون رقم 14- 09 المؤرخ في سنة 1974 لمتضمن التقسيم الإداري الإقليمي للبلد حسب المادة 14 من نفس القانون، وتعتبر ولاية قسنطينة من أهم الولايات الفلاحية ، وبالتالي تجد إتساع في النشاط الفلاحي، حيث يضم هذا القطاع عدد كبير من الفلاحين خاصة في مراحل السبعينيات وبداية الثمانينات وللسياسة المتبعة التي تبنتها البلاد آنذاك، كل هذه المعطيات دفعت الهيئات المعنية بالأمر إلى فتح مديرية فرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك وكالة 831 يقع بحي 24 فيفري 1955 قسنطينة يقدر رأسمال بـ 29 مليار دج.

- مهام ووظائف الوكالة:

تعتبر وكالة 831 من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية قسنطينة وهي مقسمة إلى مصلحتين: مصلحة الزبائن، مصلحة القروض.

- مصلحة الزبائن: وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن وتتكون من:

- الصندوق: يتمثل في دفع وسحب المبالغ المالية من طرف الزبائن ويتكون من شباكين هما:

- شباك الأورو، وشباك الدينار الجزائري.

- عمليات فتح وغلق الحسابات.

- عمليات الايداع والسحب.

- المحفظة

- **مصلحة الالتزامات (القروض):** تعد هذه المصلحة من أهم المصالح في البنك وتتكفل بمختلف العمليات المتعلقة بالقروض بداية باستقبال ملفات طلب القروض ثم دراسة الملفات وبعدها تأتي مرحلة التمويل ومتابعة سير القروض في حالة قبول الطلب. يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 831 بمنح عدة قروض:

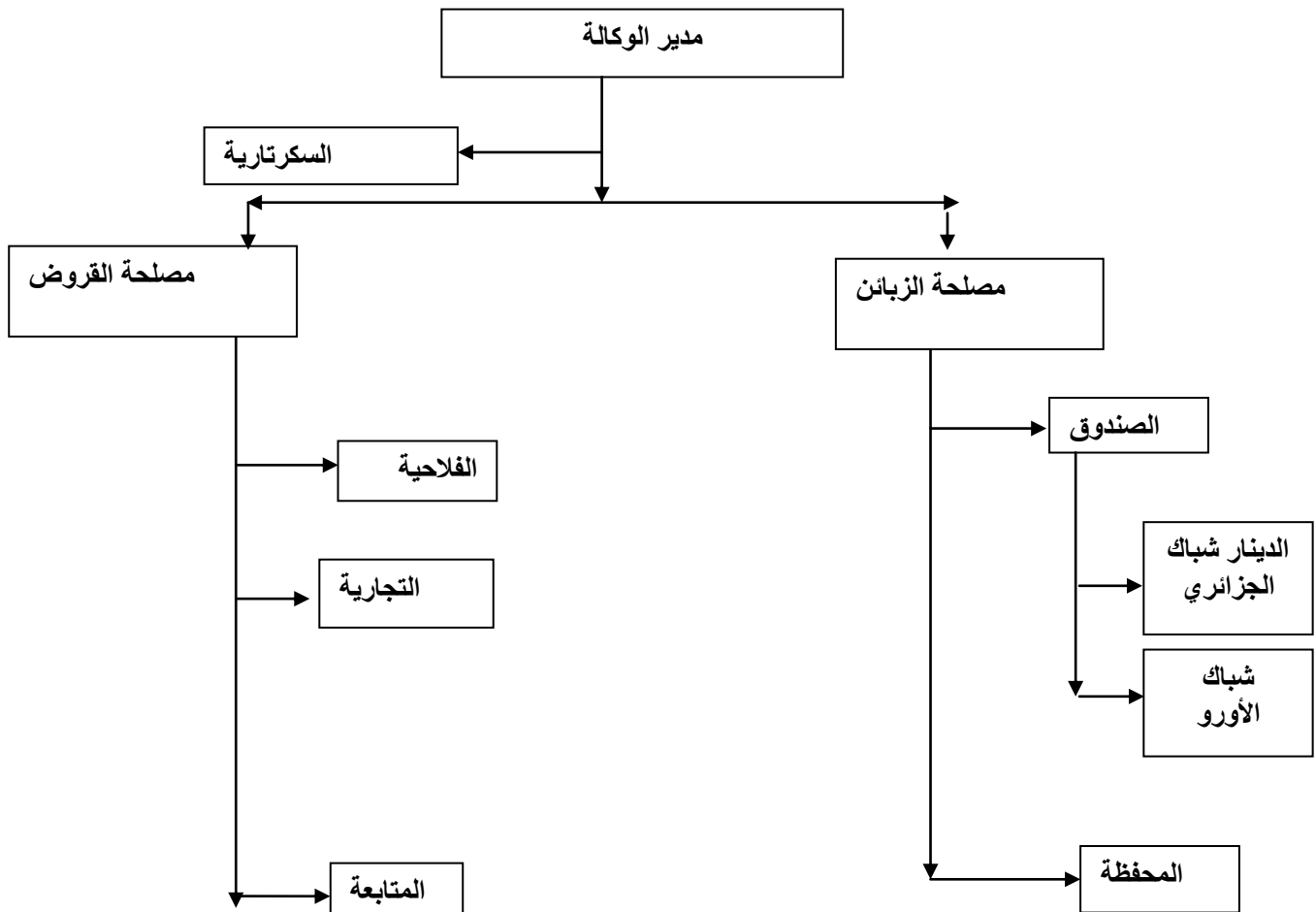
-قروض الاستغلال

-قروض الاستثمار

-تسيقات على حالة القبول

- **الهيكل التنظيمي للوكالة:** يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مصلحتين هما مصلحة الزبائن ومصلحة القروض في حين تخلو من مصلحة العلاقات الخارجية

الهيكل التنظيمي لوكالة 831 قسنطينة



المصدر: بيانات مقدمة من طرف الوكالة

2- البنك الوطني الجزائري:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66-78 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966، كشركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها وتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية، ما لا يتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، وذلك بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 وفي 12 جانفي 1988 وفقا لقانون 88-119.

وفي جوان 1988 وفقا لقانون 88-177 وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبقي المقر الإجتماعي له بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة، وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي في السجل التجاري. وينقسم رأس مال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- 1- من 1 إلى 350 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج" .
 - 2- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم، المحروقات، الهيدروليك".
 - 3- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية".
 - 4- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".
- ومن بين وظائفه نجد ما يلي:

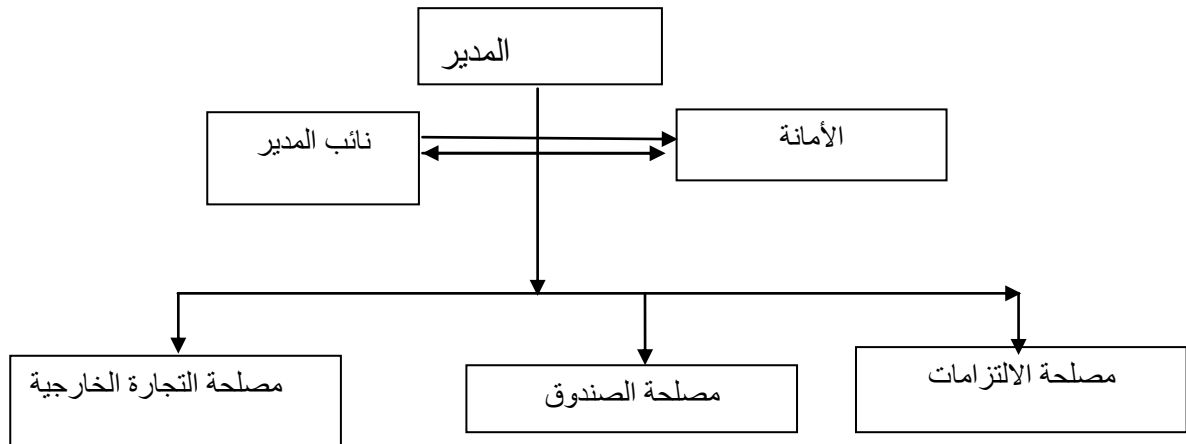
- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري ، السياحة ، والصناعات التقليدية لان ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري .
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان.
- يقوم بجميع عمليات الاكتتاب ، الخصم ، وشراء كل الأوراق التجارية والمالية.
- تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة، سواء كان ذلك بضمان أم بدونه .
- إيجار الخزائن.
- مراسلة البنوك الأجنبية.
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل ، كما يمكن لها إصدار سندات الخزينة.
- قبول أشكال الإعتمادات والقروض والتسيقات بضمان أو بدونه.
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا ل ضمانات معينة.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

- نشأة "وكالة قسنطينة" للبنك الوطني الجزائري:

نشأ البنك الوطني الجزائري وكالة قسنطينة في 1988/2/1 ورقمها في التقسيم البنكي هو 710 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

تقع بمحطة السكك الحديدية قسنطينة يقد رأس ماله ب 25 مليار دج.

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري " وكالة قسنطينة":



المصدر: بيانات مقدمة من طرف الوكالة

3- مفهوم ومهام بنك التنمية المحلية:

- مفهوم بنك التنمية المحلية:

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تأسست بتاريخ 20 أبريل 1982 حسب المرسوم رقم 85 / 85 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها:

- عمليات الرهن.
- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.
- انبثق بنك التنمية المحلية من بنك القرض الشعبي وعدة شركات مساهمة أخرى وبالتالي فهو عبارة عن شركة مساهمة.
- مهام بنك التنمية المحلية: تتمثل في تمويل:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية.
- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.
- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن.
- الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية.
- تسبيقات على سندات عمومية تصدرها الدولة او الجماعات المحلية.
- جميع العمليات البنكية : القرض ، الصرف ، الخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية .

- تعريف وكالة قسنطينة 80 لبنك التنمية المحلية:

تأسست وكالة قسنطينة 80 في 1974 وهي إحدى الوكالات بنك الجزائر الخارجي المنتشرة عبر التراب الوطني تقع بجي 6 القائد الحواس بقسنطينة يقدر رأس مالها بـ 5,22 مليار .

4- بنك الجزائر الخارجي BEA:

- تعريف بنك الجزائر الخارجي:

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنكا ودائعا تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، ويعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المتضمن القانون 61-88 في 12 جانفي 1989 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره مليارين وأربع مئة وخمسين مليون 1 دينار جزائري، حيث عدل في آخر سنة 2011 إلى ستة وسبعين مليار دينار جزائري.

- وظائف بنك الجزائر الخارجي:

يتولى بنك الجزائر الخارجي تقديم خدمات متنوعة في شتى مجالات التوظيف المتوفرة له وتمويل مختلف فعاليات الاقتصاد القومي واهم تلك الخدمات والوظائف:

- تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الأخرى.
- تقديم خدمة مركزية تتمثل في المعلومات الاقتصادية الخاصة بالهيئات الأجنبية للمؤسسات المعنية بالتعامل معها.
- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب وذلك بتطوير وتنفيذ المعاملات التجارية مع البلدان الأجنبية.
- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص ومشاركة بعض البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- خصم الأوراق التجارية وتحويل العملات.

- تقديم وكالة قسنطينة 50 لبنك الجزائر الخارجي:

تأسست وكالة قسنطينة 50 في 15 جانفي 1957 وهي إحدى الوكالات بنك الجزائر الخارجي المنتشرة عبر التراب الوطني تقع بحي 1 ساحة خميسي محمد بقسنطينة يقدر رأس مالها بـ 5,24 مليار

- الهيكل التنظيمي لوكالة قسنطينة 50:



المصدر: وثائق داخلية خاصة بوكالة بنك الجزائر الخارجي

5- بنك البركة الجزائري:

- التعريف ببنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري شركة ذات أسهم خاضعة لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بقانون النقد والقرض ذات رأس مال قدره 10,000,000,000 دج الكائن مقرها بحي أبو ثلجة هوديف، فيلا رقم 01 بن عكنون الجزائر، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/4924100 طبقا لأحكام اتفاقية 1990/03/01. تأسس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره من مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية) 500 مليون دج، حيث 50% و 50% الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك البركة الجزائري هو أول بنك خاص في الجزائر وهو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، ويخضع لقانون النقد والقرض رقم 90/10 ولقوانينها الداخلية، وقد قام البنك منذ تأسيسه في 1991 بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية.

و في فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأى المال إلى 10,000,000,000 دج بنسبة 40% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و 56% لبنك البركة.

- أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمة المصرفية وأعمال التمويل الاستثمار على مبادئ الشريعة الإسلامية وتمثل أهدافه في ما يلي:

- تحقيق ربح من خلال استقطاب المواد وتشغيلها وفق الطرق الإسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية الإسلامية.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.
- تطوير آفاق الاستثمار، تقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية والاجتماعية.
- مهام بنك البركة الجزائري: وتمثل فيما يلي:

في مجال الخدمة البنكية: يقدم لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

- قبول الودائع من الجماهير.
- فتح حسابات بنكية.
- دفع قيم الصكوك، الدفع ومقاضاتهم.
- قبض الأوراق التجارية.
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا.
- إصدار الكفالات البنكية.

- أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى.

في مجال الخدمات الاجتماعية:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض بيد حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله.

- إنشاء إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتمدة.

في مجال الاستثمار:

- هو نشاط بنكي، حيث يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع صعبة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

في مجال التمويل:

- يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة، وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين وتجار، مستوردين، مصدريين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية. ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح المنبثقة من خبرته في تلك المجالات.

- نشأة وكالة البركة قسنطينة 402:

تأسست وكالة قسنطينة 402 في 1998 وهي إحدى الوكالات بنك الجزائر الخارجي المنتشرة عبر التراب الوطني تقع بحي سيدي مبروك بقسنطينة يقدر رأس مالها بـ 19 مليار دج.

6- بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر -

- تعريف بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر - :

هي مؤسسة مصرفية فرنسية فتحت فرعاً في الجزائر في 15 أفريل 1998 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، بمساهمة البنك الأصلي "الشركة العامة" بنسبة 45 %، وفيها هولدينغ لوكسمبورغ بنسبة 31% والمؤسسة المالية الدولية SFI بنسبة 10 % والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 10 %، تتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية، ومقرها الرئيسي حالياً بالأبيار بالعاصمة.

- مراحل إنشاء سوسيتي جينيرال - الجزائر -:

لقد مر إنشاء وتوسع بنك سوسيتي جينيرال بالمراحل الآتية:

- 1987: فتح مكتب التمثيل.
- 1998: الحصول على رخصة مصرفية لمزاولة النشاط.
- 1999: إنشاء فروع سوسيتي جينيرال.
- 2000: فتح أول وكالة بدالي إبراهيم للزبائن في مارس 2000.
- 2004: فروع 100 % ملك لسوسيتي جينيرال بعد إعادة شراء الأسهم.
- 2007: إنشاء مديرية الشركات الدولية الكبيرة (DGEI).
- 2008: إنشاء مديرية الشركات الوطنية الكبيرة (DGEN).
- 2009: إنشاء بنك التمويل والاستثمار ووكالة التسيير الخاص.

- 2010: إنشاء أربعة مراكز تجارية : الشارقة- العمارة، دار البيضاء، روية-حسيبة، قسنطينة- بالما.

- 2011: موقف جديد يستند إلى الإتصالات قيمة "روح الفريق".

- أهم الخدمات التي يقدمها بنك سوسيتي جينيرال - الجزائر:-

يقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات سواء الموجهة للزبائن الأفراد أو للمؤسسات نذكر منها.

1- للزبائن الأفراد:

- حساب في الدفتر .
- قروض التأثيث.
- خدمات نقدية (بطاقة كلاسكية ، وبطاقة بنكية ذهبية).
- فتح حساب الجاري.
- حساب بالدينار الجزائري قابل للتحويل لغير المقيمين.
- خدمات بنكية عن بعد(إلكترونية).
- خدمات تحويل العملة.
- التمويل بقروض متنوعة(قرض الخبير ، قرض متحرك... إلخ) .

2- للمؤسسات:

- توفير وسائل الدفع والإيداع.
- فتح حسابات مختلفة (حساب جاري للمؤسسة ، حساب بالعملة الصعبة لشخص معنوي ، حساب بالعملة الصعبة للمصدرين ، حساب رأسمال).
- تقديم خدمات إلكترونية عن بعد.
- تقديم خدمات في إطار المعاملات الدولية (التحويل الحر الدولي، الاعتماد المستندي ، القرض المؤجل).
- تمويل دورة الاستغلال (القروض عن طريق الإمضاء ، القروض المباشرة، تسهيلات الصندوق، تسبيقات على البضائع تسبيقات على الفاتورة).
- تمويل الاستثمارات عن طريق قروض متوسطة المدى.
- تسيير الخزينة.

- التعريف بوكالة بنك سوسيتي جينيرال 602 - قسنطينة:

هي إحدى وكالات البنك الداخلة تحت التصنيف، حيث فتحت في 2004/04/01 على مستوى قسنطينة، ذات شكل أكثر عصريّة ملائمة ومريحة للمتعاملين، وهذا بافتتاحها بتصاميم حديثة وأثاث وملحقات تعمل من أجل تقسيم صورة البنك كما أنها تساهم في الدعم الاقتصادي في تسهيل الخدمات البنكية للزبائن حيث تعمل بطرق وآلات متطورة، تقع بحي بال فو المخطط قسنطينة يقدر رأسمالها بـ 20.3 مليار دج.

7 - المؤسسة العربية المصرفية ABC:

- نشأة المؤسسة العربية المصرفية:

تأسست المؤسسة العربية المصرفية عام 1980 مقرها البحرين، وكان وراء تأسيسها ضالة حجم المصارف العربية على الرغم من انتشارها في الأسواق المالية الدولية ، وذلك نتيجة هيكلتها الرأس مالية الصغيرة. ومن أهم المساهمين فيها : أبو ظبي للاستثمار، ووزارة المالية الكويتية (هيئة الاستثمار فيما بعد) ووزارة المالية الليبية (المصرف المركزي الليبي فيما بعد).

استقر بنك المؤسسة المصرفية العربية بالجزائر مع حصولها في 24 سبتمبر 1998 على اعتماد بقرار من مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر، وبدأ نشاطه في ديسمبر 1998 بتدشين مقره الرئيسي وفتح أول وكالة له بئر مراد رايس وهو فرع للمؤسسة العربية المصرفية البحرين ، أحد أول البنوك والمؤسسات المالية برأس مال عربي ، وفي 6 جوان 2000 تم رفع رأس مال المؤسسة العربية المصرفية_الجزائر_ من 1.183.200.000 دج ليصل 2.670.000.000 دج منذ 2005 الأمر الذي مكنه من تعزيز أمواله الخاصة ومرافقة عملائه في عمليات التمويل .

- وكالة المؤسسة العربية المصرفية بقسنطينة (دورها ، مهامها ، أهدافها):

- تعريف وكالة المؤسسة العربية المصرفية بقسنطينة:

تأسست وكالة قسنطينة 50 في 15 جانفي 2001 وهي إحدى الوكالات بنك الجزائر الخارجي المنتشرة عبر التراب الوطني تقع بحي 24 زعويش سيدي مبروك بقسنطينة يقدر رأس مالها بـ 18 مليار دج

- دورها:

- المؤسسة العربية المصرفية تعمل على معالجة جميع عمليات البنك.
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جمع التوفير والادخار.
- فتح ودائع متوسطة وطويلة الأجل ، والتعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- مهامها:

- تحقيق قيمة متزايدة على نحو ثابت لحقوق المساهمين.
- التخصص في الأنشطة المتعلقة بالعالم العربي عبر العالم.
- الاستثمار في المؤسسات المالية الدولية التي من شأنها تنويع وتحسين حقوق المساهمين.
- اجتذاب الكفاءات العالية والاحتفاظ بها من خلال توفير المزايا الوظيفية المجزية.

- أهدافها:

- الاحتفاظ بحضور فعال في العالم العربي وتحقيق النوع الأمثل لموارد الإيرادات.
- ترسيخ إجراءات فعالة في إدارة المخاطر .
- إدارة المصروفات بفعالية.
- بناء مؤسسة مالية قوية ذات وضع متميز من حيث السيولة مع التركيز على وجود الأصول.

ثانيا-طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات:

1- طريقة جمع البيانات :

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق ما يلي:

-المقابلة : وذلك من أجل الإلمام والحصول على المعلومات من أجل استخدامها في الدراسة، تمت دراستنا كل من وكالات البنوك التجارية محل الدراسة.

- الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.dz.
- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz.
- الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية www.bdl.dz.
- الموقع الرسمي بنك الجزائر الخارجي www.bea.dz.
- الموقع الرسمي لبنك البركة www.albaraka-bank.com.
- الموقع الرسمي لبنك سوسيتي جنرال www.Société Générale.com.
- الموقع الرسمي للمؤسسة العربية المصرفية www.bank-abc.com.

2-تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بدراستنا حول تطبيق أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة في: القوائم المالية الخاصة بهذه البنوك والمتمثلة في الميزانيات وجدول حساب النتائج لإحدى عشرة سنة . إضافة إلى المعلومات التي تلقيناها من طرف البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

ثالثا _ تحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها:

تتمثل متغيرات الدراسة في تقييم كفاءة أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تطبيق أنظمة الإنذار المطبقة عالميا وأنظمة الإنذار المطبقة في الجزائر، والقيام بتحليل نظام الانحدار الاحتمالي اللوجستي، نظام الإشارة، معدل كفاية رأس المال ، نسبة السيولة، ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية لكل نظام والقيام بعملية المقارنة وذلك لمعرفة مدى كفاءة أنظمة الإنذار لتنبؤ بالأزمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الثاني -الأدوات:

من أجل الإجابة على إشكاليات الدراسة، واختبار فرضياتها، تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المتمثلة في:

*المؤشرات المالية والحاسبية ، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة.

*متغيرات الاقتصاد الكلي ، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة.

*كما تم استخدام برنامج spss18 للإستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني-النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية :

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة، سنتناول فيما يلي تقييم كفاءة أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمة المصرفية وذلك من خلال استخدام نظام الانحدار الاحتمالي اللوجستي، نظام الإشارة، معدل كفاية رأس المال، نسبة السيولة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة واختبار الفرضيات السابقة.

المطلب الأول -نتائج الدراسة التطبيقية:

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتوصل إليها، بناءً على المعلومات التي جمعناها في ما سبق.

أولاً - أهم مؤشرات النظام البنكي الجزائري:

سيتم في هذا العنصر التطرق لأهم مؤشرات النظام البنكي الجزائري وذلك بمهدف إعطاء صورة واضحة عن هذا النظام وبعض خصوصياتها.

1- هيكل الودائع: لقد عرفت عملية تعبئة الموارد من خلال جمع الودائع بنوعيتها، ودائع لدى الطلب ، وودائع لأجل تطوراً خلال السنوات الأخيرة وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول:

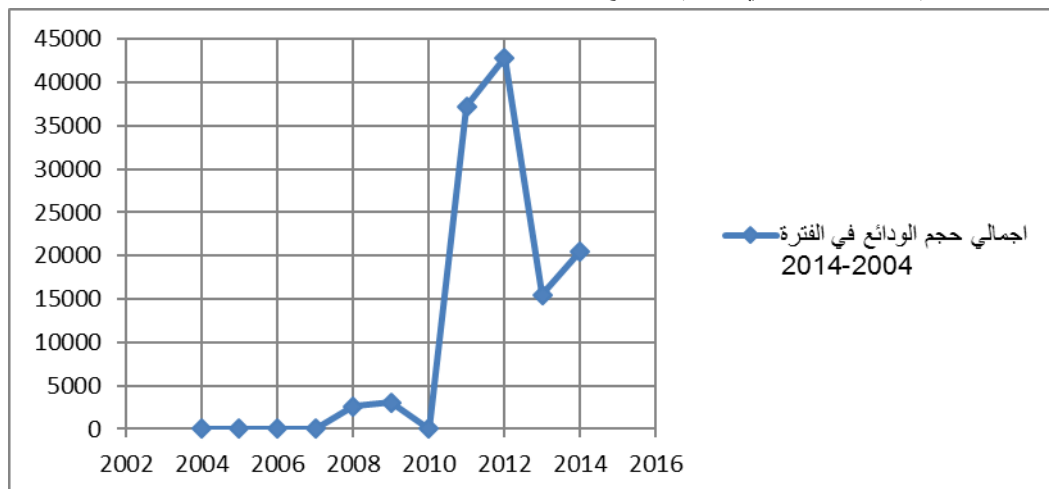
جدول رقم 23: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

إجمالي الودائع	ودائع لأجل		ودائع تحت الطلب		السنة
	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	
2705.4	67.90	1509.55	108.2	1019.90	2004
2960.6	81.9	1654.3	116.1	1108.3	2005
3516.5	96.0	1670.1	152.9	1597.5	2006
4517.3	122.1	1834.4	191.1	2369.7	2007
5161.8	159.5	2055.4	241.8	2705.1	2008
5146,7	253,7	2390,1	261	2241,9	2009
5288	190.8	2333.5	301.2	2462.5	2010
59233	235.2	2552.3	400	3095.8	2011
64380	280	3053.6	533.1	2823.3	2012
72292	311.3	3380.4	595.3	2942.2	2013
79293	356.1	3986.5	601.4	2985.3	2014

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2014

شكل رقم 3: يمثل إجمالي حجم الودائع على مستوى البنوك التجارية العمومية والخاصة للفترة 2004-2014



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية 2004-2014

2- هيكل القروض:

2-1- توزيع القروض الممنوحة حسب أجال الاستحقاق:

ومن اجل التعرف على طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة نورد الجدول التالي:

جدول رقم 24: طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة 2004-2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

إجمالي القروض الممنوحة	قروض متوسطة وطويلة الأجل		قروض قصيرة الأجل		السنة
	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	
1534.38	60.21	645.84	48.59	779.74	2004
1778.9	61.6	794.0	70.4	852.9	2005
1904.1	81.2	907.2	96.4	819.3	2006
2203.7	128.8	1048.8	123.6	902.5	2007
2614,1	163,5	1261,2	163,6	1025,8	2008
3085,1	193,9	1570,7	179,2	1141,3	2009
3266.7	165.3	1790.4	265.6	1045.4	2010
37247	167.3	2194.4	363.4	999.6	2011
42856	181.8	2742.2	387.7	973.9	2012
15473	210.1	3521	487	936.4	2013
20518	289.1	3659	495.3	901.5	2014

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2014

2-2 توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع:

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

جدول رقم 25: هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية للفترة 2004-2014

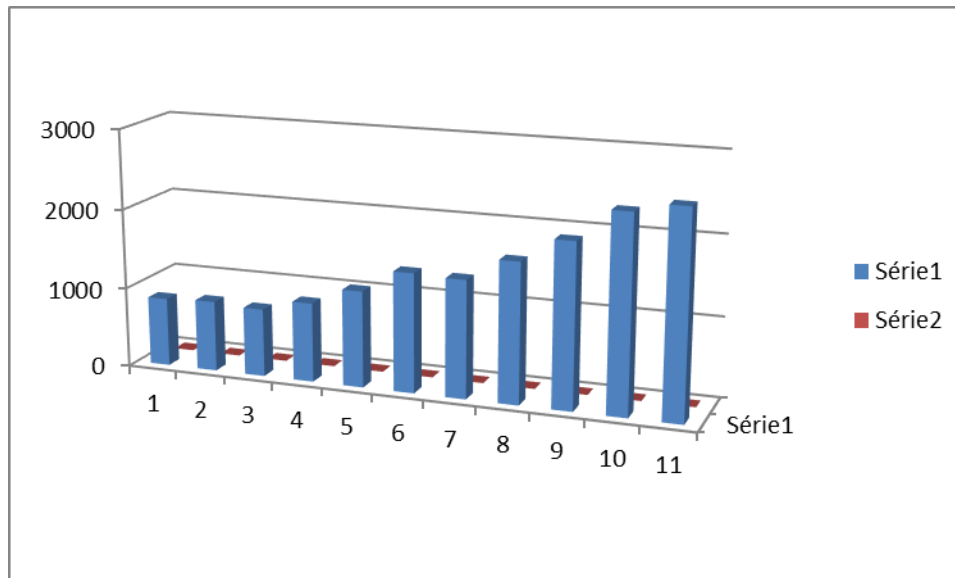
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	قروض للقطاع العام		قروض للقطاع الخاص		إجمالي القروض الممنوحة
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	
2004	856.97	2.68	568.60	106.12	1534.4
2005	881.6	0.9	765.3	131.1	1778.9
2006	847.3	1.1	879.2	176.5	1904.1
2007	987.3	2.0	964.0	250.4	2203.7
2008	1200.3	1.9	1086.7	325.2	2614.1
2009	1484.9	01,00	1227.1	372.1	3085.1
2010	1461.3	0.1	1374.5	430.8	3266.7
2011	1 742,3	0,0	1 451,7	530,7	3 724,7
2012	2 040,7	0.0	1 675,4	569,5	4 285,6
2013	2 434,3	0.0	2 023,2	697,0	5 154,5
2014	2546.1	0.0	2621.8	715.9	38531,5

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2014

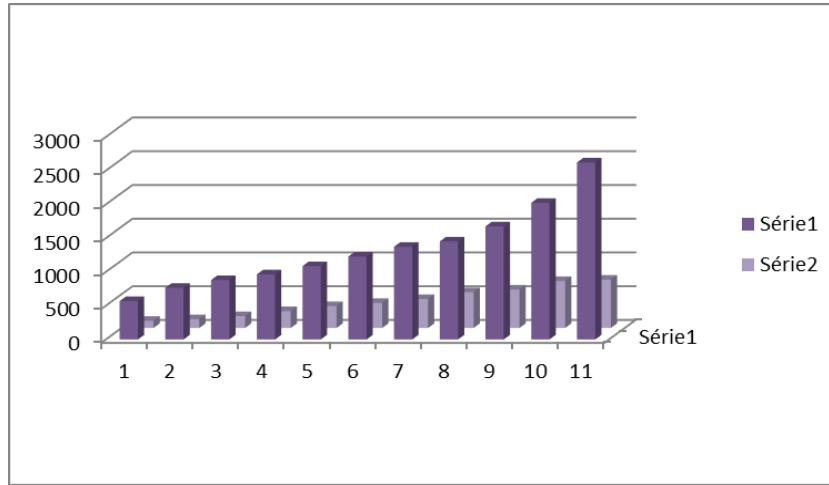
شكل رقم 4: هيكل القروض المقدمة للقطاع العام من طرف البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة

2014-2004



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية 2004-2014

شكل رقم 5: هيكل القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة 2014-2004



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية 2014-2004

3- مردودية البنوك الجزائرية:

لأجل التعرف على مردودية البنوك الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة، سيتم الاعتماد على مؤشر أساسي وهو:
*معدل العائد على الأموال الخاصة

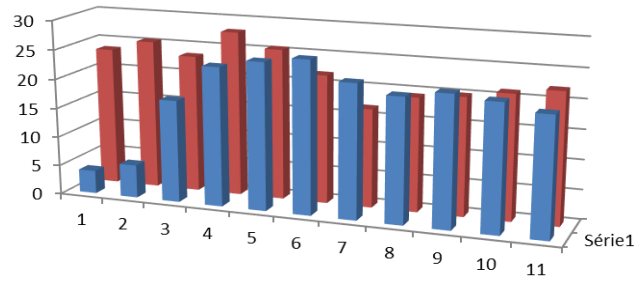
والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2014-2004

جدول رقم 26: معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2014-2004

السنة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2004	%3.93	%23.59
2005	%5.63	%25.43
2006	%17.41	%23.40
2007	%23.64	%28.01
2008	%25.01	%25.60
2009	%25,93	%21,84
2010	%22.70	%16.76
2011	%21.11	%19.31
2012	%22.16	%20.01
2013	%21.45	%21.12
2014	%20.13	%22.13

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014-2004

شكل رقم 6: معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2004-2014



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية 2004-2014

4-ديون المتعثرة:

يبين الجدول التالي حجم الدين المشكوك في تحصيلها في البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

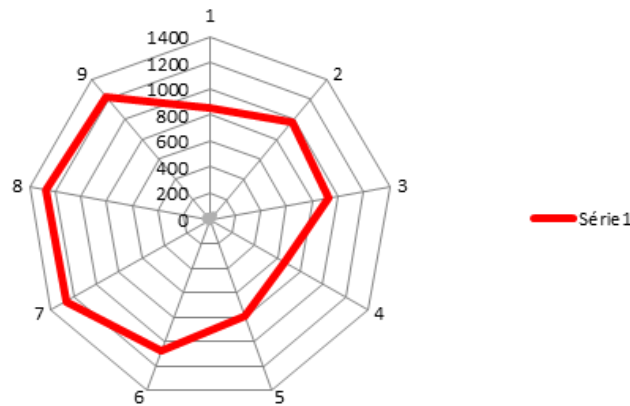
جدول رقم 27: هيكل الديون المتعثرة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الفترة 2005-2013

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2005	855.8	20.6
2006	977.5	37
2007	920.1	21.1
2008	667.4	10.9
2009	787	17
2010	1075.3	16.5
2011	1266.9	15.6
2012	1266.9	27.9
2013	1229.9	22.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2014

شكل رقم 7: هيكل الديون المتعثرة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الفترة 2005-2013



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية 2004-2014

ثانيا- أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية:

1-تقدير النموذج الاحتمالي للأزمة المصرفية في البنوك الجزائرية محل الدراسة:

قمنا بتطبيق نموذج الانحدار على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المستقلة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 28: يمثل المتغيرات الاقتصادية والمالية محل الدراسة

نوع المتغير	رمز المتغير	قيمة المتغير
1متغيرات الاقتصاد الكلي: * معدل الناتج المحلي اجمالي * معدل التبادل التجاري *نسبة الفائض * معدل التضخم * معدل الصرف	GDP	$\frac{\text{ناتج محلي اجمالي للسنة الحالية} - \text{ناتج محلي اجمالي للسنة السابقة}}{\text{ناتج محلي اجمالي للسنة السابقة}}$
	TOT	$\frac{\text{أسعار الصادرات}}{\text{أسعار الواردات}}$
	FSG	$\frac{\text{فائض مالي}}{\text{ناتج محلي اجمالي}}$
	INF	
	TCN	
2 متغيرات مالية: *نسبة القروض إلى الأصول *نسبة المخصصات إلى الأصول *معدل الاحتياطي المالي	TCA	$\frac{\text{مجموع قروض}}{\text{مجموع أصول}}$
	PROV	$\frac{\text{مخصصات}}{\text{مجموع اصول}}$
	FPRP	$\frac{\text{احتياطيات}}{\text{اجمالي اصول}}$

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الدراسة

وقمنا بتطبيق نموذج الانحدار الاحتمالي للفترة 2004-2014 وفق المعادلة:

$$Log_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T [(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it})) + (1 - Y_{it}) \log_e (1 - F(\beta' X_{it}))]$$

لنتمكن من دراسة سلوك هذه المتغيرات لفترة زمنية أطول اختيار الفترة 2004-2014 ، يعني أن عينة النموذج تضم 84 مشاهدة لكل متغير من متغيرات النموذج، وبالنسبة لقيم المتغير التابع فقد تم تحديده وفق مؤشر ضغط السوق النقدي خلال هذه الفترة، وبناءً على ذلك تظهر حادثة أزمة مصرفية عندما يتجاوز هذا المؤشر عتبة محددة من توزيعه المئوي حيث:

- Dep=0 لاوجود للأزمة المصرفية
- Dep=1 المصرفية ما قبل الأزمة
- Dep=2 الأزمة مصرفية بداية
- Dep=3 فترة الأزمة المصرفية

1-1- دراسة حالة البنوك العمومية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014
الجدول رقم 29 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجيستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FCG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		.420	15,042	.105	.007
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.03736364	.44681818	.00309091
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.002233109	.110506505	.000475864
Médiane		3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
Mode		1.640000 ^a	.030000 ^a	.009000 ^a	.003000
Ecart type		2.021115803	.007406385	.366508613	.001578261
Variance		4,085	,000	,134	,000
Plage		7.260000	.021000	.861000	.005000
Minimum		1.640000	.029000	.009000	.001000
Maximum		8.900000	.050000	.870000	.006000
Somme		44.210000	.411000	4.915000	.034000
Percentiles	25	2.53000000	.03000000	.08000000	.00200000
	50	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
	75	4.80000000	.04500000	.78000000	.00400000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 30: يمثل تقديرات النموذج الاحتمالي اللوجستي

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	1.14
2005	1.12
2006	1.12
2007	2.27
2008	2.31
2009	2.02
2010	2.013
2011	1.14
2012	1.04
2013	1.04
2014	2.47

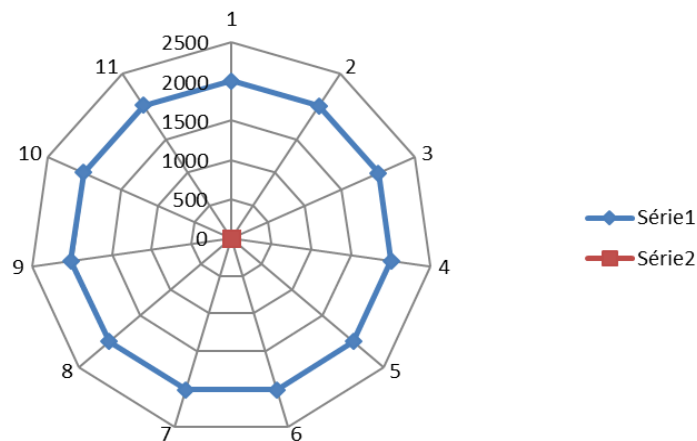
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
$P(\text{Dep}=1) \leq C$	0	10	12	0
$P(\text{Dep}=1) > C$	10	0	0	12
Total				
Correct				
% crisis			14.67%	17.6%
% Incrisis			17.6%	14.67%
Percent Gain			176	

$c = \geq: 0.5$

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 8: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

-البنك الوطني الجزائري: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الوطني الجزائري للفترة 2004-2014

الجدول رقم 31 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		,420	15,042	,105	,007
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.15981818	.04955455	.09920000
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.028448939	.026938709	.062371614
Médiane		3.56000000	.15300000	.00300000	.00800000
Mode		1.640000 ^a	.019000 ^a	.000800 ^a	.006000
Ecart type		2.021115803	.094354457	.089345592	.206863240
Variance		4,085	,009	,008	,043
Plage		7.260000	.341000	.292200	.669800
Minimum		1.640000	.019000	.000800	.000200
Maximum		8.900000	.360000	.293000	.670000
Somme		44.210000	1.758000	.545100	1.091200
Percentiles	25	2.53000000	.08800000	.00200000	.00500000
	50	3.56000000	.15300000	.00300000	.00800000
	75	4.80000000	.20000000	.06000000	.05500000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 32: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	1.23
2005	1.07
2006	1.10
2007	1.18
2008	3.18
2009	1.03
2010	1.15
2011	1.23
2012	1.45
2013	2.03
2014	1.29

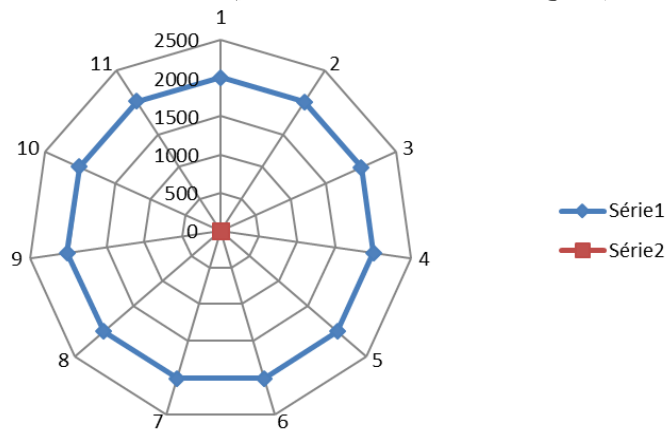
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	16	4	2
P(Dep=1)>C	16	0	0	0
Total				
Correct				
% crisis			29.3%	11%
% Incrisis			11%	29.3%
Percent Gain			176	

c = $\geq$: 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18.

شكل رقم 9 : يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك الوطني الجزائري في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18.

- بنك التنمية المحلية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار

الاحتمالي في بنك التنمية المحلية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 33 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك التنمية المحلية

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		,420	15,042	,105	,007
Asymétrie		,621	,136	-2,653	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	1.23086727	.01191727	.00491636
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.374870378	.005676290	.002760086
Médiane		3.56000000	1.25400000	.00100000	.00100000
Mode		1.640000 ^a	.016000 ^a	.000030 ^a	.000200 ^a
Ecart type		2.021115803	1.243304390	.018826123	.009154169
Variance		4,085	1,546	,000	,000
Asymétrie		1,405	1,093	1,980	2,444
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	3.989240	.059970	.029990
Minimum		1.640000	.016000	.000030	.000010
Maximum		8.900000	4.005240	.060000	.030000
Somme		44.210000	13.539540	.131090	.054080
Percentiles	25	2.53000000	.08200000	.00010000	.00020000
	50	3.56000000	1.25400000	.00100000	.00100000
	75	4.80000000	2.00230000	.02000000	.01000000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18.

الجدول رقم 34: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك التنمية المحلية

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	5.00
2005	3.76
2006	7.56
2007	11.35
2008	1.098
2009	55.23
2010	1.3
2011	1.03
2012	1.72
2013	4.03
2014	1.02

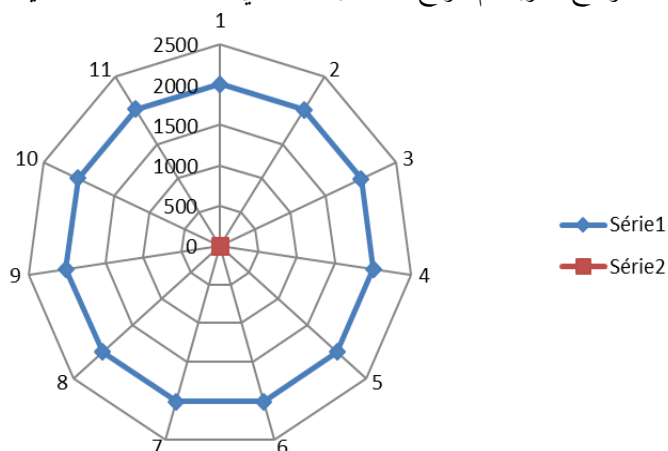
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	10	0	12
P(Dep=1)>C	12	0	0	12
Total				
Correct				
% crisis			14.66%	17.6%
% Incrisis			17.6%	14.66%
Percent Gain			176	

c = ≤: 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 10 : يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك التنمية المحلية في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

- بنك الجزائر الخارجي وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 35 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك الجزائر الخارجي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		,420	15,042	,105	,007
Asymétrie		,621	,136	-2,653	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	2.10272727	.03426818	.04268182
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.821559914	.013794825	.026654718
Médiane		3.56000000	1.54000000	.01000000	.00700000
Mode		1.640000 ^a	.007000 ^a	.000000 ^a	.000500 ^a
Ecart type		2.021115803	2.724805978	.045752258	.088403697
Variance		4,085	7,425	,002	,008
Asymétrie		1,405	2,379	1,450	2,954
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	9.593000	.140000	.299500
Minimum		1.640000	.007000	.000000	.000500
Maximum		8.900000	9.600000	.140000	.300000
Somme		44.210000	23.130000	.376950	.469500
Percentiles	25	2.53000000	.07800000	.00200000	.00400000
	50	3.56000000	1.54000000	.01000000	.00700000
	75	4.80000000	2.34500000	.07000000	.03400000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 36: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك الجزائر الخارجي

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	5.06
2005	10.51
2006	4.48
2007	33.89
2008	7.03
2009	2.03
2010	1.04
2011	1.07
2012	1.73
2013	9.00
2014	1.08

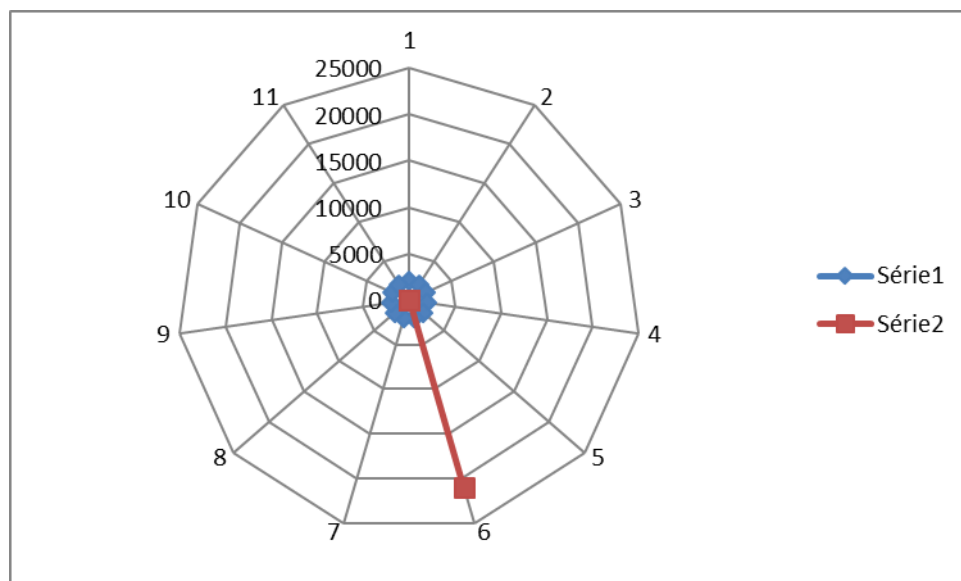
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	8	0	14
P(Dep=1)>C	8	0	14	0
Total				
Correct				
% crisis			12.57%	22%
% Incrisis			22%	12.57%
Percent Gain			176	

c = $\geq$: 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 1: يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للبنك الجزائري الخارجي في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

1-2 حالة البنوك الخاصة:

بنك البركة: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك

الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 37 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك البركة

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		.420	15.042	.105	.007
Asymétrie		.621	.136	-2.653	-1.752
Erreur standard d'asymétrie		.661	.661	.661	.661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.33109091	.00285573	.01045727
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.173603595	.000535920	.002127741
Médiane		3.56000000	.19400000	.00380000	.00840000
Mode		1.640000 ^a	.002000 ^a	.000003 ^a	.000030 ^a
Ecart type		2.021115803	.575777988	.001777446	.007056917
Variance		4,085	,332	,000	,000
Asymétrie		1,405	3,208	-,699	1,003
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	2.050000	.005097	.026770
Minimum		1.640000	.002000	.000003	.000030
Maximum		8.900000	2.052000	.005100	.026800
Somme		44.210000	3.642000	.031413	.115030
Percentiles	25	2.53000000	.17400000	.00110000	.00740000
	50	3.56000000	.19400000	.00380000	.00840000
	75	4.80000000	.21300000	.00410000	.01380000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 38: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي لبنك البركة

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	1.03
2005	1.22
2006	1.2
2007	1.21
2008	1.25
2009	1.23
2010	7.87
2011	1.27
2012	1.24
2013	1.26
2014	1.00

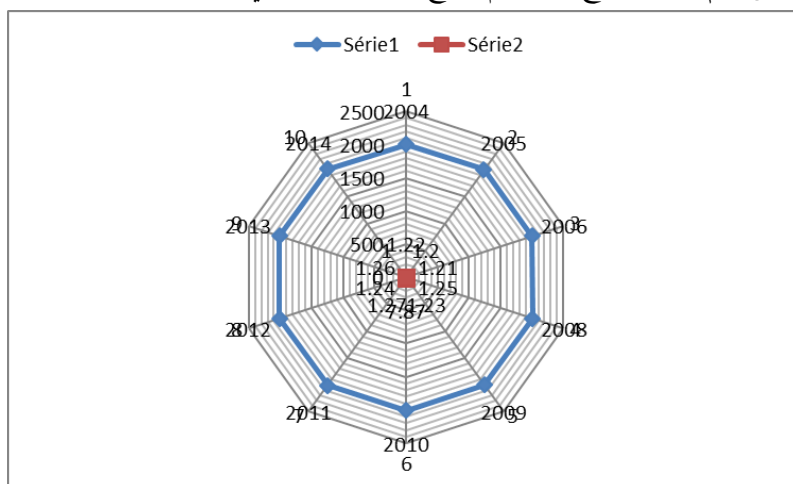
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	26	0	2
P(Dep=1)>C	26	0	2	0
Total				
Correct				
% crisis			88%	6.76%
% Incrisis			6.76%	88%
Percent Gain			176	

c = 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 12 : يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك البركة في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

- بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 39 : يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي لبنك سوسيتي جنرال

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		,420	15,042	,105	,007
Asymétrie		,621	,136	-2,653	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.12350000	.00849364	.01694545
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.055562209	.001916470	.005610548
Médiane		3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
Mode		1.640000 ^a	.015000 ^a	.011000 ^a	.000000 ^a
Ecart type		2.021115803	.184279000	.006356213	.018608082
Variance		4,085	,034	,000	,000
Asymétrie		1,405	2,923	,039	,861
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	.644000	.017100	.050000
Minimum		1.640000	.015000	.000900	.000000
Maximum		8.900000	.659000	.018000	.050000
Somme		44.210000	1.358500	.093430	.186400
Percentiles	25	2.53000000	.03900000	.00290000	.00410000
	50	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
	75	4.80000000	.13200000	.01400000	.03700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 40: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	1.12
2005	1.56
2006	1.11
2007	1.09
2008	1.98
2009	1.08
2010	1.06
2011	1.08
2012	1.08
2013	1.07
2014	1.08

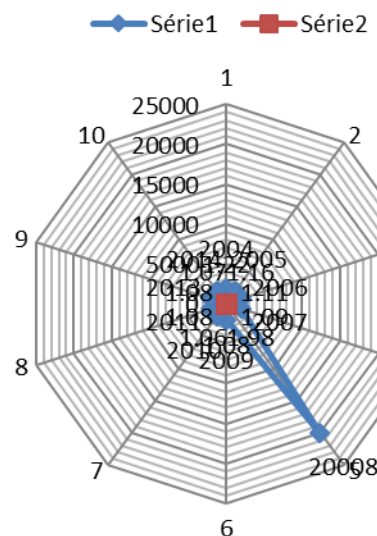
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	28	0	0
P(Dep=1)>C	28	0	0	0
Total				
Correct				
% crisis			0%	6.28%
% Incrisis			6.28%	0%
Percent Gain			176	

c = $\geq$: 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 13 : يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

*المؤسسة العربية المصرفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار

الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 41: يمثل معطيات ونتائج النموذج اللوجستي للمؤسسة العربية المصرفية

Fréquences Statistiques

		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane		1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode		.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance		.420	15.042	.105	.007
Asymétrie		.621	.136	-2.653	-1.752
Erreur standard d'asymétrie		.661	.661	.661	.661
Plage		2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum		.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum		2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme		17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.26818182	.00525455	.01881818
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.029306784	.003229674	.003071328
Médiane		3.56000000	.22300000	.00200000	.02000000
Mode		1.640000 ^a	.170000 ^a	.001000 ^a	.004000 ^a
Ecart type		2.021115803	.097199607	.010711616	.010186444
Variance		4,085	,009	,000	,000
Asymétrie		1,405	1,115	3,124	-,326
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661	,661	,661
Plage		7.260000	.290000	.037000	.027000
Minimum		1.640000	.170000	.000000	.004000
Maximum		8.900000	.460000	.037000	.031000
Somme		44.210000	2.950000	.057800	.207000
Percentiles	25	2.53000000	.19700000	.00070000	.00700000
	50	3.56000000	.22300000	.00200000	.02000000
	75	4.80000000	.36800000	.00400000	.02800000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

الجدول رقم 42: يمثل تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي للمؤسسة العربية المصرفية

السنوات	تقدير نموذج الاحتمالي اللوجستي
2004	1.49
2005	1.62
2006	1.53
2007	1.33
2008	1.30
2009	1.28
2010	1.27
2011	1.21
2012	1.27
2013	1.26
2014	1.05

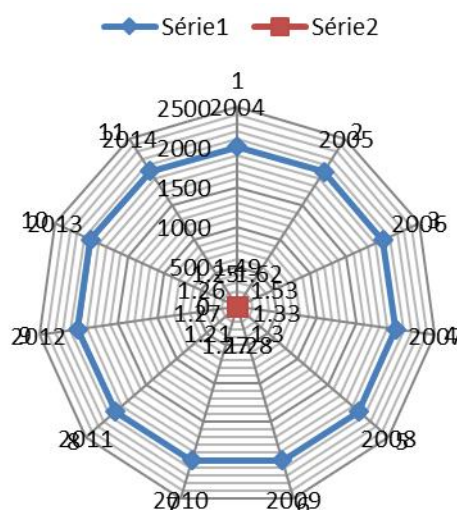
المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	28	0	0
P(Dep=1)>C	28	0	0	0
Total				
Correct				
% crisis			0%	6.28%
% Incrisis			6.28%	0%
Percent Gain			176	

c = 0.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 14 : يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي للمؤسسة العربية المصرفية في الفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

2-تقدير نموذج الاشارة للبنوك التجارية محل الدراسة:

قمنا بتطبيق نموذج الاشارة على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المؤشرات وهي :

متغير الاقتصاد الكلي: معدل الناتج المحلي الاجمالي GDP ومتغير مالي: نسبة القروض إلى مجموع الأصول TCA

و قد طبقنا عتبة % 75 في حالة ارتفاع قيمة المؤشر وعتبة % 25 في حالة انخفاض قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة 2004-2014.

1-2 حالة البنوك العمومية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة

في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 43 : يمثل معطيات ونتائج نموذج الإشارة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		,0374	,1296
Erreur standard de la moyenne		,00223	,02587
Médiane		,0350	,1260
Mode		,03 ^a	-,09 ^a
Ecart type		,00741	,08579
Variance		,000	,007
Plage		,02	,32
Minimum		,03	-,09
Maximum		,05	,23
Somme		,41	1,43
Percentiles	25	,0300	,1010
	50	,0350	,1260
	75	,0450	,1930

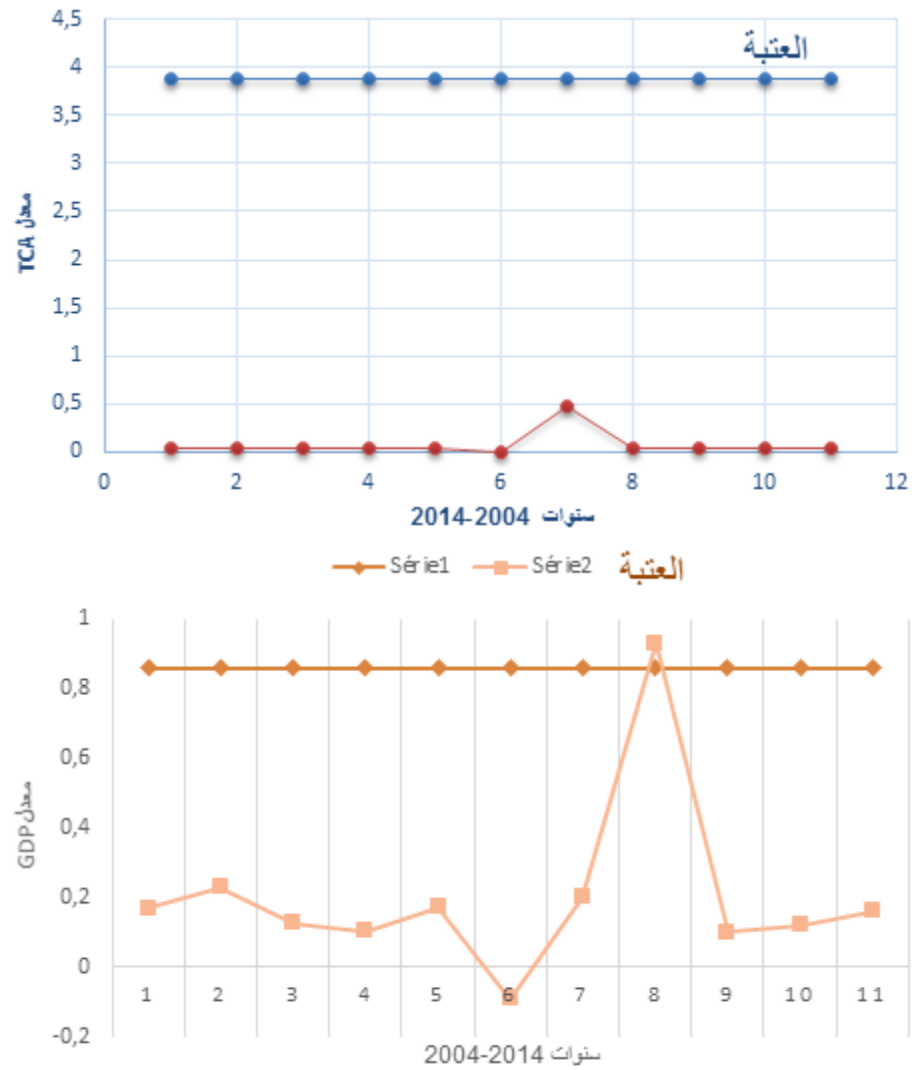
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classificatio

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,037	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,007	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,037	Prévision	0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 15: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

- البنك الوطني الجزائري: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة في البنك الوطني الجزائري للفترة 2004-2014.

الجدول رقم 44 : يمثل معطيات ونتائج نموذج الاشارة للبنك الوطني الجزائري

Fréquences

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.15981818	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.028448939	.025865482
Médiane		.15300000	.12600000
Mode		.019000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.094354457	.085786098
Variance		,009	,007
Plage		.341000	.321000
Minimum		.019000	-.091000
Maximum		.360000	.230000
Somme		1.758000	1.426000
Percentiles	25	.08800000	.10100000
	50	.15300000	.12600000
	75	.20000000	.19300000

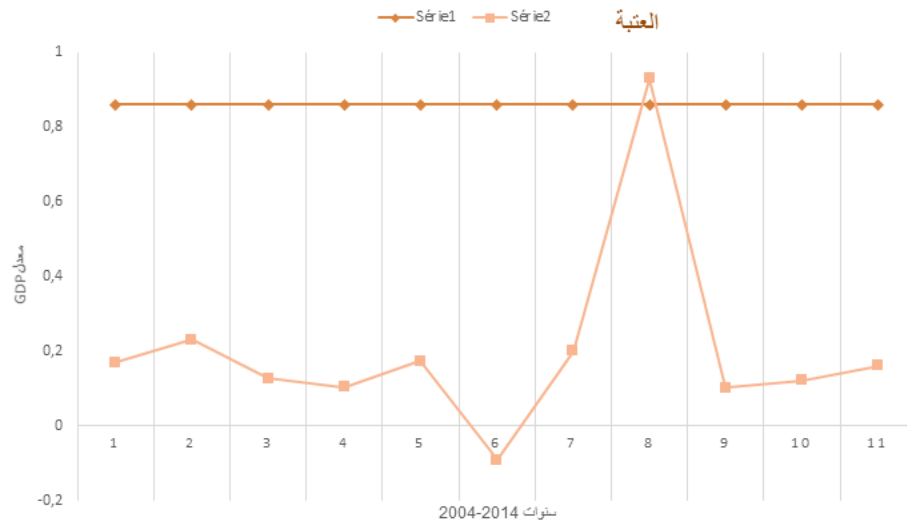
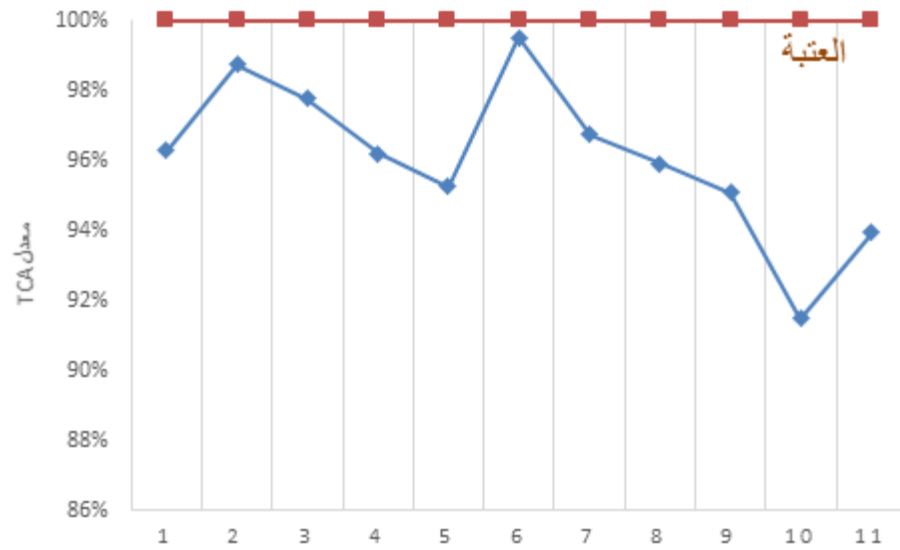
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,160	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,094	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,160	Prévision	0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 16: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في البنك الوطني الجزائري للفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

-بنك التنمية المحلية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة
بنك التنمية المحلية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 45 : يمثل معطيات ونسائج نموذج الاشارة لبنك التنمية المحلية

**Fréquences
Statistiques**

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		1.23086727	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.374870378	.025865482
Médiane		1.25400000	.12600000
Mode		.016000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		1.243304390	.085786098
Variance		1,546	,007
Asymétrie		1,093	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		3.989240	.321000
Minimum		.016000	-.091000
Maximum		4.005240	.230000
Somme		13.539540	1.426000
Percentiles	25	.08200000	.10100000
	50	1.25400000	.12600000
	75	2.00230000	.19300000

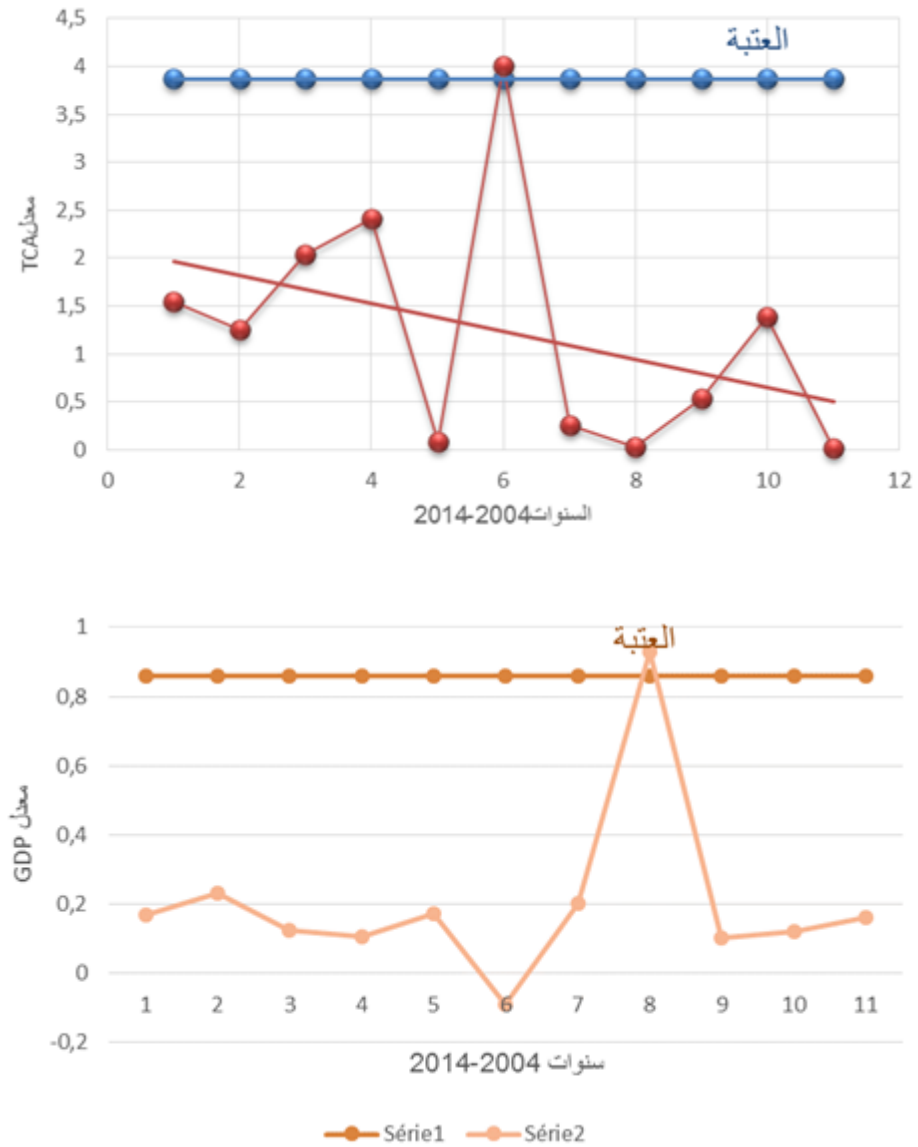
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA	GDP
Noeud 0 Moyenne 1,231 Std. Ecart 1,243 n 11 % 100,0 Prévision 1,231	Noeud 0 Moyenne 0,130 Std. Ecart 0,086 n 11 % 100,0 Prévision 0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

شكل رقم 17: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك التنمية المحلية للفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

-بنك الجزائر الخارجي: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الازمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 46: يمثل معطيات ونتائج نموذج الاشارة لبنك الجزائر الخارجي

Fréquences
Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		2.10272727	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.821559914	.025865482
Médiane		1.54000000	.12600000
Mode		.007000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		2.724805978	.085786098
Variance		7,425	,007
Asymétrie		2,379	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		9.593000	.321000
Minimum		.007000	-.091000
Maximum		9.600000	.230000
Somme		23.130000	1.426000
Percentiles	25	.07800000	.10100000
	50	1.54000000	.12600000
	75	2.34500000	.19300000

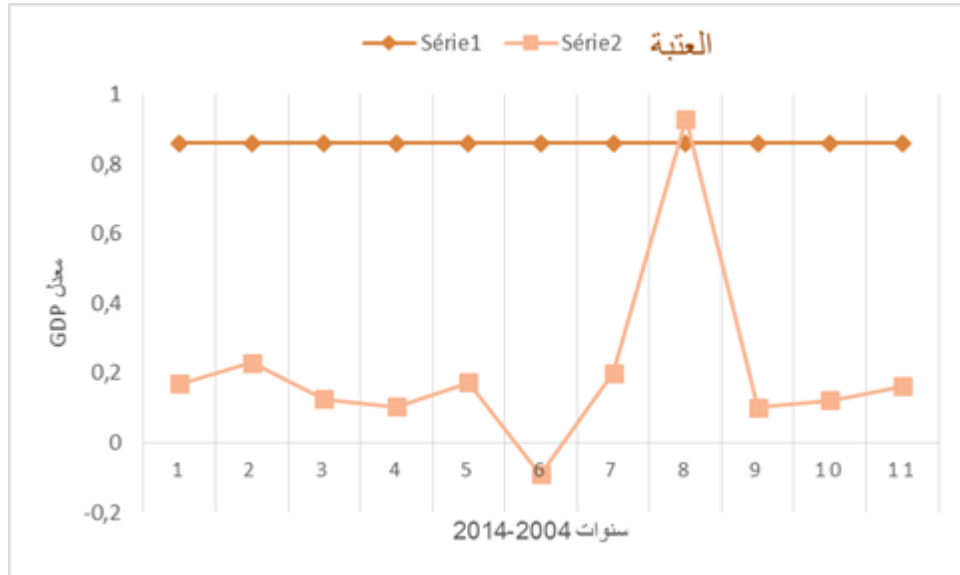
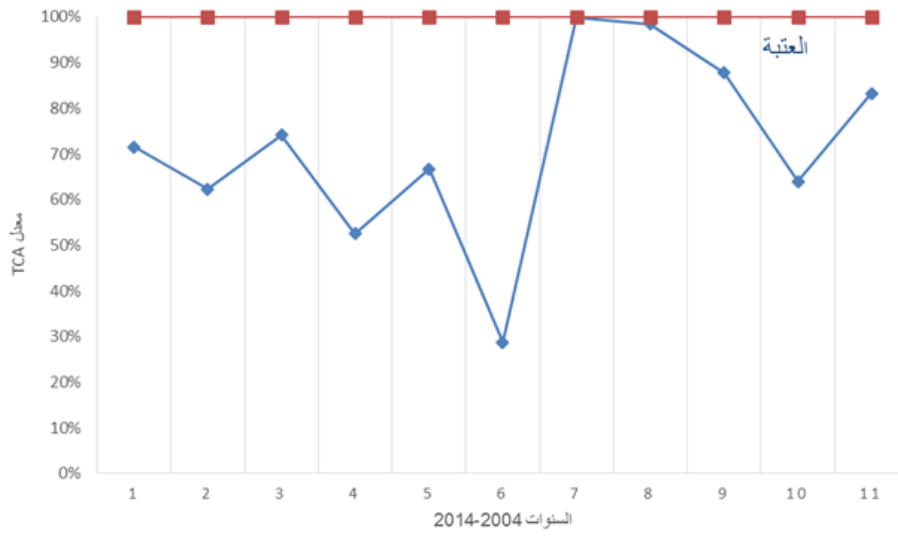
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	2,103	Moyenne	0,130
Std. Ecart	2,725	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	2,103	Prévision	0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 18: يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

2-2- حالة البنوك الخاصة:

-بنك البركة: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة في بنك البركة للفترة 2014-2004

الجدول رقم 47 : يمثل معطيات ونتائج نموذج الاشارة لبنك البركة

Fréquences

Statistiques

		GDP	TCA
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.12963636	.33109091
Erreur standard de la moyenne		.025865482	.173603595
Médiane		.12600000	.19400000
Mode		-.091000 ^a	.002000 ^a
Ecart type		.085786098	.575777988
Variance		,007	,332
Asymétrie		-1,752	3,208
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		.321000	2.050000
Minimum		-.091000	.002000
Maximum		.230000	2.052000
Somme		1.426000	3.642000
Percentiles	25	.10100000	.17400000
	50	.12600000	.19400000
	75	.19300000	.21300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA

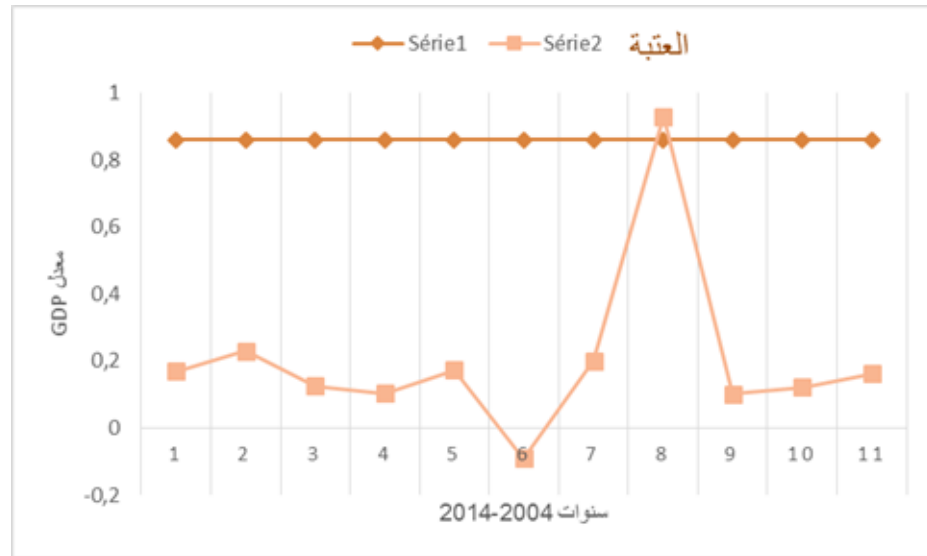
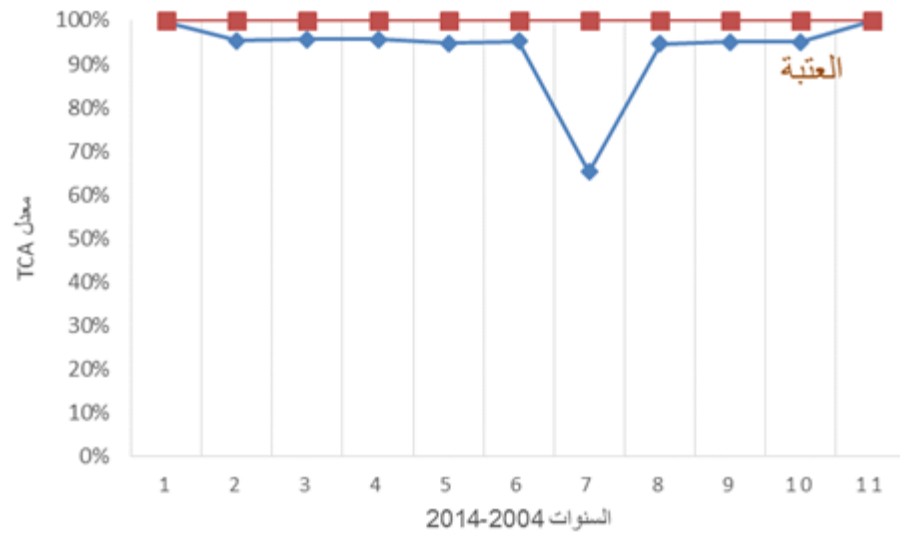
GDP

Noeud 0	
Moyenne	0,331
Std. Ecart	0,576
n	11
%	100,0
Prévision	0,331

Noeud 0	
Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,086
n	11
%	100,0
Prévision	0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

شكل رقم 19: يوضح تطور قيم نموذج الاشارة للتنبؤ بنسبة الازمة المصرفية في بنك البركة للفترة 2004-2014



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

-بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014,

الجدول رقم 48 : يمثل معطيات ونتائج نموذج الاشارة لبنك سوسيتي جنرال

**Fréquences
Statistiques**

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.12350000	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.055562209	.025865482
Médiane		.05450000	.12600000
Mode		.015000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.184279000	.085786098
Variance		,034	,007
Asymétrie		2,923	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		.644000	.321000
Minimum		.015000	-.091000
Maximum		.659000	.230000
Somme		1.358500	1.426000
Percentiles	25	.03900000	.10100000
	50	.05450000	.12600000
	75	.13200000	.19300000

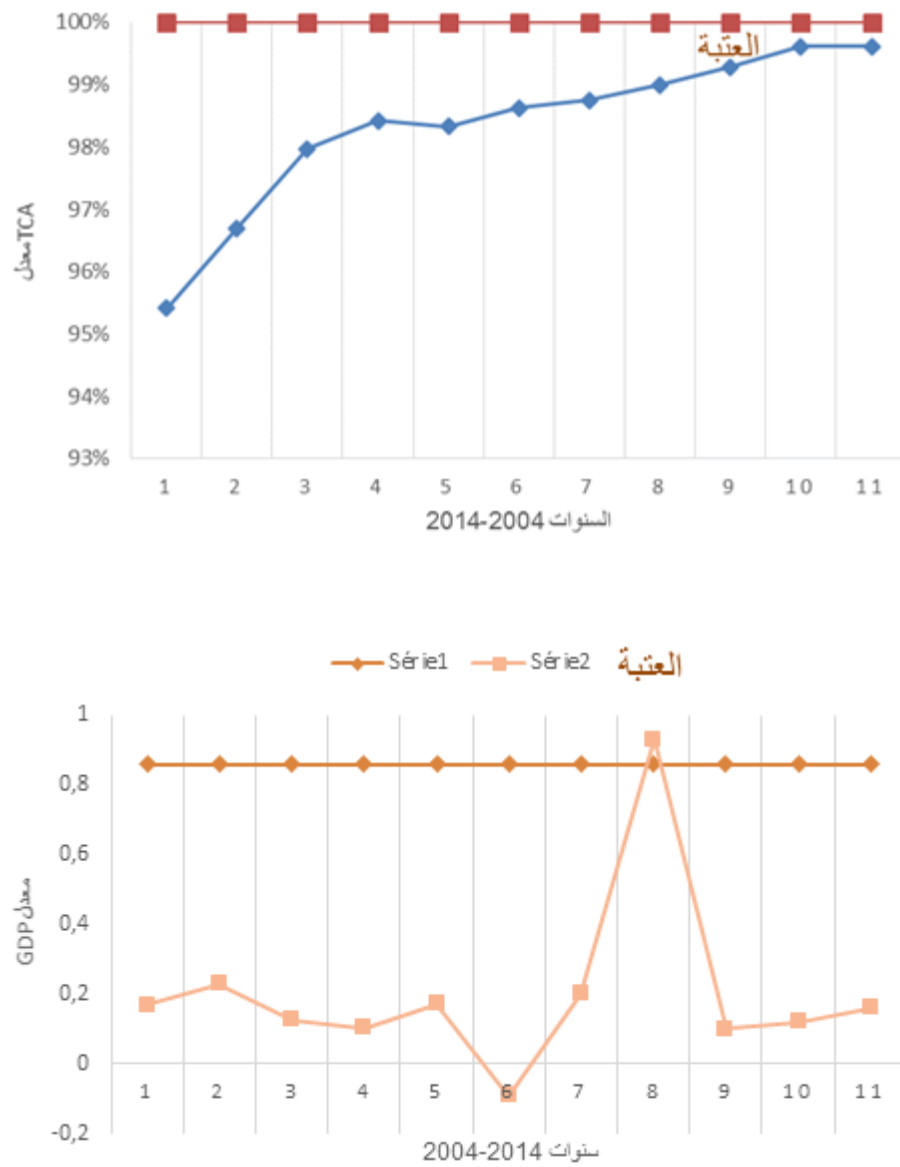
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,124	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,184	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,124	Prévision	0,130

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 20: يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

-المؤسسة العربية المصرفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الاشارة في المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2004-2014.

الجدول رقم 49 : يمثل معطيات ونتائج نموذج الاشارة للمؤسسة العربية المصرفية

Fréquences

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.26818182	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.029306784	.025865482
Médiane		.22300000	.12600000
Mode		.170000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.097199607	.085786098
Variance		,009	,007
Asymétrie		1,115	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		,661	,661
Plage		.290000	.321000
Minimum		.170000	-.091000
Maximum		.460000	.230000
Somme		2.950000	1.426000
Percentiles	25	.19700000	.10100000
	50	.22300000	.12600000
	75	.36800000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Arbres de classification

TCA

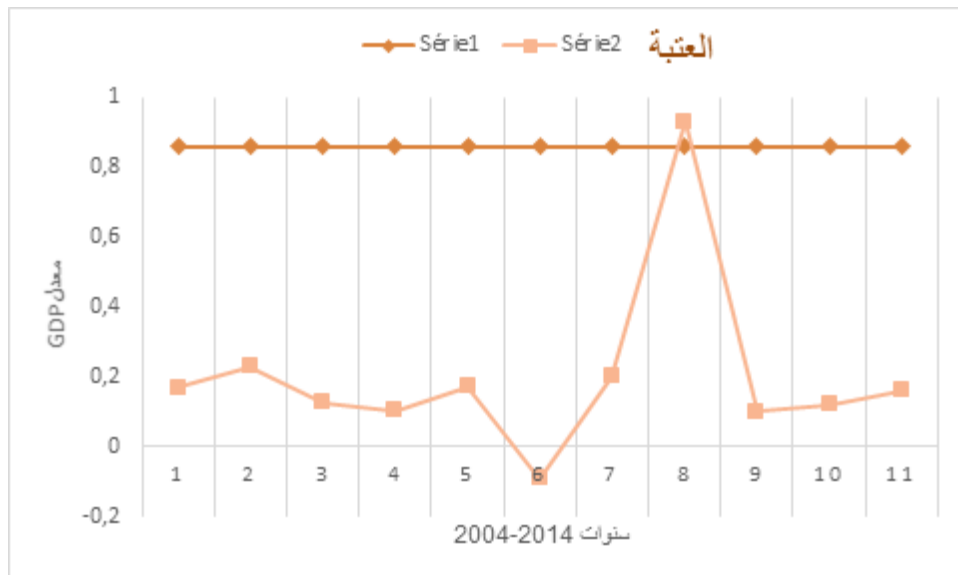
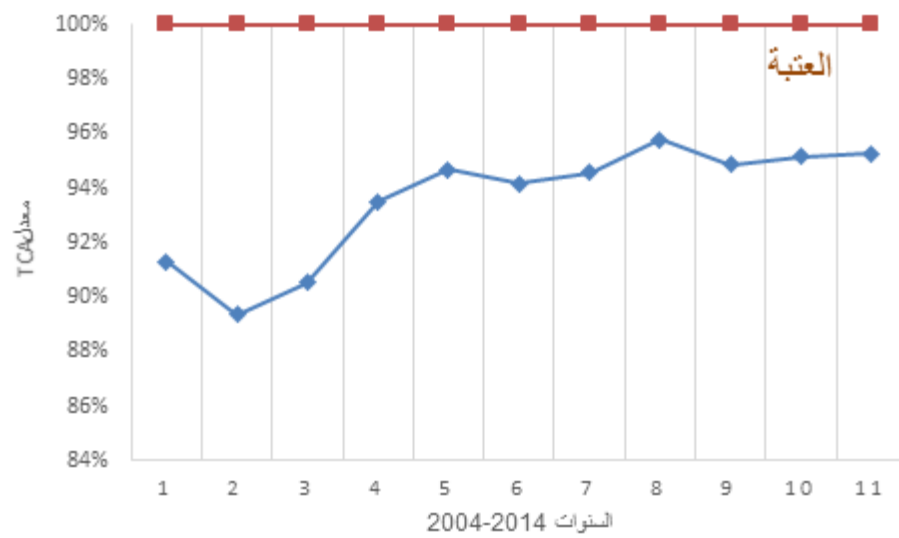
Noeud 0	
Moyenne	0,268
Std. Ecart	0,097
n	11
%	100,0
Prévision	0,268

GDP

Noeud 0	
Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,086
n	11
%	100,0
Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

شكل رقم 21: يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v 18

ثالثا- النظم الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية:

1-نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال):

سنقدم فيما يلي طريقة حساب نسبة الملاءة المعتمدة حاليا في البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2004-2014

والنسبة هي المعتمدة حسب تعليمات بنك الجزائر 94-74

عناصر حساب نسبة الملاءة:

نموذج رقم:	
عناصر نسبة الملاءة	
(بالآف الدينارات)	
اسم المؤسسة:	للملأ من طرف البنك
التاريخ:	أو المؤسسة المالية

العناصر	الرمز	المبلغ
رأس المال الصافي	P 143	
- رأس المال الأساسي	117	
- رأس المال التكميلي	125	
- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية	142	
الأصول المرجحة بالمخاطر (L+M)	R 144	
- عناصر الميزانية	L 213	
- عناصر خارج الميزانية	M 320	
نسبة الملاءة (P/R)	S 145	

المصدر : استنادا إلى معطيات من التعليمات 94-74

نموذج حساب رأس مال البنوك في الجزائر:

نموذج رقم:
عناصر حساب رأس المال
اسم المؤسسة:
التاريخ:
اليوم الشهر السنة

المبلغ		الرمز	
		101	1 رأس المال الاساسي
		102	رأس المال الاجتماعي
			احتياطات أخرى غير احتياطات إعادة التقييم
			احتياطات قانونية
			احتياطات تأسيسية وتعاقدية
			احتياطات نظامية
			احتياطات أخرى
		103	أموال المخاطر البنكية العامة
		104	ترحيل من جديد دائن
		105	الأرباح المحددة في تواريخ وسيطة
		106	نتائج رهن التخصيص خاصة بالسنة الأخيرة منقوص منها الأرباح التي ستوزع
		107	أرباح السنة
		108	مجموع جزئي
		109	رأس المال غير المحرر
	A		رأس المال غير المطلوب
			رأس المال المطلوب وغير المحرر
			الأسهم الخاصة الموقوفة
		110	تثبيتات غير المادية الخاصة بالاستغلال
		111	تثبيتات غير المادية خارج الاستغلال
		112	ترحيل من جديد مدين
		113	الخسائر المحددة في تواريخ وسيطة
		114	

		115	خسائر الدورة
	B	116	مجموع جزئي
	C	117	رأس المال الأساسي (A-B)
			2- رأس المال التكميلي
		118	احتياطات وفوارق إعادة التقييم
		119	عناصر تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 2 من تعليمة بنك الجزائر رقم 74-94
		120	سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 3 من تعليمة بنك الجزائر رقم 74-94
			مجموع جزئي
		121	سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 5 من تعليمة بنك الجزائر رقم 74-94
		122	
	D		حصة مقبولة من الأموال الخاصة التكميلية
	E	123	المجموع قبل التحديد الإجمالي
		124	حصة الأموال الخاصة التكميلية المقبولة في الأموال الخاصة
			رأس المال التكميلي
	F	125	
	G		
	H		
	K	142	3 المساهمات والحقوق الواجب طرحها
		140	مساهمات في البنوك والمؤسسات المالية
		141	ديون مساندة على البنوك والمؤسسات المالية
		143	رأس المال الصافي (C+H-K)

المصدر : استنادا إلى معطيات من التعليمات 74-94

ولأجل حساب الأصول المرجحة بالمخاطر، فقد حدد بنك الجزائر النموذج التالي:

الرمز	المبلغ الاجمالي	مؤونات واهتلاكات	الضمانات	المبلغ الصافي	معامل الترجيح	المخاطر المرجحة
201					%0	-نقدية وعناصر مشابهة
202					%0	-حقوق على الإدارة المركزية
203					%0	-حقوق على الإدارة المحلية
204					%0	-حقوق على البنك المركزي،
205					%0	حساب جاري
						بريدي، والخزينة العمومية
206					%5	-حقوق على البنوك والمؤسسات المالية المتمركزة
						في الجزائر
207					%20	-حقوق على مؤسسات القروض
208						المتمركزة في الخارج
209						-حقوق على الزبائن والأشخاص
210						-تثبيتات
211						-حسابات التسوية الموجهة ل:
212						- البنوك والمؤسسات المالية
213						المتمركزة في الجزائر.
					%100	- البنوك والمؤسسات المالية
					%100	المتمركزة في الخارج.
					%5	- للزبائن والأشخاص
					%20	- المجموع
					%100	

المصدر : استنادا إلى معطيات من التعلية 74-94

1-1 حالة البنوك العمومية:

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية: سنعرض تطورات كفاية رأس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2014-2004 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 50: يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2014-2004

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	20.5	25.4	31.7	37.6	38.3	31.2	35.8	36.3	35.6	31.6	36.1

المصدر: استنادا لتقرير بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2014-2004

-البنك الوطني الجزائري: سنعرض تطورات كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2004 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 51: يمثل تطورات كفاية رأس المال في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2004

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	21.01	31.26	35.4	36.5	38.2	31.5	30.01	35.12	33.12	30.05	37.12

المصدر :استنادا إلى تقرير البنك الوطني الجزائري خلال الفترة2014-2004

-بنك التنمية المحلية: سنعرض تطورات كفاية رأس المال لبنك التنمية المحلية للفترة 2014-2004 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم52: يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2014-2004

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	36.09	30.12	35.16	38.7	39.5	33.12	38.1	36.3	31.15	38.19	32.13

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك التنمية المحلية خلال الفترة2014-2004

-بنك الجزائر الخارجي: سنعرض تطورات كفاية رأس المال لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 53: يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك BEA خلال الفترة 2004-2014

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	22.11	26.15	32.4	35	38.12	31.6	29.6	25.3	26.5	23.1	21.4

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2004-2014

1-2 حالة البنوك الخاصة:

-بنك البركة: سنعرض تطورات كفاية رأس المال لبنك البركة للفترة 2004-2014 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 54: يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	16.5	18.9	25	26.2	31.12	30.01	29.5	26	25.01	25	26

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-بنك سوسيتي جنرال: سنعرض تطورات كفاية رأس المال لبنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 55: يمثل تطورات كفاية رأس المال في بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	19.01	23.02	34.5	38.12	39	38.01	36	32	30	26	28

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-المؤسسة العربية المصرفية: سنعرض تطورات كفاية رأس المال للمؤسسة العربية المصرفية للفترة 2004-2014 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 56: يمثل تطورات كفاية رأس المال في المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	15.08	20.09	26.14	32.16	37.01	38.1	32.47	30.2	30	29.06	31.09

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

2- نسبة السيولة للبنوك التجارية محل الدراسة:

2-1 حالة البنوك العمومية:

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 57: يوضح نسبة السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	65	66.5	69.5	78	79.18	77.8	76.8	75.5	69.5	68.8	69.5

المصدر: استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-البنك الوطني الجزائري: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2004-2014

الجدول رقم 58: يوضح نسبة السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	66.09	75.06	77.08	78.9	79.4	79.2	79	72.4	69.2	70.1	69.2

المصدر: استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-بنك التنمية المحلية: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة لبنك التنمية المحلية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 59: يوضح نسبة السيولة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	59.01	65.4	71	73.5	75	76	71.2	70.5	70	69.6	69.9

المصدر: استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-بنك الجزائر الخارجي: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة لبنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014

الجدول رقم 60: يوضح نسبة السيولة لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	70.2	73	76	82.1	83	79.12	75.4	75.8	76	74.2	74

المصدر: استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

2-2 حالة البنوك الخاصة:

-بنك البركة: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة لبنك البركة للفترة 2004-2014

الجدول رقم 61 : يوضح نسبة السيولة لبنك البركة خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	49.2	46.4	38.2	48.5	51.6	52.23	49.1	49	48.1	48	50.45

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

-بنك سوسيتي جنرال: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة لبنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014

الجدول رقم 62 : يوضح نسبة السيولة لبنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	58	61.12	65.01	65.12	67	67.12	65.18	66	66.5	67.8	67

المصدر :استنادا إلى التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنرال للفترة المدروسة 2004-2014

-المؤسسة العربية المصرفية: فيما يلي سيتم عرض نمو وتطور نسبة السيولة للمؤسسة العربية المصرفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم 63: يوضح نسبة السيولة للمؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	38.09	48.01	49	52.14	59.8	59	53	59	52.1	59	58.12

المصدر :استنادا إلى تقرير بنك البركة خلال الفترة 2004-2014

المطلب الثاني-تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج ، سيتم في هذا المطلب تحليلها انطلاقا من تلك النتائج ومناقشتها

أولا-أهم مؤشرات النظام البنكي الجزائري:

1-تعبئة الموارد (جمع الودائع):

لقد عرفت عملية تعبئة الموارد من خلال جمع الودائع بنوعيتها، ودائع لدى الطلب، وودائع لأجل تطورا خلال السنوات الأخيرة ، من خلال الجدول والشكل يمكن ملاحظة ما يلي:

الزيادة المستمرة لإجمالي ودائع البنوك التجارية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، حيث سجلت البنوك التجارية العمومية أعلى نسبة من الودائع بلغت في المتوسط % 60769، وذلك مقارنة مع نظيرتها الخاصة، إلا أن ما لوحظ على هذه الزيادة، أنها بمعدلات متناقصة إلى متذبذبة خلال فترة الدراسة فقد تراوحت ما بين 2004 و2005، لتصل حوالي % 6711 - % 6702 على التوالي، وهي أضعف معدلات زيادة سجلت خلال الفترة 2000-2005.

باستثناء سنة 2007، التي عرفت خلالها البنوك التجارية العمومية انتعاشا من حيث الموارد المجمعة (الودائع) بلغت نسبتها حدود 28.4% بعدما كانت تعادل 18.27 % سنة 2006، نلاحظ تراجع معدل تطور الودائع المصرفية خلال الثلاث

سنوات الأخيرة، ومرد ذلك يعود إلى انخفاض الادخار العمومي بالدرجة الأولى، وما خلفته الأزمة المالية العالمية 2008-2009 من سقوط حاد لأسعار المحروقات وانخفاض الطلب عليها فضلا عن انخفاض إيرادات الصادرات وتقلص ودائع قطاع المحروقات والزيادة في المدخرات المالية للخرينة العمومية لدى بنك الجزائر.

في سنة 2013، من حيث تدفق الموارد المعبأة، سجلت المصارف العمومية تدفقا إيجابيا للودائع المجمعة بالدينار لدى القطاع العمومي 160,8 مليار دينار مقابل تدفق سلبي قدر 195.9 مليار دينار وتدفق إيجابي قدره 269 مليار دينار في 2011 وفي 2012 على التوالي.

إن التطور الحاصل في مستوى الودائع المصرفية ابتداءً من سنة 2000، راجع إلى زيادة وعي الأفراد والمؤسسات بأهمية الادخار في البنوك، وكذا إلى السياسات التي اتبعتها البنوك من أجل تشجيع الادخار، وخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة التي كانت مغرية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى استحواد البنوك العمومية على الحصة الأكبر من الودائع؛ حيث بلغ متوسط نسبة هذه الأخيرة بالبنوك التجارية العمومية حوالي 92 % من إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة 2004-2014.

هذا ما يعكس لنا طغيان الطابع العام على هيكل النظام المصرفي الجزائري، حيث أن أغلبية مؤسساته عمومية، فضلا عن ميول المودعين إلى التعامل مع البنوك العمومية لثقتهم فيها أكثر من البنوك الخاصة التي عرفت انتشارا في الآونة الأخيرة وزيادة جهودها في استقطاب أكبر حجم ممكن من الودائع.

2- توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع:

من خلال الجدول والشكل السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

- أن البنوك العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة على سبيل المثال قدرت حصتها سنة 2010 بـ 86.80 % من إجمالي القروض الممنوحة.
- أن القطاع العام يلجأ في العادة للاقتراض من البنوك العمومية.
- أن البنوك الخاصة تمول عادة القطاع الخاص.

3- توزيع القروض الممنوحة حسب آجال الاستحقاق:

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ما يلي:

- أن إجمالي القروض الممنوحة ينقسم بكيفية شبه متساوية بين القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل.
- أن إجمالي القروض الممنوحة في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى.
- أن البنوك العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من القروض الممنوحة سواء بالنسبة للقروض قصيرة الأجل أو القروض متوسطة وطويلة الأجل.

- أن هناك زيادة مستمرة في حجم الائتمان المحلي المقدم من طرف البنوك التجارية العمومية خلال الفترة 2004-2014، ويعزى ذلك إلى تفعيل دور البنوك في تطوير الاقتصاد بقطاعيه الخاص والعام ليستقر في الزيادة بعد ذلك بمعدلات متزايدة، بلغت في المتوسط 11.60 %، إلى أن بلغ حدود 2660222 مليون دج عام 2011.

إن تزايد حجم الائتمان الموجه للاقتصاد من طرف البنوك التجارية العمومية إنما يدل على زيادة دور هذه الأخيرة في تمويل التنمية الاقتصادية، ذلك بسبب فائض السيولة الذي عرفته البنوك خلال هذه الفترة، بفعل زيادة الودائع المصرفية من طرف مؤسسات قطاع المحروقات، التطور المتزايد للودائع الادخارية للعائلات، فضلا عن تسديد مديونية الخزينة العمومية إتجاه البنوك هذا ما سمح بزيادة تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة الحركية التي يعيشها

الاقتصاد الجزائري وانفتاحه على اقتصاد السوق، فقد شهد حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ارتفاعا مستمرا بمعدلات سنوية متزايدة بلغت في المتوسط 17.05 % خلال فترة الدراسة، في الوقت الذي سجل فيه الائتمان المقدم للقطاعات العمومية معدلات نمو ضعيفة نسبيا بلغت في المتوسط حدود 9.11 % علما أنها بلغت حدها الأقصى سنة 2008 والذي قدر بـ 33.77 % .

كما يتبين أن حصة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة، قد استقرت نسبيا حيث بلغت 13,5 % مقابل 13,3 % في نهاية 2012 و 14,2 % في نهاية 2011 بلغ مجموع قروض المصارف 5154.5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 وهو ما يوافق ارتفاعا للقروض بواقع 20,3 % مقابل 16,8 % في 2012.

سجلنا تزايد ائتمان البنوك التجارية العمومية للقطاع الخاص بشكل يفوق حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام خلال الفترة المدروسة وهذا ما يؤكد فكرة تعزيز الجهود في سبيل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وذلك من خلال تمويل تنمية مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها التسهيلات خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على القروض البنكية. ويعتبر إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية اجراء لتحسيد هذا المسعى.

4-مردودية البنوك:

من خلال الشكل والجدول السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

- أن البنوك الخاصة كانت تحقق مردودية أموال أكبر بالمقارنة مع البنوك العمومية إلى غاية سنة 2008 على الرغم من سيطرة هذه الأخيرة على الحصة السوقية الأكبر، ليتراجع بعدها هذا المعدل في البنوك الخاصة بداية من سنة 2009 وذلك نتيجة لإلغاء القروض الاستهلاكية التي كانت تشكل الحصة الأكبر من محفظة البنوك الخاصة.

- أن معدل مردودية الأموال في البنوك العمومية سجل ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2010 ، حيث انخفض هذا المعدل من 27.41 % سنة 2009 إلى 22.70 % سنة 2010 في حين سجل هذا المعدل انخفاضا مستمرا في البنوك الخاصة بداية من سنة 2008.

- أن هذا المعدل قد عرف ارتفاعا مستمرا في البنوك الخاصة، بينما سجل انخفاضا طفيفا في البنوك العمومية خلال الفترة 2010-2014.

لكن رغم التراجع الملحوظ في مردودية رأس المال للبنوك الخاصة، إلا أنها ظلت قريبة من مستوى مردودية البنوك العمومية، هذه الأخيرة التي لاحظنا في تحاليلنا السابقة أنها تستحوذ على أكبر حصة في السوق سواء من حيث إجمالي الأصول أو من حيث الموارد، هذا ما يجعلنا نحكم على أنه رغم التحسن الطفيف المسجل في المردودية المالية للبنوك العمومية، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بحصتها الهامة في السوق.

كما أن تطور هذا المؤشر في البنوك العمومية، لاسيما في الفترة الأخيرة، ما هو إلا نتيجة لارتفاع نواتج دوراتها وزيادة حجم نشاطها وارتفاع حصة أموالها الخاصة بسبب إعادة تأهيلها سنة 2009.

ثانيا- أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية:

1-تقدير النموذج الاحتمالي اللوجستي للأزمة المصرفية:

1-1-حالة البنوك العمومية

-بنك بدر :

عرفت قيم نموذج الانحدار اللوجستي نسبا مساوية للواحد خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2011، 2012، 2013 لبنك البدر .

كما عرف نموذج الانحدار اللوجستي قيما مساوية لاثنتين خلال الفترات التالية 2007، 2008، 2009، 2010، 2014 وهذا على مستوى بنك البدر.

ترجع القيم المساوية لاثنتين لتدهور مجموع متغيرات الاقتصاد الكلي المعتمدة في الدراسة خاصة إلى التذبذب الحاصل في معدل التضخم ومعدل سعر الصرف ومعدل الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك التذبذب الحاصل في متغيرات المالية والراجع بالأخص إلى تذبذب نمو الائتمان خلال الفترات السابقة الذكر.

حسب نموذج الانحدار اللوجستي فإن فترات 2004، 2005، 2006 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية، وهذا ما تم تأكيده فحسب نموذج اللوجيست، فإن بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية في السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها، ليعرف بعد ذلك بنك البدر فترات أخرى لبداية أزمة مصرفية خلال سنوات 2011، 2012، 2013 ثم ليعود بنك البدر الدخول في فترات الأزمة المصرفية لنفس المسببات السابقة الذكر. على العموم يمكن القول إن بنك البدر عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي.

-بنك BNA:

عرفت قيم نموذج الانحدار اللوجستي نسبا مساوية للواحد خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012، 2014 لبنك BNA.

كما عرف نموذج الانحدار اللوجستي قيما مساوية لاثنتين خلال سنة 2013 وقيمة مساوية لثلاثة في سنة 2008 هذا على مستوى بنك BNA.

ترجع القيم المساوية لاثنتين وثلاثة لتدهور مجموع متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية المعتمدة في الدراسة خاصة إلى التذبذب الحاصل في متغيرات المالية والراجع بالأخص إلى تدهور قيم معدل الفائض المالي ومعدل تحصيل القروض على مستوى البنك.

حسب نموذج الانحدار اللوجستي فان فترات 2004، 2005، 2006، 2007، 2009، 2010، 2011، 2012، 2014 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ما تم تأكيده حسب نموذج الاحتمال اللوجستي، فان بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية الحرجة في سنة 2008 وفي سنة 2013 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها. على العموم يمكن القول أن بنك BNA عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي.

-بنك BDL:

عرفت قيم نموذج الانحدار اللوجستي نسبا مساوية للواحد خلال السنوات 2010، 2008، 2011، 2014 لبنك BDL.

كما عرف نموذج الانحدار اللوجستي قيما مساوية لثلاثة وأكبر من ثلاثة خلال سنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2009، 2013 وهذا على مستوى بنك BDL.

ترجع القيم المساوية لثلاثة وأكبر من ثلاثة لتدهور مجموع متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية المعتمدة في الدراسة على مستوى البنك.

حسب نموذج الانحدار اللوجستي فان فترات 2008، 2010، 2011، 2014 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ما تم تأكيده فحسب نموذج اللوجيست، فإن بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية الفعلية والحرحة خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2009، 2013 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها .

وعلى العموم يمكن القول أن بنك BDL عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي.

-بنك BEA:

عرفت قيم نموذج الانحدار اللوجستي نسبا مساوية للواحد خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2014 لبنك BEA كما عرف نموذج الانحدار اللوجستي قيما مساوية لأكبر من ثلاثة خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2013 وهذا على مستوى بنك BEA .

ترجع القيم المساوية لأكبر من ثلاثة لتدهور مجموع متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية المعتمدة في الدراسة على مستوى البنك.

حسب نموذج الانحدار اللوجستي فإن فترات 2010، 2011، 2012، 2014 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية ، وهذا ما تم تأكيده، فحسب نموذج الانحدار اللوجستي فان بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية الفعلية والحرحة خلال سنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2013 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها .

على العموم يمكن القول أن بنك BEA عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي. حسب نتائج قيم النموذج الاحتمالي اللوجستي ، إن البنوك العمومية الجزائرية عرفت أزمات ، وحسب نموذج الاحتمال اللوجستي هناك قيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

1-2-حالة البنوك الخاصة

عرفت قيم نموذج الاحتمالي لوجيست قيما مساوية للواحد طيلة فترة الدراسة وهذا على مستوى بنك البركة بنك سوسيتي جنرال بنك ABC ، ما عدى سنة 2010 فقد كانت القيمة مساوية لأكبر من ثلاثة وهذا على مستوى بنك البركة ، وترجع هذه القيم إلى التحسن الطفيف الذي تعرفه المتغيرات المالية لنموذج الانحدار الاحتمالي وهذا على مستوى كل من بنك البركة وبنك سوسيتي جنرال وبنك ABC ، إلى أنه وحسب نموذج الاحتمال اللوجستي فهذه القيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

2-تقدير نموذج الاشارة للأزمة المصرفية في البنوك التجارية محل الدراسة:

بالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة فإن كلا من المتغيرين كانا أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة على طول الفترة 2004-2014 هذا ما يدل على وقوع كل من البنوك العمومية والخاصة الجزائرية محل الدراسة في أزمات مصرفية تختلف حدثها من بنك لآخر

إلى أنه وحسب نموذج الاشارة هناك قيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الاشارة كالتالي:

- بنك البدر بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 3.7 % بالنسبة لمؤشر TCA.
- بنك BNA بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 16 % لمؤشر TCA.
- بنك BDL بنسبة 13 % بالنسبة لمؤشر GDP و 123 % بالنسبة لمؤشر TCA.
- بنك BEA بنسبة 13 % لمؤشر GDP و 210 % لمؤشر TCA.
- بنك البركة بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 33 % لمؤشر TCA.
- بنك سوسيتي جنرال بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 12.4 % بالنسبة لمؤشر TCA.
- بنك ABC بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 26.8 % بالنسبة لمؤشر TCA.

1-نسبة الملاءة: ثالثا- النظم الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية:

سجلت نسبة كفاية رأس المال نسبيا مرتفعة سواء بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة محل الدراسة خلال الفترة 2004-2014 .

حيث عرف كل من بنك بدر وبنك BNA وبنك BDL ، بنك BEA أعلى نسبة ملاءة في سنة 2008 ب مقدار 83.3 % ، 38.2 % ، 39.5 % ، 38.12 % على الترتيب.

أما بالنسبة لبنك البركة وبنك سوسيتي سجلا أعلى نسبة ملاءة في سنة 2008 بمقدار 31.12 % ، 39 % أما بنك ABC سجل أعلى نسبة ملاءة في سنة 2009 بمقدار 38.1 % .

أما في باقي السنوات فقد عرفت كل من البنوك العمومية والخاصة تذبذبا في نسبة الملاءة لكنها كلها كانت تفوق النسبة المحددة من طرف بنك الجزائر ، ويرجع سبب هذه النسب إلى الأثر المتزامن لإعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للديون البنكية غير الناجعة على المؤسسات العمومية التي تعاني من وضعية صعبة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة والعمومية محل الدراسة فيرجع تذبذب في نسبة الملاءة خلال الفترة 2004-2014 إلى:

- تذبذب في نمو القروض في ظل الاستقرار النسبي لأموالها الخاصة.
- تزايد في مستوى القروض غير الناجعة مقارنة بالحجم الإجمالي للقروض الممنوحة.
- تذبذب معدل المؤونات المشككة لتغطية الحقوق الخطرة.
- تذبذب في قيمة الأموال الموجهة للمخاطر العامة.
- زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها، وبما أن معامل ترجيح القروض المقدمة للزبائن هو 100 % فإن قيمة مقام نسبة كفاية رأس المال سترتفع ومنه انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

من خلال النتائج السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- أن البنوك الناشطة في الجزائر سواء العمومية أو الخاصة تلتزم باحترام الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المفروض من طرف بنك الجزائر، والمقدر ب 8 %.

- أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية ترتفع من سنة إلى أخرى، وهذا حسب النظم الاحترازية الجزائرية لا توجد أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة.

2-نسبة السيولة

حققت كل من البنوك العمومية والخاصة الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2004-2014 فائض في السيولة حيث عرف كل من بنك بدر وبنك BDL ، بنك BEA أكبر نسبة فائض سيولة في سنة 2008 بمقدار 79.18%، 79.4% 83% ، أما بنك BNA سجل أكبر فائض في سنة 2009 بنسبة 76%.

بالنسبة للبنوك الخاصة محل الدراسة فقد سجل بنك ABC أكبر فائض في سنة 2008 بنسبة 59.8% أما بنك البركة وبنك سوسيتي فسجلا أكبر فائض في سنة 2009 بنسبة 52.23% و 67.12% .

كما أنه من الملاحظ أن البنوك التجارية العمومية والخاصة الجزائرية عرفت تذبذبا في فائض السيولة ويعزى ذلك إلى:

- في سنة 2005 عرفت كل البنوك التجارية العمومية والخاصة الجزائرية ارتفاعا في نسبة السيولة ويرجع ذلك إلى تحقيق السيولة المحلية في الجزائر نموا نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية، الذي عكس التطورات الإيجابية في الوضع الخارجي ونمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص.

يعزى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية إلى تحسن الحساب الكلي في موازين مدفوعات الدول العربية، بما فيها الجزائر، والناجمة عن ارتفاع عائدات النفط وقد استمر الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 ، في ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الاحتياطات الخارجية في الجزائر، كما تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف التجارية الجزائرية إلى أن المصارف قد شهدت توسعا في نشاطها خلال السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 حيث ارتفع كل من إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع والقروض المصرفية، ويأتي هذا التطور مدعوماً بطفرة السيولة النقدية الناتجة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية ، والإيرادات الناجمة عن إنتاجه وتدفق جزء من هذه الإيرادات إلى الدول العربية غير المصدرة للنفط.

- في سنة 2009 عرفت نسبة السيولة تراجعاً في الفائض بسبب تراجع معدل نمو السيولة المحلية في الجزائر وقد ساهم الانخفاض في معدل نمو السيولة المحلية في استمرار الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض الفوائض النفطية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008 ، إلى جانب تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي مع استمرار حالة عدم الثقة في الأسواق المالية العالمية وتوقع دخول دول أوروبية عديدة في دائرة التعثر، واستمرار الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على تحويلات العاملين في بعض الدول العربية المصدرة للعمالة، كما ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة النقود بمفهومها الضيق (العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية)، مقابل انخفاض كتلة شبه النقود (الودائع غير الجارية والودائع بالعملة الأجنبية)، فيما يخص مكونات السيولة المحلية في الجزائر وكان لصافي الموجودات الأجنبية أثر توسعي على السيولة المحلية وقد اقترن الأثر التوسعي باستمرار تسجيل فوائض في ميزان المدفوعات الكلي وقد كان لصافي التحركات في بند رأس المال والاحتياطات.

بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، الأصول الثابتة والأصول والخصوم غير المصنفة، الحسابات المتعلقة الحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم لعناصر ميزانية البنوك الجزائرية ، آثار انكماشية على السيولة المحلية.

-خلال السنوات 2010-2014 عرفت البنوك العمومية والخاصة الجزائرية فائضا في السيولة، نظرا للسلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية لضمان إعادة رسميتها، والتخفيض الجزئي لديونها وكذا التطور المتزايد لودائع ادخار العائلات وتسديد مديونية الخزينة العمومية إتجاه البنوك، فأصبحت هذه الأخيرة لا تلجأ إلى إعادة التمويل من بنك الجزائر والسبب يعود إلى تطهير البنوك العمومية التي كلفت خزينة الدولة 2400 مليار دينار جزائري.

من خلال النتائج السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

أن نسبة السيولة حسب النظم الاحترازية الجزائرية حققت النسب المطلوبة، وعليه لا توجد أزمات مصرفية على طول الفترة المدروسة 2004-2014.

رابعا- مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن البنوك التجارية العمومية والخاصة تعرضت لأزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004-2014 وعلى احتمالية حدوث أزمات مصرفية مستقبلا، وهذا وفقا لما جاء حسب تقديرات نموذج الانحدار اللوجستي نموذج الاشارة المعتمد في الدراسة، على عكس ما جاءت به الأنظمة الاحترازية الجزائرية، فهي تثبت أن هذه البنوك قد حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق كفاية في رأس المال ونسب السيولة، وهذا ما يدل على عدم حدوث أزمات مصرفية لا على طول الفترة المدروسة، ولا مستقبلا .

هنا نجد تناقضا بين الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية ، وبين الأنظمة الاحترازية المطبقة في الجزائر.

عليه حتى يتم تقييم أداء وكفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سوف نلجأ إلى تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية ، والحكم إن كانت من المؤشرات الدالة على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية على طول الفترة المدروسة 2004-2014، والجداول التالية تبين أهم تغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية:

الجدول رقم 64: يمثل معدل الناتج المحلي للجزائر للفترة 2004-2014

$$\text{معدل الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة}}{\text{ناتج محلي إجمالي للسنة السابقة}} \times \text{GDP}$$

السنوات	GDP
2004	0.161
2005	0.169
2006	0.230
2007	0.126
2008	0.104
2009	0.173
2010	0.091-
2011	0.200
2012	0.193
2013	0.101
2014	0.121

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات صندوق النقد العربي

الجدول رقم 65: يمثل معدل التبادل التجاري للجزائر للفترة 2004-2014

$$\text{معدل التبادل التجاري TOT} = \frac{\text{أسعار الصادرات}}{\text{أسعار الواردات}}$$

السنوات	TOT
2004	1.625
2005	1.721
2006	2.319
2007	2.552
2008	0.541
2009	2.014
2010	1.109
2011	1.409
2012	1.556
2013	1.426
2014	1.201

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات صندوق النقد العربي

الجدول رقم 66: يمثل معدل الفائض الاجمالي للجزائر للفترة 2004-2014

$$\text{معدل الفائض الاجمالي FSG} = \frac{\text{فائض مالي}}{\text{ناتج محلي}}$$

السنوات	FSG
2004	0.06
2005	0.067
2006	0.183
2007	0.175
2008	0.069
2009	0.127
2010	-0.979
2011	-0.013
2012	-0.016
2013	-0.058
2014	-0.018

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات صندوق النقد العربي

الجدول رقم 67: يمثل معدل التضخم للجزائر للفترة 2004-2014

-التضخم INF

السنوات	INF
2004	3.56
2005	1.64
2006	2.53
2007	3.51
2008	4.8
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.25
2014	1.92

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات صندوق النقد العربي

الجدول رقم 68: يمثل معدل الصرف للجزائر للفترة 2004-2014

-معدل الصرف TCN

السنوات	TCN
2004	72.61
2005	73.38
2006	71.16
2007	66.83
2008	71.18
2009	72.73
2010	74.94
2011	72.85
2012	78.10
2013	78.15
2014	80.56

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات صندوق النقد العربي

خامسا- تحليل وتقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية للفترة المدروسة:

1-تحليل واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية للفترة المدروسة:

- معدل الناتج المحلي الاجمالي :

عرف تذبذبا في نموه ، فنجده أحيانا بقيم موجبة ، وأحيانا بقيم سالبة ، فظاهرة التدين المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط و ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدين في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الإستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ.

-أسعار الفائدة :

شهدت أسعار الفائدة تذبذب واضح خلال مدة الدراسة بعد أن كانت تتسم بالاستقرار التام للمدة التي سبقت، ذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي والقاضي بالتحريك الكامل لسعر الفائدة اعتبارا من عام 2004 ، وذلك للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي .

-معدلات التضخم :

من المعلوم أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية ، وبالفعل فقد كانت هذه المعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة 2004-2014، ومتزايدة بنسب متفاوتة .

يرجع السبب إلى التوسع النقدي وكذا فائض السيولة في الجزائر، التي ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر على أن الخزينة بوضعها الحالي تعتبر من أهم مصادر السيولة.

من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال، وفي توضيح أسباب التضخم والذي ينشأ لسببين رئيسيين هما :

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد ؛ - الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

- نسبة الديون المشكوك في تحصيلها :

تمثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشرا على صحة الإقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءة المقترضين ، وعادة ما تكون هذه النسب عالية في حالة سيادة ظروف سياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترضين ونتائجه فضلا عن مجابهة العميل لأزمات طارئة ، كما أن للظروف الإقتصادية العامة والدورات الإقتصادية من رواج إقتصادي وكساد تأثير كبير على هذه النسبة، كذلك ترتفع هذه النسبة في حالة التغيرات المفاجئة والحادة في أسعار الصرف والفائدة تراخي قبضة البنك المركزي الإشرافية على الجهاز المصرفي.

هذا ما شهدته البنوك التجارية الجزائرية من ارتفاعا واضحا في نسبة الديون المتعثرة، نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص، وبفعل نمط التسيير الإداري للبنوك، ارتفع حجم القروض المتعثرة بالبنوك الجزائرية حيث وصلت إلى أكثر من 50% إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، الأمر الذي تطلب تطهير محافظ البنوك من هذه القروض وتحملت الخزينة العامة هذه التكلفة الباهضة، وكلفت هذه العملية أكثر من 2400 مليار دينار أي ما يقارب 26 مليار دولار

إلى غاية سنة 2005، بالإضافة إلى مباشرة الخزينة العامة لعملية تطهير محافظ البنوك العمومية خلال سنتي 2008 و 2009 والتي كلفت حوالي 273.7 و 145,7 مليار دينار على الترتيب.

-نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته ، إلا أنه يجب أن لا يؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائماً على أنه علامة صحة في أداء المصرف إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات السيولة.

شهدت معدلات نمو السيولة المحلية في البنوك التجارية الجزائرية ارتفاعاً تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات 2009-2014 نتيجة اضطراب البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 32 بالمائة مدفوعاً بالنمو القياسي في مستويات السيولة المحلية وتأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

كما سبق فقد عرفت الودائع الحكومية تراكماً كبيراً وهي تؤثر بذلك على حالة الركود والتدني في إستخدامات تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وأبواب الصرف المحددة فيها، وهي تعكس في الوقت نفسه إنخفاضاً ملموساً في نسب التنفيذ والإنجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الإستثمارية، يعبر هذا على وجود فرصة للنظام المالي بكل مكوناته لإستغلال هذه السيولة بدل بقائها معطلة.

-شروط التبادل التجاري:

عرف التبادل التجاري الجزائري تذبذباً في معدل التبادل التجاري، وهذا ما قد يحدث بعض المشاكل للقطاع المصرفي والمالي من خلال ارتفاع معدل التضخم وحدوث ما يعرف بالأسعار الفعائية للأسهم، كما عرف التبادل التجاري تدهوراً كبيراً بسبب تركيز صادراته على سلع محددة وخاصة النفط، فان التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية.

-نسبة الملاءة:

أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة المالية في السنوات القادمة فتوقع استمرار البنوك الجزائرية الاعتماد على المنهج المبسط والمعروف بالمنهج المعياري، وهذا نظراً لعدم وجود أجهزة رقابية قادرة على بلورة وإدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والتي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتهـا 100%، وهذا لأن الجزائر ليست موضوع تقييم وتصنيف من طرف وكالات التقييم العالمية للدول ، ولأن عدم التقييم والتثقيط من طرف هذه الوكالات، (MOODY'S S&P) البنوك والمؤسسات، يؤدي تلقائياً حسب ما تنص عليه اتفاقية بازل الثانية إلى رفع درجة مخاطرتها إلى 100 %، وهو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي وبالتالي تصبح لجنة بازل من فرصة يمكن إستغلالها للارتقاء بالأداء المصرفي إلى تحد يساهم في طرد الرساميل والتوظيفات لصالح الدول ذات المخاطر المتدنية.

ما يستوجب العمل المتواصل للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية للتخفيف من حدة تأثيرات هذه الوضعية، وبالتالي فنسبة 100 % تطبق على البنوك التي درجة تقويمها الأول دون BB على مقياس ستاندر أند بورز ، مما يعني أن تطبيق الاتفاقية الجديدة ستكون مكلفة لبنوكنا بالرساميل الإضافية ، إذ ستتقل الجهات السيادية بما فيها الدولة والبنوك المركزية والمؤسسات العامة من درجة مخاطرة هي حالياً، وتشكل المخاطر 0 % B إلى درجة مخاطرة 100 % أو حتى أعلى إذا تدنت درجة التصنيف

عن السيادة في محفظة تسليفات البنوك الجزائرية والعربية عامة حصة تزيد عن 36 % في المتوسط بالرغم من اختلاف الأوضاع من دولة إلى أخرى، يمكن القول بأن الرقابة الاحترازية في الجزائر معرقة أساسا بعوامل مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والتي هي غاية الرقابة على الوثائق، غالبا ما هي معرضة للمخاطر متجهة لعدم احترام أجال التصريح ومن جهة أخرى للنقص في الدقة، وبالتالي فالنظام المصرفي الجزائري ما يزال يعاني من عدة مشاكل تجعله غير مساير سواء لحجم التغيرات والإصلاحات الاقتصادية المباشرة على المستوى المحلي أو لحجم التطور الحاصل في المجال المصرفي والمالي على الصعيد العالمي.

2- تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية للفترة المدروسة:

حسب تحليل نتائج واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الجزائرية ، والمتمثلة في : معدل الناتج المحلي الاجمالي، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، شروط التبادل التجاري ، وتحليل نتائج واقع أداء المؤشرات المالية الجزائرية التالية :نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، نسبة السيولة، نسبة الملاءة وهذا على طول فترة الدراسة 2004-2014، كلها دلت على وجود تذبذبات واضطرابات على مستواها، والتي إن اختلفت مسبباتها إلا أن واقع أدائها أكد على تأثيرها السلبي على واقع أداء البنوك التجارية الجزائرية، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر.

حيث تعتبر هذه التأثيرات السلبية إحدى أشكال المسببات لحدوث أزمات مصرفية، والذي يثبت وجود مخاطر وأزمات على مستوى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة المدروسة 2004-2014، وهي من المسببات لتهيئة الأرضية لحدوث أزمات مصرفية مستقبلية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية.

بناءً على ما سبق ذكره، فإن أنظمة الإنذار العالمية المستخدمة محل الدراسة ، أثبتت وجود أزمات في البنوك التجارية الجزائرية وعلى وجود أزمات مصرفية مستقبلا، وهذا ما يوافق تحليل واقع أداء المؤشرات الاقتصادية والمالية الجزائرية للفترة المدروسة، على عكس ما جاءت به نتائج الأنظمة الاحترازية الجزائرية محل الدراسة ، وهذا ما يثبت عدم كفاءة هذه الأخيرة.

خلاصة الفصل

عملت السلطات والتنظيمات المصرفية الدولية والعالمية على إصدار وتبني قواعد حيطة، عرفت بنظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، منذ أن تعرض نظامها وهيكلها لهذه الأزمات، وفي كل مرة كانت تعمل على التطوير المستمر لنظم القواعد.

من خلال إصدار العديد من التعديلات على مستوياتها، ومحاولة إصدار نظم إنذار مبكر جديدة مسايرة لنوع النظام المصرفي والاقتصادي، انطلاقا من نظام CAMEL إلى أنظمة مختلفة على سبيل الذكر النظام اللوجستي ونظام الإشارة للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

اهتمت السلطات النقدية في الجزائر (مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر واللجنة البنكية) أيضا، بإرساء قواعد ومعايير للرقابة المصرفية، حيث ألزم القانون المصارف والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر بضرورة احترام معايير التسيير الموجهة لضمان السيولة والقدرة على الوفاء اتجاه الغير - بالخصوص المودعين - وكذا في ما يخص توازن هيكلها المالي وبالتالي ضرورة احترام نسبة كفاية رأس المال وتنويع المخاطر.

عمل بنك الجزائر على إصدار مجموعة من التنظيمات والقوانين والهيئات الرقابية، فتم إصدار التنظيم رقم 90-10 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وأهم ما جاء فيه أن لا تقل نسبة تغطية المخاطر عن 8 %.

صدر بعد ذلك، التنظيم رقم 91-09 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية ولم يحدد هذه النسبة بل أشار إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمات بنك الجزائر، كما أشار بنوع من التفصيل إلى مكونات رأسمال الأساسي والتكميلي وكذا العناصر التي تشكل مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة، وقد جاء بعد هذا التنظيم عدة تعديلات وتعليمات متممة للتنظيم السابق والمتعلقة بقواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، لتحديد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك مجموع أخطاره بـ 8 %، ليتم بعد ذلك إصدار العديد من التعليمات حددت من خلالها معظم المعدلات المتعلقة بالحذر والحيطة المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال ونسبة السيولة، ولقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، للمقارنة بين أهم نظم الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية وبين قواعد الحيطة المستخدمة على مستوى النظام المصرفي الجزائري، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و إختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي، واختبار صحة فرضيات الدراسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

- 1- معرفة نقاط قوة و ضعف البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تطبيق معيار التقييم للبنك.
- 2- تعاني البنوك التجارية الجزائرية من مشاكل حادة في فائض السيولة.
- 3- تعاني البنوك التجارية الجزائرية من مخاطر سعر الفائدة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد أدى انتشار ظاهرة العولمة على المستوى الدولي إلى العديد من التأثيرات على القطاع البنكي العالمي، من أبرز هذه التأثيرات، ارتفاع وتعدد المخاطر البنكية، خصخصة البنوك، إعادة هيكلة الخدمات البنكية، ارتفاع التعامل في المنتجات المالية الحديثة وتزايد حدوث الأزمات البنكية.

كنتيجة لما سبق ذكره، قامت مجموعة العشرة بإنشاء لجنة دولية للرقابة البنكية تقوم بوضع القواعد الاحترازية التي يجب على البنوك التقيد بها واحترامها حتى لا تتعرض لاختلالات قد تؤدي إلى إفلاسها، فبعد أن تقوم هذه اللجنة بوضع التوصيات التي تراها مناسبة، يقوم البنك المركزي لأي بلد بإصدار قوانين وتنظيمات يركز محتواها على هذه التوصيات إن رأى ضرورة لذلك؛ حيث أن إلزامية تطبيق هذه التوصيات يتوقف أساسا على ضرورة وجود إرادة داخلية من خلال التنظيمات البنكية التي يتم إصدارها، كما يمكن أن يتم التطبيق الكلي أو الجزئي لهذه التوصيات.

نظرا لمدى خطورة الأزمات المصرفية وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول ليس فقط المتقدمة وإنما أيضا الدول النامية وبمختلف اقتصادياتها، تم إنشاء ما يعرف بمؤشرات الإنذار المبكر والتي يكمن دورها ليس فقط كوسيلة مهمة في تقييم الداء المالي للبنوك، بل حتى في تحديد المخاطر الكامنة وكيفية إدارتها وتسليط الضوء على نقاط الضعف والخلل التي يعاني منها الجهاز المصرفي وبوقت مبكر يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

باعتبار الاقتصاد الجزائري عرف تحولات عميقة في الخمس عشرة سنة الماضية شملت العديد من النواحي من بينها جانب التمويل المصرفي، وقد عرف القطاع المصرفي الجزائري إصلاحات كرسها بنك الجزائر الذي يعتبر بنك البلد الإفريقي الثاني والبلد العربي الثاني كذلك المنضم سنة 2003 إلى بنك التسويات الدولي BRI، والذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل وهو يضم 55 بنك مركزي وسلطة نقدية من مختلف دول العالم.

جاءت هذه الإصلاحات مكرسة بقانون النقد والقرض، الذي سمح بإعادة النظر في مهام وطرق عمل البنك المركزي، وذلك بإدخال العمل بالنظم الاحترازية وقواعد الحذر، حيث برز اهتمام المشرع الجزائري بالمخاطرة التي يمكن أن تؤدي بأموال المودعين وتشكل خطرا على النظام المصرفي ككل.

عليه جاءت هذه الدراسة لموضوع كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول مدى كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية، في التنبؤ بالأزمات المصرفية، من خلال الفصلين النظري والتطبيقي وتعالج الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية في أهم نماذج لها، هي نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج الإشارة، من خلال استخدام متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية.

عليه قمنا بتطبيقها على البنوك التجارية الجزائرية من أجل معرفة أداء و تقييم الأنظمة الاحترازية المعتمدة فيها توصلنا إلى بعض الملاحظات وهي كالتالي:

- تتميز البنوك التجارية الجزائرية بنمو كبير للودائع المصرفية.
- تتميز البنوك التجارية العمومية الجزائرية بارتفاع معدل الديون المشكوك في تحصيلها.
- تتميز البنوك التجارية الجزائرية بارتباط نمو السيولة المحلية بصادات النفط.
- لجأ بنك الجزائر إلى وضع مجموعة من القوانين والمؤسسات من أجل الرقابة على النظام المصرفي، من أهمها، اللجنة المصرفية الإطار التشغيلي للرقابة الاحترازية.
- تمثلت النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر في: نسب الملاءة، نسب السيولة.

- اختبار الفرضيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها نقوم باختبار الفرضيات المقترحة في المقدمة، وذلك بعرض نصها أولا ثم تأكيدها أو نفيها وفق ما تم التوصل إليه في الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: عدم كفاءة أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية.

حسب التحليل المقارن السابق، وجدنا أن الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية أكدت على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما أكدته تحليل أداء كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية للفترة 2004-2014، على عكس ما أكدته النظم الاحترازية الجزائرية على سلامة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة المحددة سابقا، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية.

الفرضية الأولى: تمتلك البنوك التجارية الجزائرية كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة.

من التحليل السابق لنسب الملاءة، وجدنا أن البنوك التجارية الجزائرية، حققت كفاية في نسبة الملاءة، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: البنوك التجارية الجزائرية، لها فائض في السيولة من أجل التوظيف و الاحتفاظ بها.

من خلال التحليل السابق لنسب السيولة، وجدنا أن البنوك التجارية الجزائرية حققت فائضا في معدل السيولة هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: الفائض الذي حققته البنوك التجارية الجزائرية جعلها صامدة أمام الأزمات المصرفية.

من التحليل السابق، وجدنا أن الفائض الذي حققته البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة، كان من المؤشرات التي أكدت على أن البنوك التجارية الجزائرية لم تكن صامدة أمام الأزمات المصرفية، هذا ما يؤدي إلى عدم قبول الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية يثبت جدارة الدور الاشرافي لبنك الجزائر من حيث التعليمات والقوانين والدور الرقابي .

من خلال التحليل السابق لنسبة الملاءة للبنوك التجارية الجزائرية، أن التطبيق المبسط لحساب نسب الملاءة المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتها 100%، وكذلك من خلال تحليل نسب فائض المالية وعدم القدرة على تسييرها، جعل الجزائر ليست موضوع تقييم و تصنيف من طرف وكالات التقييم العالمية للدول ولان عدم التقييم والتنقيط من طرف هذه الوكالات و هو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي، وهذا ما يثبت عدم جدارة الدور الإشرافي لبنك الجزائر لا من حيث التعليمات والقوانين ولا من حيث الدور الرقابي، هذا ما يؤدي إلى عدم قبول الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: عدم وجود تأثير لمتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء أنظمة الاحترازية في البنوك التجارية الجزائرية.

من خلال التحليل السابق، وجدنا أن اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على المتغيرات المالية في النظم الاحترازية، جعلها تعطي نتائج على صحة النظام المصرفي الجزائري على عكس التقييم الذي أعطته متغيرات الاقتصاد الكلي، هذا ما يؤدي إلى عدم قبول الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: عدم تعرض البنوك التجارية الجزائرية الخاصة لأزمات مصرفية حالية ومستقبلية.

حسب التحليل السابق، أثبتت دراسات نموذج الانحدار الاحتمالي ونموذج الإشارة على تعرض البنوك التجارية الجزائرية لازمات مصرفية حاليا وفي المستقبل رغم الاصلاحات التي عرفته هذه الأخيرة، هذا ما يؤدي إلى عدم قبول الفرضية السادسة.

نتائج الدراسة: من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- تمتلك البنوك التجارية الجزائرية كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة.
 - 2- البنوك التجارية الجزائرية، لها فائض في السيولة من أجل التوظيف و الاحتفاظ بها.
 - 3- الفائض المالي الذي حققته البنوك التجارية الجزائرية لم يجعلها صامدة أمام الأزمات المصرفية.
 - 4- تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، أثبت عدم جدارة الدور الإشرافي لبنك الجزائر من حيث التعليمات والقوانين والدور الرقابي.
 - 5- وجود تأثير لمتغيرات الاقتصاد الكلي على أداء أنظمة الاحترازية في البنوك التجارية الجزائرية.
 - 6- تعرض البنوك التجارية الخاصة لأزمات مصرفية حالية ومستقبلية، رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض بعد أزمة بنك الخليفة، وأزمة البنك الصناعي لسنة 2003.
 - 7- عدم فعالية وكفاءة أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية مقارنة بالأنظمة العالمية والحديثة.
 - 8- بصفة عامة تعتمد معظم البنوك العمومية الجزائرية على أنظمة قديمة ولا مركزية لقياس وتسيير المخاطر لا تقدم هذه الأنظمة حسابات موثوق بها في الوقت، ولا خدمات مناسبة للعملاء.
 - 9- لا يمكن اعتبار القوانين والأنظمة التي هي أساس الإشراف البنكي الجزائري، قاصرة شكليا، غير أن ملكية الدولة الواسعة للبنوك يمكن أن تعوق الداء الموضوعي والحيادي للمصارف العمومية.
 - 10- يتأثر الإشراف بالأجال المعرقة في سياسة الإفصاح المصرفي الجزائري، بنقص المهارات لدى المشرفين والمسيرين على حد سواء، وكذا بالحدود الغامضة للمسؤوليات.
 - 11- يمكن ملاحظة تطور في إكمال البنية القانونية والضبطية للإشراف المصرفي، فيما يخص النظام المصرفي الجزائري، فمثلا تم تضيق مجال منح الاعتماد للمصارف، بعدما كان الأشخاص ذوي الخبرة المحدودة في تسيير البنوك يتحصلون عليه في الماضي.
 - 12- تبني عقود نجاعة بين الحكومة ومديري البنوك، والتي صاحبت عملية رسملة القروض، وتعمل هذه العقود على تحسيس المديرين بمسؤولياتهم في احترام النسب الاحترازية الموضوعة من طرف بنك الجزائر، مفرقة بين تسيير و ملكية البنوك العمومية.
 - 13- إن الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية الجزائرية تواجه منافسة حادة من المؤسسات المالية الدولية وبناء على ذلك فإنه يجب بذل المزيد من الجهد نحو تقوية ودعم المؤسسات المالية الجزائرية لتواجه تلك التحديات وهذا يتطلب وجود كيانات مالية كبيرة وقوية لتواجه المنافسة محليا وتتوجه للتنافس خارجيا، وهنا قد تظهر معضلة هيكل السوق الداخلي والمنافسة للكيانات الكبيرة في الدول الصغيرة ستبدو كمحتكر للسوق المحلي، بينما المنافسة مطلوبة لرفع الكفاءة، ومع الظروف الخاصة بصغر حجم الدولة لا بد من ظهور حالات عدم المنافسة الداخلية وستكون المنافسة الخارجية هي المحرك لرفع الكفاءة وتحسين الأداء.
 - 14- أخيرا فإن تطبيق معايير الخطة المالية ما هو إلا أداة مفيدة ويمكن أن تكون تلك المؤشرات المستخدمة كأساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية، مع ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة الاقتصاد والجهاز المصرفي لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها.
- المقترحات:** بعد استخلاصنا لنتائج الدراسة و إثبات صحة الفرضيات يمكننا طرح جملة من المقترحات:
- إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الائتمان أكثر دقة في البنوك الجزائرية.
 - اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة للعمل في الجزائر بما يفيد البنوك الجزائرية في قياس المخاطر الائتمانية.

- استحداث وحدة لمعالجة القروض المتعثرة في كل بنك من خلال أساليب مبتكرة بدلاً من الإجراءات القانونية طويلة المدى.
- نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها العاملة بالجزائر و العمل على تكييف البنوك المحلية معها.
- تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، السوق، و المخاطر التشغيلية.
- تأسيس خلية خاصة بالبحث و التطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك.
- إجراء تكوينات مكثفة داخل و خارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر.
- التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية و البنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرق قياس المخاطر البنكي.
- السعي لحصول بنك الجزائر على عضوية لجنة بازل و تطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر والإشراف عليها.
- إجراء ندوات و مؤتمرات تجمع بنك الجزائر بالبنوك العاملة في الجزائر لضمان فهم أساسيات إدارة المخاطر و التنسيق بينها من أجل التنفيذ المتكافئ لمتطلبات إدارة المخاطر.
- ربط الإنتاج العلمي للجامعات و المعاهد الجزائرية في مجال إدارة المخاطر بالجانب التطبيقي في البنوك الجزائرية من خلال عملية تكامل بين القطاعين.
- إلزام البنوك التجارية الجزائرية بالإفصاح عن أرقامها المتعلقة ب: رأس المال، نسبة الملاءة، الأصول المرجحة بالمخاطر، و حجم القروض المتعثرة لديها، من خلال إصدار تعليمات من بنك الجزائر لهذا الشأن ومتابعة التنفيذ الفعلي لها.
- استخدام مواقع البنوك التجارية الجزائرية على الانترنت في الإفصاح عن أرقامها المالية و سياستها في إدارة المخاطر ضمن تقارير سنوية ودورية.
- إرساء سياسة الإفصاح و الشفافية حول وضعية السيولة في البنك لتمكين العملاء من معرفة وضع السيولة مما يزيد من تحسين صورة و مصداقية البنوك.
- تواصل بنك الجزائر مع جهات أخرى في مختلف الدول للتعاون فيما يتعلق بالإشراف على إدارة مخاطر السيولة داخلياً و خارجياً.
- التزام كل بنك بوضع إطار قوي لإدارة مخاطر السيولة.
- ضرورة تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المعمول والمسموح بها في الجزائر وذلك لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وزيادة وتنويع العوائد الممكن تحقيقها، كما يجب على البنوك التجارية الجزائرية إتباع سياسات استثمارية تستهدف تحقيق منافع محددة بالذات من وراء الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
- العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط المصرفي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.
- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال وتساعد على الأخذ بمؤشرات الحيلة الكلية ، فضلاً عن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي ولاسيما المؤشرات التي تم توضيحها.

- إنشاء جهاز متخصص في متابعة المشاريع الممولة بواسطة القطاع المصرفي ، إذ يتم التدخل في المشروع لمجرد المبادرة في احتمالات التعثر قبل حدوثها ، وهو الجهاز الذي يمكن أن تستعين به هيئات الرقابة و الإشراف في متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي.

- إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في الجانب المصرفي والمالي تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني، هذه الهيئة يجب أن تتمتع بالاستقلالية التامة ، وأن يشرف عليها متخصصون مؤهلون للقيام بهذا النشاط ليتم الاستعانة بهذه الهيئة في تحديد مستوى المخاطر.

- إنشاء مكاتب للقروض وتشجيع الصناعة المصرفية في سبيل تنوع مصادر تدفق المعلومات المالية والمصرفية للقطاع البنكي.

- تنشيط بورصة الجزائر في سبيل تقييم حقيقي لرأس مال البنوك مختلف عن قيمته المحاسبية ، كما يسمح للمراقبين من التأكد أن رأس المال قادر فعلا على امتصاص المخاطر البنكية .

- دعم الحكومة في الجهاز المصرفي لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير البنوك الجزائرية ، والحد من الفضائح المالية لاسيما الفساد المالي.

- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية والخاصة الجزائرية، الذي يساهم في توفير المعلومات، يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

- توثيق نظام للإنذار المبكر يتضمن مؤشرات تعكس طبيعة الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى مؤشرات تعكس أداء البيئة المصرفية ، مما يمكن الجهات الرقابية المعنية من اكتشاف نقاط الضعف والخلل في سير العملية المصرفية، والتنبيه بالأزمة قبل وقوعها بفترة تسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وتفاديها.

- إجراء المزيد من الدراسات حول هذه الدراسة للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق هذه الأنظمة الحديثة مستقبلا في بنوكنا.

آفاق الدراسة:

يعد موضوع تقييم أداء أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمة المصرفية ذا أهمية في الجهاز الاقتصادي للدولة، و عليه لابد من تحسين و تقييم أداء هذه الأنظمة الاحترازية في البنوك الجزائرية دون استثناء، واستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية، وعليه من بين آفاق الدراسة ما يلي:

1. واقع أداء البنوك التجارية الخاصة الأجنبية في الجزائر من الأزمات المصرفية.
2. بناء نظام إنذار مبكر للتنبؤ بأزمات مصرفية معتمد من طرف البنوك التجارية الجزائرية.
3. واقع الأزمات المصرفية العالمية رغم تبنيتها لأنظمة إنذار ذات كفاءة عالية.
4. تأثير سياسة الاستثمارات المحلية لرجال الأعمال على أداء البنوك التجارية الجزائرية .
5. واقع سياسة فصل المال الفاسد عن السلطة وتأثيرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية..
6. تحديات اعتماد أنظمة قياس للمخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية.
7. متطلبات إنشاء نماذج داخلية في البنوك لتقييم المخاطر المصرفية والتنبيه بالأزمات .
8. تأثير الالتزام الفعلي لمبادئ الشريعة الإسلامية في بناء نظام إنذار مبكر ذو كفاءة .
9. دور استقلالية بنك الجزائر في تبني أنظمة إنذار مبكر فعالة للتنبؤ بالأزمات والمخاطر المصرفية.
10. واقع بناء نموذج مالي يربط بين مؤشرات أداء القطاع المصرفي ومؤشر الأزمة المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

❖ الكتب:

1. أحمد هني - العملة والنقود - ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1991 .
2. أحمد طفاح، "الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
3. أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة والنشر.
4. إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
5. إلياس سبابا، "الأزمة المالية العالمية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية لبنان، 2008.
6. د بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
7. بلطاس عبد القادر ، الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن) - الجزائر 2001.
8. درخشان مسعود ، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008"، الأسباب و المعالجات ، دار آراس للطباعة والنشر، عراق، ط1، 2008.
9. حميدات محمود، مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3، الجزائر ، 2005.
- 10 الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر- 2001 .
- 11 طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، 2003 .
10. لشعب محفوظ ، القانون المصرفي ، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعة، 35، 2001 .
11. ماجد سلام المهدي و جاسم محمد، "مبادئ إدارة الأزمات"، الاستراتيجية و الحلول، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008.
12. محمد أحمد عبد العزيز السليمي، "دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات"، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 2006.
13. 14 محمد لخضر بن حسين، "الأزمات الاقتصادية فعلها ووضائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية"، ترجمة آحمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
14. نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، إتحاد المصاريف العربية، لبنان، 2004.
15. نبيل حشاد، "الأزمة المالية العالمية 2008، الانعكاسات على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد العربي"، الاتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، مجلد 1 ، ط1، بيروت-لبنان، 2008 .
16. نيفين الحلواني، "إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004.
17. سمير الشاهد، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مع التصرف"، بحوث من قرارات لجنة بازل الجديدة، إتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان، 2003.
18. سامر مظهر قنطقجي، "ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع ط1، دمشق-سورية، 2008.

19. عبد الهادي يموت، "الأزمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها"، الجامعة اللبنانية، اتحاد المصارف العربية، ادارة البحوث، 2011.

20. عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط1، 2009.

21. عثمان بن موسى الشيخ، "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان.

22. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.

❖ المجالات:

24. الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي، 2004.

25. بلهاشمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الأفاق، العدد 04، الجزائر، 2005.

26. هيكل عجمي جميل، "الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 2003، 19.

27. كورتل فريد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربية، مجلة روسيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 12، العدد الثاني، 2008.

28. عبد الله إبراهيم القوي، "الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 4، ديسمبر 1998.

29. علي بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التحريبي، السداسي الثاني.

30. عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

❖ الجرائد:

31. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1962.

32. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985.

33. د سلطان أبو علي، "كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات"، جريدة المدى، بيروت - لبنان، العدد 01، 1 سبتمبر 2000.

❖ القرارات واللوائح القانونية:

34. النظام رقم 92 03 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع، المادة 03.

35. الجمهورية الجزائرية، الأمر 10 - 04 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 01-50 سبتمبر 2010، المادتين 02-06.

36. الأمر 03 11 المؤرخ في 26 08 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريد الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 03 2003.

37. النظام 02 14 المؤرخ في 16 فيفري 2014.

38. القانون رقم 90 - 10، المادة رقم 93 لبنك الجزائر.

39. التعليم رقم 95 - 78 المؤرخة في 26 - 12 - 1995، المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، المادة 2.

40. الأمر رقم 03 - 11، المادة 118 لبنك الجزائر.

41. التعليم رقم 94-68 المؤرخة في 25 أكتوبر 1994، المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، المادة 2.
42. البنك الجزائري من الأمر رقم 221 المؤرخ في 14 07 1992.
43. قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.
44. التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2007.
45. القانون رقم 62 441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
46. المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
47. المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي.
48. المادة رقم 105 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.
49. المادة رقم 105 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.
50. المادة 114 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.
51. المواد 8،9،10،11، من التنظيم 01 14 لبنك الجزائر.
52. المادة 9 التعليم رقم 14-01 المؤرخة في 16 فيفري 2014.
53. المادة 10 التعليم رقم 14-01 المؤرخة في 16 فيفري 2014.
54. المادة 3 من التعليم رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994.

❖ ثانيا: المراجع الفرنسية

55. Ammour BEN HALIMA, le système bancaire algérien texte et réalité, éditions dahlab, Algérie, 2ème édition, 2001.
56. Badou CHERIF: le système bancaire algérien, un système au service de la planification article "Banques et Management", décembre, 1985.
57. Barr R.S., Seiford L.M. et Siems T.F, "Forecasting Bank Failure : A Non Parametric Frontier Estimation Approach", Recherches Economiques de Louvain 60 (4), 1994.
58. Chauveau, T., Capelle-Blancard. G., La supervision du secteur bancaire en Europe : l'apport des modèles quantitatifs, Document de travail, Banque de France, 2002.
59. Richard S Barr, Lawrence M Seiford, Thomas F Siems – Forecasting Bank Failure: A non Parametric Frontier estimation approach – Recherches Economiques De Louvain, Vol 60, 1994.
60. Instruction de la banque d'Algérie n°09- 2002 du 26/12/2002, article 1
61. la banque d'Algérie, banque et établissements financiers agréés au 02/01/2011, <http://www.bank-ofalgeria.dz/banque.htm>.
62. Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004, article 2.
63. Règlement de la banque d'Algérie n°04-04 du 19/07/2004, article 11.
64. Règlement de la banque d'Algérie n°04-04 du 19/07/2004, article 91
65. Règlement de la banque d'Algérie n°08-04 du 23/12/2008, article 2

❖ ثالثا: المراجع الانجليزية

66. Ahumada, A., Bulnevich, C., Some measures of financial fragility in the Chilean banking system: An early warning indicators application, Banking financial integration and international crisis, Banque centrale du Chili, 2001.

67. Altman E. I., Haldeman R.G. et Narayanan P., "Zeta Analysis A New Model to Identify Bankruptcy Risk of Corporations", *Journal of Banking and Finance* 1, 1977.
68. Altman, E.I., Saunders, A., Credit risk measurement: Development of the last 20 years, *Journal of Banking and Finance* 21, 1998.
69. Anthony M Santomero, Joseph de Vinso – Estimating the probability of failure for Commercial banks and the Banking System, *Journal of Banking and Finance*, Vol 1, No 2, September 1977.
70. APPENDIX A NCUA'S CAMEL RATING SYSTEM (CAMEL), 2000.
71. Baral, K.J, Health check-up of commercial banks in the framework of CAMEL: A case study of joint venture banks in Nepal. *The Journal of Nepalese Business Studies*, 2(1), 2005.
72. Barell, R., E. P. Davis, D. Karim and I. Liadze, Bank regulation, property prices and early warning systems for banking crises in OECD countries. *Journal of Banking and Finance*, 34, 2010.
73. Barr R.S. et Siems T.F, "Predicting Bank Failure Using DEA to Quantify Management Quality", *Financial Industry Studies Working Paper*, Federal Reserve Bank of Dallas, 1994.
74. Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R., Banking systems around the globe: Do regulation and ownership affect performance and stability?, *Policy Research Working Paper* 2325, Banque Mondiale, 2000.
75. Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R., The Regulation and Supervision of Banks Around the World- A New Database, *Policy Research Working Paper* 2588, Banque mondiale, 2001.
76. Barth, J.R., Caprio, J.G., Levine, R., Bank regulation and supervision: What works best?, *Journal of Financial Intermediation* 13 (2), 205-48, numéro spécial, avril, 2004.
77. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., Levine, R., Bank supervision and corporate finance, *Policy Research Working Paper* 3042, Banque mondiale, 2003.
78. Bell J. et Pain D., "Leading Indicator Models of Banking Crises - A Critical Review", *Financial Stability Review* December, Bank of England, 2000.
79. Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, Assessing early warning systems: how have they worked in practice? *IMF Working Paper*, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington, 2004.
80. Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, Assessing early warning systems: how have they worked in practice? *IMF Working Paper*, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington, 2004.
81. Berg, Andrew, E. Borensztein, G.M. Milesi-Ferretti, and C. Pattillo, "Anticipating Balance of Payments Crises--The Role of Early Warning Systems," *IMF Occasional Papers* 186, 1999.
82. Berkson, J. (). "Why I prefer Logit to Probit". *Biometrics*, 7, 1951.
83. Beverly J Hirtle and Jose A Lopez – Supervisory information and the frequency of bank examinations, *FRBNY Economic Policy Review*, April 1999.
84. Bodla, BS & Verma, R, 'Evaluating Performance of Banks through CAMEL Model: A Case Study of SBI and ICICI', *The ICFAI Journal of Bank Management*, vol.5, no.3, 2006.
85. Bank of England – The "TRAM" Manual, 2000.

86. Board of Governors of the Federal Reserve System – An overview of SEER risk rank, SEER statistical methodology, A brief overview of SEER, An overview of SEER risk rank variables, mimeos,2000.
87. Borio, C. & Drehman, M,“Assessing the risk of banking crises – revisited”, BIS Quarterly Review, March, 2009.
88. Bussiere, M. and M. Fratzscher, Towards a new early warning system of financial crises. *Journal of International Money and Finance*, 25,2006.
89. Blejer M. ,Some lessons from the recent financial crisis in Argentina (2001/02)/ Seminar on Crisis Prevention in Emerging Markets, Singapore, 2006.
90. Camels Rating System, New England Directors College2011. 94 CBI Bank Supervision Examiners, CAMELS RATINGS, USAID-Funded Economic Governance II Project, 2006.
91. Dang, U,The CAMEL rating system in banking supervision: A case study, Arcada University of Applied Sciences, International Business,2011.
92. Daniele Martin – Early warning of bank failure: a logit regression approach, *Journal of Banking and Finance*, Vol 1 No 3, December 1977.
93. Davis, E. Philip and Karim, Dilruba , “Comparing Early Warning Systems for Banking Crises”, *Journal of Financial Stability*, Volume 4, Issue 2, 2008.
94. Demergincunt et Als, " Inside the crises an empirical analysis of banking Systems in distress ", IMF working paper, WP /00/56 ,2000.
95. Demirgüç-Kunt, A. and E. Detragiache, Monitoring banking sector fragility: A multivariate logit approach. *World Bank Economic Review* 14, 2000.
96. E Philip Davis NIESR and Brunel, EARLY WARNING SYSTEMS FOR BANKING CRISES, Course on Financial Instability at the Estonian Central Bank,9-11 December 2009 .
97. Estrella, A., Park, S., Prestiani, S., Capital ratios as predictors of bank failure, *Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review*, 2000.
98. Federal Deposit Insurance Corporation – Report on GMS Early Warning System Review, mimeo,2000.
99. Feldman, R. & Schmidt, J., What are CAMELS and who should know? *Fedgazette* 11(1) , 1999.
100. Ferrouhi, El-M, Moroccan banks analysis using CAMEL model, *International Journal of Economics and Financial Issues*, 2014.
101. Gary Whalen – A proportional hazards model of bank failure: An examination of its usefulness as a early warning tool, *Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Review*, 1991.
102. German Supervisory Authority – The BAKIS System – Internal presentation paper,2000 .
103. Gilbert R.A., A.P. Meyer et M.D. Vaughan, The role of a CAMEL downgrade model in bank surveillance, Working paper, Reserve Federal Bank of Saint-Louis,2000.
104. Gopdon Brown, « Beyond the crash-umabridged audiobook », compact disk, December 2010.
105. Gulbrandsen K. ,A Norwegian perspective on banking crisis resolution.Norges Bank Conference on Banking Crisis Resolution, 2005.
106. Gupta & Kaur, ‘A CAMEL Model Analysis of Private Sector Banks in India’, *Journal of Gyan Management*, vol. 2, no. 1, 2008.

107. HM Treasury, February 26, Statement on the Government's Asset Protection Scheme, PN/18/09, 2009.
108. Jagtiani, J., Kolari, J., Lemieux, C., Shin, G., Early warning models: Simpler could be better, Federal Reserve Bank of Chicago Economic Perspectives 3 (27), 2003.
109. James B Thomson – Predicting Bank Failures in 1980s – Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Review, 1991.
110. Joe Peek and Eric S Rosengren , The use of capital ratios to trigger intervention in problem banks: Too little Too late, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, Sept/Oct 1996.
111. John Bb. Taylor, « the financial crisis and policy responses », Working paper, November 2008.
112. Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart , “The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems”, American Economic Review 89(3), 1999.
113. Kanaya A, and David Woo , The Japanese Banking Crisis of the 1990s: sources and lessons. IMF Working Paper WP/00/7, 2000.
114. Kapil, S & Kapil, ‘CAMEL’s Ratings and its Correlation to Pricing Stocks—An Analysis of Indian Banks’, University Journal of Bank Management, vol. 4, no. 1, KN 2005.
115. Dr- Kevin Greenidge, « Financial crisis 2008- what has been and should be the nature of the response by countries », Working paper.
116. Laeven L. and Fabian Valencia , Systemic banking crises: a new database, IMF working paper, WP/08/224, 2008.
117. Lessons from the crisis in Argentina, IMF, prepared by the Policy Development and Review Department, 2003.
118. Luna-Martinez J, Management and Resolution of Banking Crises, Lessons from the Republic of Korea and Mexico, WDP 413, 2000.
119. Manmohan skumar et Als, " Global financial crisis institution vulnerability", IMF working paper WP/00/105, 2000.
120. Mannuel Hinds, " Economic Effects of Financial Crisis ", A world bank policy , Research working paper 104 , 1998.
121. Mark J Flannery – Using Market information in Prudential Bank Supervision: A review of the US empirical evidence, Journal of Money, Credit and Banking – August 1998.
122. Pangestu M, The Indonesian bank crisis and restructuring: lessons and implications for other developing countries. G-2 Discussion, 2003.
123. Rebel A Cole and Jeffery W Gunther – A CAMEL Rating’s shelf life – Financial Industry Studies, Federal Reserve Bank of Dallas, December 1995.
124. Rebel A Cole, Jeffery W Gunther – Separating the likelihood and timing of bank failure, Journal of Banking and Finance, Vol 19, No 6, September 1995.
125. Reinhart Carmen. M and Kenneth S. Rogoff, « Is the 2007 U.S subprime crisis so different ? », American review Vol -98, No. 2, 2008.
126. Richard H Pettaway and Joseph S Sinkey Jr. , Establishing on-site bank examination priorities: an early warning system using accounting and market information, The Journal of Finance, Vol 35 No 1, March 1980 .

127. Rishi M. and Liberty King , The 1997 Korean Banking crisis: analysis and implications, 2001.
128. Robert de Young, Mark J Flannery, William W Lang and Sorin M Sorescu , The informational advantage of specialised Monitors: The case of bank examiners, Federal Reserve Bank of Chicago Working Paper series, August 1998.
129. Salhuteru, F., & Wattimena, F, Bank Performance with CAMELS Ratios towards earnings management practices In State Banks and Private Banks. Advances in Social Sciences Research Journal, 2015.
130. Sanhueza G. , Chilean banking crisis of the 1980s: solutions and estimation of the costs. Central Bank of Chile Working Paper, No 104, 2001.
131. Sarker, A.A. , CAMELS rating system in the context of Islamic banking: A proposed 'S' for Shariah framework. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2(2), 2006.
132. Sebastiano Laviola , Banks' Early Warning Systems: A Review of recent literature, Background Paper– Annex 3 to ECB Report SUP/98/35.
133. S Laviola, P Marullo Reedtz and M Trapanese , Forecasting bank fragility, the evidence from Italy paper presented at the Workshop on Bank Supervision and Structure of the Basel Committee on Banking Supervision – 1–2 June 1999, Amsterdam.
134. Taimur Baigan Iain Goldfajn, " Financial market contagion in the Asian crisis", IMF staff papers, vol 46 N02 , 1999 .
135. The Netherlands Bank – Risk Analysis Handbook, 2000.
136. The Norwegian Banking Crisis , Edited by Thorvald G. Moe, Jon A. Solheim and Bent Vale. Norges Bank, 2004.
137. Unctad and Hochschule Fir, « The financial and economic crisis of 2008-2009 », Berlin, 2008.
138. Unlocking Credit: The Quest for Deep and Stable Bank Lending, Economic and Social Progress in Latin America Report, ISBN: 9781931003667, 2005.
139. Wirnkar, A. D., & Tanko, M. , CAMEL (S) and banks performance evaluation: the way forward. Retrieved May, 24, 2011.

❖ رابعا: المواقع الالكترونية

140. http://www.fsa.gov.uk/pages/Library/Communication/Statements/2009/aps_detail.shtml
141. <http://www.treas.gov/press/releases/tg40.htm>
142. <http://www.treas.gov/press/releases/tg40.htm>
143. <http://www.scribd.com/doc/10940608/0116TARP>
144. http://www.treasury.gov/press/releases/reports/ppip_fact_sheet.pdf
145. www.banque-france.fr
146. www.wow.com/Banque+Centrale+Allemande
147. www.centralbanksguide.com/netherlands+bank
148. www.let.rug.nl/usa/...central-banking/central-banking-in-the-unite

149. www.centralbanking.com/organisations/bank-of-italy

150. www.countryeconomy.com/key-rates/uk

151. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.dz

152. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

153. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية www.bdl.dz

154. الموقع الرسمي بنك الجزائر الخارجي www.bea.dz

155. الموقع الرسمي لبنك البركة www.albaraka-bank.com

156. الموقع الرسمي لبنك سوسيتي جنرال [www. Société Générale.com](http://www.Société Générale.com)

157. الموقع الرسمي للمؤسسة العربية المصرفية www.bank-abc.com

الملحق رقم 1: الميزانيات المالية للبنك الوطني الجزائري



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

Poste	ACTIF	2004	2005
A1	Avoirs en or	3,010.4	5,887.8
A2	Avoirs en devises (hors relations avec le FMI)	864.4	1,690.7
	2.1 Avoirs en devises auprès de non-résidents de la zone euro	3,874.8	7,578.5
	2.2 Avoirs en devises auprès de résidents de la zone euro	14,985.0	29,308.2
A3	Relations avec le FMI	5,746.1	11,238.5
	3.1 Concours au FMI	17,575.2	34,374.2
	3.2 Acquisitions de DTS	4,163.7	8,143.5
A4	Créances en euros sur non-résidents de la zone euro	220,314.6	430,897.9
A5	Concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro dans le cadre des opérations de politique monétaire	479.5	937.8
A6	Autres concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro	224,957.8	439,979.2
A7	Titres à revenu fixe en euros	8,026.3	15,697.8
A8	Relations au sein de l'Eurosystème	271,290.4	530,597.9
	8.1 Participation au capital de la BCE	15,684.7	30,676.7
	8.2 Créance sur la BCE au titre des avoirs de réserve transférés	31,965.3	62,518.7
	8.3 Créance sur l'Eurosystème au titre des billets en euros en circulation	1,911.5	3,738.5
	8.4 Autres créances sur l'Eurosystème	9,187.4	17,968.9
A9	Avance à l'IEDOM	4,935.4	9,652.7
A10	Créances sur le Trésor public	3,838.2	7,507.0
		342,687.7	5,887.8
A11	Autres actifs financiers en euros et en devises		1,690.7
			7,578.5
		3,010.4	
A12	Divers	864.4	
A13	Valeurs immobilisées	3,874.8	29,308.2
	Immobilisations corporelles et incorporelles	14,985.0	11,238.5
	Titres de participation (autres que la participation dans la BCE)		
	Total de l'actif	342,687.7	670,238.9

Poste	PASSIF	2004	2005
-------	--------	------	------

P1	Billets en circulation	7,720.6	
P2	Engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	5,190.4	15,100.2
	dans le cadre des opérations de politique monétaire	8,972.4	10,151.5
	2.1 Comptes courants	348.8	17,548.5
	2.2 Autres engagements	22,232.2	682.2
P3	Autres engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	11,958.0	43,482.4
P4	Engagements en euros envers des non-résidents de la zone euro		23,387.8
P5	Engagements en devises	8,772.9	
P6	Contrepartie des allocations de DTS	142,021.8	17,158.3
P7	Relations au sein de l'Eurosystème	38,323.5	277,770.5
P8	Engagements en euros envers d'autres résidents de la zone euro	27,698.5	74,954.2
	8.1 Compte du Trésor public	216,816.7	54,173.6
	8.2 Autres engagements		424,056.6
		15,681.0	
P9	Comptes de recouvrement		30,669.4
P10	Opérations bancaires	3,387.1	
P11	Divers	824.7	6,624.5
P12	Provisions pour risques et charges	2,489.7	1,612.9
P13	Comptes de réévaluation	6,701.5	4,869.5
P14	Fonds pour risques généraux et provisions réglementées		13,106.9
P15	Réserve de réévaluation des réserves en or de l'État	1,159.4	
P16	Réserve de réévaluation des réserves en devises de l'État	10,759.1	2,267.5
P17	Capital, réserves et report à nouveau	37,343.7	21,043.0
P18	Résultat net	49,262.2	73,038.0
Total du passif		342,687.7	670,238.9



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

Poste	ACTIF	2008	2009
A1	Avoirs en or	18.300	16.900
A2	Avoirs en devises (hors relations avec le FMI)	11.300	10.200
	2.1 Avoirs en devises auprès de non-résidents de la zone euro	285.300	345.30
	2.2 Avoirs en devises auprès de résidents de la zone euro		
A3	Relations avec le FMI	25.700	24.700
	3.1 Concours au FMI	86.800	61.300
	3.2 Acquisitions de DTS	188.10	239.70
A4	Créances en euros sur non-résidents de la zone euro	124.80	128.40
A5	Concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro		
	dans le cadre des opérations de politique monétaire	28.400	31.0
A6	Autres concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro	83.300	85.400
A7	Titres à revenu fixe en euros	18.300	16.900
A8	Relations au sein de l'Eurosystème	11.300	10.200
	8.1 Participation au capital de la BCE	285.30	345.30
	8.2 Créance sur la BCE au titre des avoirs de réserve transférés		
	8.3 Créance sur l'Eurosystème au titre des billets en euros en circulation	25.700	24.700
	8.4 Autres créances sur l'Eurosystème	86.800	61.3 00
A9	Avance à l'IEDOM	188.100	239.70
A10	Créances sur le Trésor public	124.80	128.400
A11	Autres actifs financiers en euros et en devises		
A12	Divers	28.40	31.0
A13	Valeurs immobilisées	83.30	85.400
	Immobilisations corporelles et incorporelles	18.30	16.900
	Titres de participation (autres que la participation dans la BCE)		
Total de l'actif		852.100,00	942.900,00

Poste	PASSIF	2008	2009
P1	Billets en circulation	11.181.0	
P2	Engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	7.088.9	
	dans le cadre des opérations de politique monétaire	14.495.2	31.700
			17.300
			12.2
			299.500
			24.700
			135.400
			177.300
			134.7
			110.10
	2.1 Comptes courants	588.5	
	2.2 Autres engagements	33.353.6	
P3	Autres engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	14.700.5	
P4	Engagements en euros envers des non-résidents de la zone euro		

Poste	PASSIF	2006	2007
P1	Billets en circulation	11,181.0	
P2	Engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	7,088.9	
	dans le cadre des opérations de politique monétaire	14,495.2	7,810.6
	2.1 Comptes courants	588.5	8,336.2
	2.2 Autres engagements	33,353.6	12,287.4
P3	Autres engagements en euros envers les établissements de crédit de la zone euro	14,700.5	354.4
P4	Engagements en euros envers des non-résidents de la zone euro		28,788.6
P5	Engagements en devises	13,750.8	12,217.4
P6	Contrepartie des allocations de DTS	199,167.4	
P7	Relations au sein de l'Eurosystème	56,285.5	10,107.9
P8	Engagements en euros envers d'autres résidents de la zone euro	36,934.1	158,969.2
	8.1 Compte du Trésor public	306,137.8	42,341.9
	8.2 Autres engagements		30,151.6
		24,053.1	
P9	Comptes de recouvrement		241,570.6
P10	Opérations bancaires	5,731.2	
P11	Divers	1,095.6	19,123.7
P12	Provisions pour risques et charges	1,712.2	
P13	Comptes de réévaluation	8,539.0	3,445.4
P14	Fonds pour risques généraux et provisions réglementées		1,036.7
P15	Réserve de réévaluation des réserves en or de l'État	961.4	2,353.6
P16	Réserve de réévaluation des réserves en devises de l'État	4,263.0	6,835.7
P17	Capital, réserves et report à nouveau	40,832.6	
P18	Résultat net	46,057.0	902.5
Total du passif		461,677.0	382,806.3



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

Poste	ACTIF	2006	2007
A1	Avoirs en or	3,507.8	4,284.0
		1,058.5	
A2	Avoirs en devises (hors relations avec le FMI)	4,566.3	2,310.5
	2.1 Avoirs en devises auprès de non-résidents de la zone euro		6,594.5
	2.2 Avoirs en devises auprès de résidents de la zone euro	19,662.3	
			15,217.7
A3	Relations avec le FMI	6,635.3	8,156.5
	3.1 Concours au FMI	32,482.6	13,825.6
	3.2 Acquisitions de DTS	5,390.4	8,653.6
A4	Créances en euros sur non-résidents de la zone euro	304,975.4	247,051.2
A5	Concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro dans le cadre des opérations de politique monétaire	9.4	296.9
		310,375.2	256,001.7
A6	Autres concours en euros aux établissements de crédit de la zone euro	13,918.3	7,851.4
A7	Titres à revenu fixe en euros	383,073.7	301,052.9
A8	Relations au sein de l'Eurosystème		19,109.4
		24,007.7	
	8.1 Participation au capital de la BCE	20,801.4	31,905.3
	8.2 Créance sur la BCE au titre des avoirs de réserve transférés	1,900.9	3,064.9
	8.3 Créance sur l'Eurosystème au titre des billets en euros en circulation	16,023.9	9,225.8
	8.4 Autres créances sur l'Eurosystème	4,491.4	7,701.9
A9	Avance à l'IEDOM	6,811.7	4,151.6
A10	Créances sur le Trésor public		
		3,507.8	4,284.0
		1,058.5	
A11	Autres actifs financiers en euros et en devises	4,566.3	2,310.5
A12	Divers		6,594.5
A13	Valeurs immobilisées	19,662.3	
			15,217.7
	Immobilisations corporelles et incorporelles		
	Titres de participation (autres que la participation dans la BCE)	6,635.3	8,156.5
Total de l'actif		461,677.0	382,806.3

P5	Engagements en devises	13,750.8	
P6	Contrepartie des allocations de DTS	199,167.4	
P7	Relations au sein de l'Eurosystème	56,285.5	
P8	Engagements en euros envers d'autres résidents de la zone euro	36,934.1	
	<i>8.1 Compte du Trésor public</i>	306,137.8	
	<i>8.2 Autres engagements</i>		
		24,053.1	
P9	Comptes de recouvrement		31.70
			17.300
			12.20
			299.50
			24.7
			135.40
			177.3
			134.7
			110.1
P10	Opérations bancaires	5,731.2	
P11	Divers	1,095.6	
P12	Provisions pour risques et charges	1,712.2	
P13	Comptes de réévaluation	8,539.0	
P14	Fonds pour risques généraux et provisions réglementées		
P15	Réserve de réévaluation des réserves en or de l'État	961.4	
P16	Réserve de réévaluation des réserves en devises de l'État	4,263.0	
P17	Capital, réserves et report à nouveau	40,832.6	
P18	Résultat net	46,057.0	
Total du passif		852,100,00,	942,900,00

الملحق رقم 2: الميزانيات المالية لبنك التنمية المحلية



MODELE DU BILAN 2004

en milliers de dinars

2005	ACTIF	2004		
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	12,437	11,207
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	7,283	7,245
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	401,628	411,015
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants - Actif		119,369	116,800
8	Impôts différés - Actif		71,197	81,064
9	Autres actifs		13,254	12,609
10	Comptes de régularisation	(4)	19,452	22,203
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(5)	1,526	1,508
12	Immeubles de placement		35,196	34,632
13	Immobilisations corporelles	(6)	15	147
14	Immobilisations incorporelles		13,090	13,100
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		694,447	711,530

2005 PASSIF 2004

1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(7)		
			5,397	6,013
3	Dettes envers la clientèle	(8)	22,425	23,109
4	Dettes représentées par un titre	(9)	17,939	18,212
5	Impôts courants - Passif		72,540	66,566
6	Impôts différés - Passif			
7	Autres passifs		390,985	404,072
8	Comptes de régularisation	(10)	71,197	81,064
		)		
9	Provisions pour risques et charges		4,035	3,178
1	Subventions d'équipement -		37,392	
0	autres subventions d'investissements			-
1	Fonds pour risques bancaires généraux		7,960	36,883
1	Dettes subordonnées		11,614	8,030
2				
1	Capital			11,554
3				
1	Primes liées au capital		50,388	
4				
1	Réserves		2,575	50,084
5				
1	Ecart d'évaluation			2,765
6				
1	Ecart de réévaluation			
7				
1	Report à nouveau (+ / -)			
8				
1	Résultat de l'exercice			
9				
	TOTAL PASSIF		694,447	711,530

MODELE DU BILAN 2007

		en milliers de dinars	
2007	ACTIF	2006	
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	13,863
			14,842
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-
			-

3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	5,875	7,268
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	486,445	509,493
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants - Actif		117,075	117,630
8	Impôts différés - Actif		94,564	105,873
9	Autres actifs		13,587	14,843
10	Comptes de régularisation	(4)	22,262	25,234
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(5)	1,046	1,394
12	Immeubles de placement		37,080	-
13	Immobilisations corporelles	(6)	235	38,813
14	Immobilisations incorporelles		13,755	109
15	Ecart d'acquisition		117,075	13,443
TOTAL ACTIF			805,787	848,942

2007

PASSIF

2006

1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(7)	8,496	9,207
3	Dettes envers la clientèle	(8)	23,015	25,531
4	Dettes représentées par un titre	(9)	19,800	20,660
5	Impôts courants - Passif		68,989	72,003
6	Impôts différés - Passif			
7	Autres passifs		463,334	486,222
8	Comptes de régularisation	(10)	94,564	105,873
9	Provisions pour risques et charges		4,932	4,003
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		38,609	38,686
11	Fonds pour risques bancaires généraux		8,207	18
12	Dettes subordonnées		12,037	8,383
13	Capital		742,085	12,258
14	Primes liées au capital		60,747	782,843
15	Réserves		2,955	63,144
16	Ecart d'évaluation		63,702	2,955
17	Ecart de réévaluation		463,334	66,099
18	Report à nouveau (+ / -)		94,564	

1	Résultat de l'exercice	8,207	
9			
	TOTAL PASSIF	805,787	848,942

MODELE DU BILAN 2009

		en milliers de dinars	
2009	ACTIF	2008	
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux (1)	16,262	31,647
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières (2)	6,442	180,346
5	Prêts et créances sur la clientèle (3)	295,067	285,015
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
7	Impôts courants - Actif	32,460	336,808
8	Impôts différés - Actif	117,511	54,661
9	Autres actifs	203,259	22,120
10	Comptes de régularisation (4)	146,154	18,141
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées (5)	25,528	5,299
12	Immeubles de placement	25,061	-
13	Immobilisations corporelles (6)	14,403	42,293
14	Immobilisations incorporelles	53,804	12,958
15	Ecart d'acquisition	146,154	-
	TOTAL ACTIF	935,951	989,288
2009	PASSIF	2008	
1	Banque Centrale	-	-

2	Dettes envers les institutions financières	(7)	28,592	86,842
3	Dettes envers la clientèle	(8)	8,367	310,316
4	Dettes représentées par un titre	(9)	12,230	14,524
5	Impôts courants - Passif		311,471	67,005
6	Impôts différés - Passif			278,312
7	Autres passifs		32,460	54,661
8	Comptes de régularisation	(10)	178,316	5,324
9	Provisions pour risques et charges	)	154,728	51,315
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		63,338	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux		84,835	59,203
12	Dettes subordonnées		13,908	14,684
13	Capital		31,725	942,186
14	Primes liées au capital		13,548	
15	Réserves		2,433	39,487
16	Ecart d'évaluation		63,338	7,615
17	Ecart de réévaluation		84,835	47,102
18	Report à nouveau (+ / -)		13,908	
19	Résultat de l'exercice		31,725	59,203
	TOTAL PASSIF		935,951	989,288

MODELE DU BILAN 2011

		en milliers de dinars	
2011	ACTIF	2010	
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	(1)	33,031 10,492
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		- -
3	Actifs financiers disponibles à la vente		- -
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	156,869 8,466
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	298,134 350,645

6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	124,738
7	Impôts courants - Actif		408,278	63,500
8	Impôts différés - Actif		61,864	12,874
9	Autres actifs		19,360	8,466
10	Comptes de régularisation	(4)	19,135	20,772
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	(5)	4,727	2,474
12	Immeubles de placement		38,893	34,043
13	Immobilisations corporelles	(6)	12,935	14
14	Immobilisations incorporelles		61,864	13,304
15	Ecart d'acquisition		19,360	20,772
TOTAL ACTIF			1,053,226	641,322

2011	PASSIF		2010	
1	Banque Centrale		-	-
2	Dettes envers les institutions financières	(7)	79,699	6,610
3	Dettes envers la clientèle	(8)	361,078	22,155
4	Dettes représentées par un titre	(9)	14,868	17,255
5	Impôts courants - Passif		65,464	68,832
6	Impôts différés - Passif		287,697	361,956
7	Autres passifs		61,864	63,500
8	Comptes de régularisation	(10)	4,618	3,414
9	Provisions pour risques et charges	)	49,764	33,031
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		54,922	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux		16,362	59,203
12	Dettes subordonnées		996,336	14,684
13	Capital			942,186
14	Primes liées au capital		50,481	
15	Réserves		6,409	7,649
16	Ecart d'évaluation		56,890	11,173
17	Ecart de réévaluation		54,922	43,457
18	Report à nouveau (+ / -)			2,290
19	Résultat de l'exercice		996,336	

ملخص الدراسة:

لقد عرفت نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان، بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلاؤم مع التطورات العالمية. كما أن البنوك الجزائرية هي الأخرى عرفت أزمات مصرفية، نخص بالذكر أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، والتي خلفت وراءها خسائر على مستوى النظام المالي والمصرفي. من هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية، وآثارها في تجنب الأزمات المصرفية، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا. **الكلمات الدالة:** البنوك التجارية، الأزمات المالية، الأزمات المصرفية، أنظمة الإنذار المبكر.

Abstract:

Early warning systems for forecasting banking crises have developed considerably in recent years due mainly to the spread of financial globalization. The world has witnessed an increase in financial crises and some countries have been affected by crises of other countries, most economic studies have indicated that banking crises have been a common element in most financial crises and credit risks, in addition to the mismanagement of the most important reasons for the failure of banks and the occurrence of crises, as the various countries of the world are keen to develop effective systems to control banks to stabilize the financial system and ensure the efficiency of the banking system and adapt to global developments.

Algerian banks have also known bank crises, notably the crisis of the Bank of the Caliph and the Commercial Industrial Bank, which left behind losses on the level of financial and banking system.

In this regard, our study aims at trying to identify the precautionary systems in the Algerian commercial banks, their effects in avoiding banking crises, and to compare these precautionary systems with the regulations in force worldwide.

Key words: Commercial banks, financial crises, banking crises, early warning systems.